جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

العنوان:

تصحيح الاختلالات المالية والمحاسبية ودورها في تحسين الأداء في صندوق التقاعد

-دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد بالمدية-

2022-2013

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

إعداد الطالبتين:
- **بن هلال ايمان**
- **سعيد صغير أمينة**

إشراف الأستاذ:
زواق كمال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
حناشي مصطفى	أ.محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا
زواق كمال	أ.محاضر أ	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
باصور رضوان	أ.محاضر ب	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

الملخص:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تشخيص نظام التقاعد في الجزائر، فهو جزء من نظام الضمان الاجتماعي، وهو يعتمد على نظام الدفع مقابل الاستحقاق على أساس الاشتراك، ومن خلال دراسة وتحليل الوضعية المالية الحالية لصندوق التقاعد وكذا التطرق إلى مشكل العجز المالي الذي يعاني منه منذ عدة سنوات (2013-2022) والذي سيزداد تفاقمه في الأجيال القادمة بسبب تأثر منظومة التقاعد بالوضعية الاجتماعية والديموغرافية، كارتفاع أمل الحياة لدى المتقاعدين وزيادة النفقات وانخفاض عدد المشتركين التي أدت في اختلال التوازن في الصندوق الوطني للتقاعد، ولقد لخصت دراستنا أن العجز المالي للصندوق لا يزال مستمر، الأمر الذي أدى إلى تبني الجزائر عدة إصلاحات جديدة بهدف تحقيق التوازن في رصيد صندوق التقاعد.

الكلمات المفتاحية: الصندوق الوطني للتقاعد، الاختلالات المالية، التوازن المالي، الإصلاحات.

ABSTRACT:

VIA THIS STUDY, WE TRIED TO DIAGNOSE THE RETIREMENT SYSTEM IN ALGERIA, WHICH IS PART OF THE SECURITY SYSTEM WHICH DEPENDS ON THE ACCRUAL PAYMENT SYSTEM BASED ON CONTRIBUTIONS, THROUGH AN ANALYTICAL STUDY OF THE ACTUAL FINANCIAL STATE OF THE PENSION FUND AND IT'S FINANCIAL SHORTFALL FOR MANY YEARS NOW (2013/2022) THIS DEFICIT IS MEANT TO AUGMENT IN THE NEXT FEW YEARS DUE TO DEMOGRAPHIC AND SOCIAL IMPACT ON THE PENSION SYSTEM.

THIS IS MAINLY OWING TO THE HIGHER LIFE RATE EXPECTED FOR THE RETIRED AND THE RISE OF THEIR EXPENDITURES FROM ONE HAND AND THE LOWER CONTRIBUTIONS ON THE OTHER.

ALL THIS LED TO A DISEQUILIBRIUM IN THE NATIONAL PENSION FUND.

OUR STUDY SUMMARISED THAT THE FINANCIAL DEFICIT IS PERSISTING WHICH LED THE ALGERIAN GOVERNMENT TO ADOPT NEW REFOMS AIMING AT CREATING A BALANCE TO THE PENSION FUND.

KEY WORDS:

THE NATIONAL PENSION FUND, FINANCIAL SHORTFALL, FINANCIAL BALANCE, REFORMS.



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل، فله الحمد أولاً وآخراً.

ثم نشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لنا يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذنا المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور "زواق كمال" الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتنا، فقد فتح لنا بابه وأعطانا الكثير من جهده، كما هي عادته مع كل طلبة العلم، وكان يحثّنا على البحث، ويرغِّبنا فيه، ويقوّي عزيمتنا عليه فله من الله الأجر ومنا كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه.

كما نشكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على النصح والإرشاد.

ولا ننسى شكر إطارات الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية خاصة السيد المدير الفرعي للعمليات المالية بالصندوق الوطني للتقاعد "بن رقية محمد" الذي أفادنا بنصائحه وتوجيهاته وخاصة صراحته، والمحققة في المصلحة المالية السيدة " قندوز م " على توجيهنا ومساعدتنا طيلة فترة التربص.



ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى هي ذي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها إلى:

من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام

(أمي الحبيبة).

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة أرجو الله أن يمد في عمره ويجعل باقي أيامه خير أعماله إلى (والدي العزيز).

إلى زوجي الغالي الذي شجعني وتحملني وصبر علي وساعدني وكان خير رفيق وسند لي فجزاه الله خير جزاء وأدام الله بيننا المحبة والإخلاص والوفاء

إلى من يشاركني حنان أمي وأبي ويقاسمونني سقف بيت واحد سندي في الحياة إلى من هم أغلى ما أملك إخوتي اسماعيل عبد الوهاب فهيمة وبتول.

إلى من هم فرحتي إلى فلذتي كبدي اللذان كانا سندا لي رغم صغر سنهما سيرين وفهد

أتمنى لهما النجاح والتفوق.

إلى ابن أختي الغالي حبيب خالتو عبد الرحمان.

إلى صديقتي الغالية أمينة التي قاسمتني هذا العمل وكانت نعم الأخت.

إلى رمز الصداقة والعطاء إلى أغلى من جمعتني بهم الأيام كل صديقاتي كل واحدة بإسمها.

إلى كل أحبائي وكل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إيمان



أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر.

والدي "رحمه الله".

والدتي أطال الله في عمرها

إلى زوجي الغالي الذي شجعني وتحملني وصبر علي وكان خير رفيق وسند لي.

إلى أبنائي: محمد إياد ووصال "حفري"

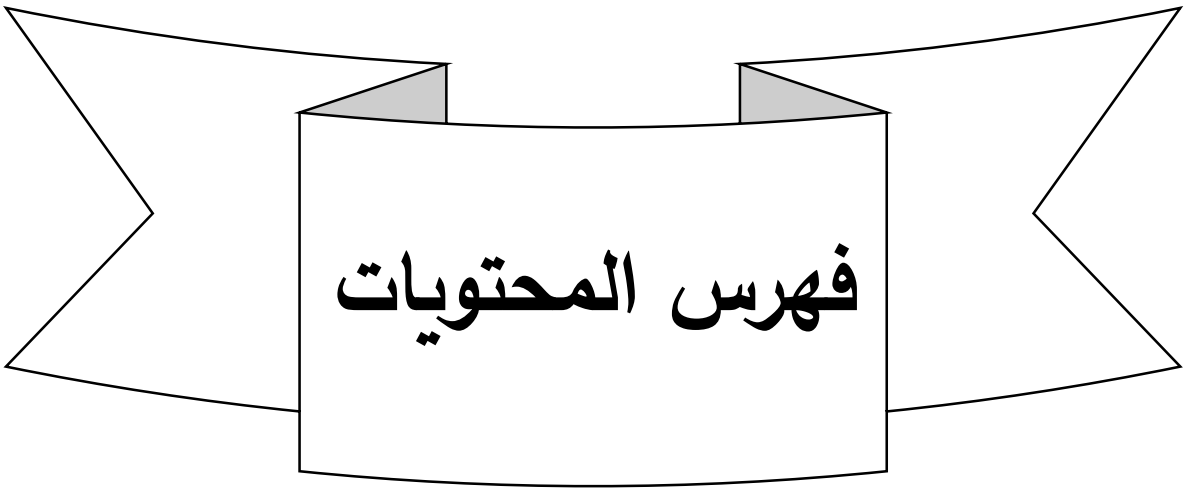
إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين إخوتي: هاجر، هشام، ياسر.

إلى من شاركت معي هذا العمل وكانت نعم الأخت.

إلى رمز الصداقة والعطاء إلى أغلى من جمعتني بهم الأيام كل صديقاتي كل واحدة باسمها.

إلى كل أحبائي وكل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أسيئة


فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	–
الشكر	–
الإهداء	–
الفهرس	I–II
قائمة الجداول والأشكال	IV–VI
المقدمة	ا–و
الفصل الأول: نظام التقاعد في الجزائر	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول نظام التقاعد في الجزائر	3
المطلب الأول: مفهوم ومميزات نظام التقاعد في الجزائر	3
المطلب الثاني: تطور نظام التقاعد في الجزائر	4
المطلب الثالث: المستفيدون من أداءات التقاعد	7
المبحث الثاني: تقسيمات نظام التقاعد في الجزائر	12
المطلب الأول: تقاعد الأجراء	13
المطلب الثاني: تقاعد غير الأجراء	14
المطلب الثالث: تقاعد الاطارات السامية للأمة	15
المبحث الثالث: مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر	15
المطلب الأول: اشتراكات الضمان الاجتماعي	15
المطلب الثاني: تعويضات نفقات التضامن الوطني	18
المطلب الثالث: مصادر اخرى لتمويل نظام التقاعد في الجزائر	20
خلاصة	22
الفصل الثاني: الصندوق الوطني للتقاعد بين الاختلالات المالية وضرورة إصلاحها	
تمهيد	24
المبحث الأول: الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر	25
المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتقاعد ومهامه	25
المطلب الثاني: التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للتقاعد	30

المبحث الثاني: الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر	31
المطلب الأول: : ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد	31
المطلب الثاني: نفقات الصندوق الوطني للتقاعد	34
المطلب الثالث: التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد	37
المبحث الثالث: الاختلالات المالية وآليات تصحيحها لتحسين الاداء المالي للصندوق الوطني للتقاعد	40
المطلب الأول: الاختلالات المالية للصندوق الوطني للتقاعد	40
المطلب الثاني: الاليات المعتمدة في التصحيح	49
خلاصة	52
الفصل الثالث: دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–	
تمهيد	54
المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–	55
المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتقاعد	55
المطلب الثاني: مهام الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–	55
المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق – وكالة المدية –	56
المبحث الثاني: دراسة وتحليل نفقات الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–	59
المطلب الأول: المستفيدون من أداءات التقاعد	59
المطلب الثاني: النفقات العامة للصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–	66
المطلب الثالث: تحليل نفقات التقاعد حسب الفئات	68
المبحث الثالث: دراسة وتحليل ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–	71
المطلب الأول: أساس حساب وعاء التقاعد	71
المطلب الثاني: تطور إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–	72
المطلب الثالث: تحليل التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–	73
خلاصة	77
خاتمة	78
قائمة المراجع	84
الملاحق	90

قائمة الجداول والأشكال

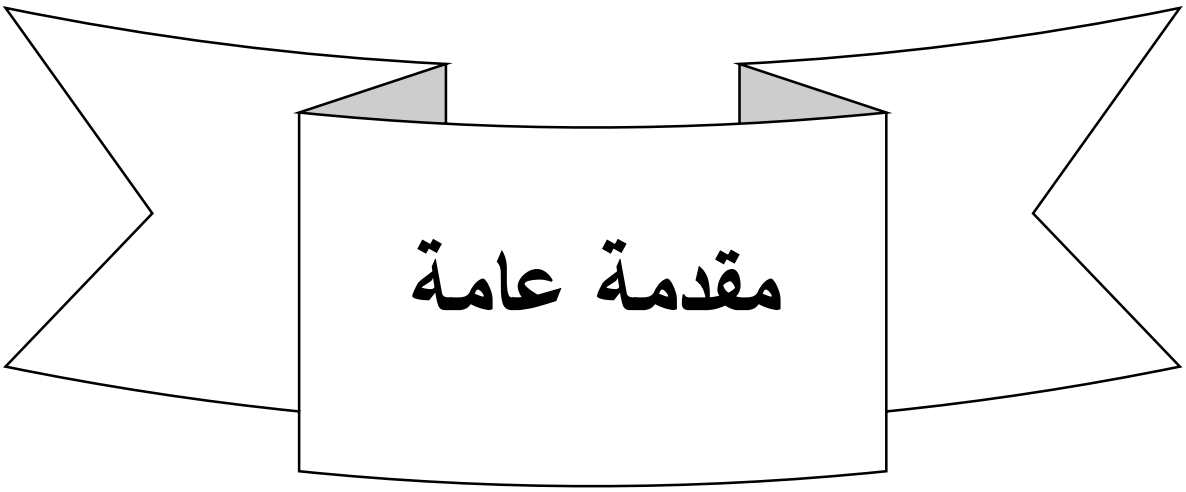
قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	توزيع عدد المستفيدين من معاش ومنح التقاعد حتى 2012/12/31	8
2-1	توزيع فئة المتقاعدين ذوي الحقوق المباشرة حسب السن والجنس حتى 2012/12/31	9
3-1	توزيع المستفيدين من منحة المعاش المنقول حسب السن والجنس حتى 2022/12/31	12
1-2	نسب اشتراكات الضمان الاجتماعي	32
2-2	تطور منح ومعاشات التقاعد خلال الفترة 2010-2018	35
3-2	تطور التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد خلال 2011-2016	38
4-2	تطور عجز الصندوق الوطني للتقاعد بين 2015-2019	39
5-2	العجز المتراكم للصندوق الوطني للتقاعد (مليار دينار)	41
6-2	تركيبة السكان في الجزائر حسب الفئات العمرية (بالنسبة لإجمالي السكان)	43
7-2	تدهور البنية الديمغرافية للصندوق الوطني للتقاعد	43
1-3	عدد المتقاعدين حسب الفئة(2013-2022)	62
2-3	احصائيات نفقات التضامن الوطني على مستوى وكالة المدية(2022)	71
3-3	الايرادات الاجمالية للصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية- للفترة (2013-2022)	72
4-3	تطور التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد بالمدية خلال (2013-2022)	74

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	حصة الصندوق الوطني للتقاعد من ايرادات نظام الضمان الاجتماعي لسنة 2016	33
2-2	بنية ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد للفترة من (2000-2013)	33
3-2	التطور البياني لمنح ومعاشات التقاعد خلال الفترة 2010-2018	36
4-2	تطور نفقات الصندوق الوطني للتقاعد من 2011-2018	37
5-2	تطور الوضعية المالية لصندوق التقاعد 2001-2016	39
1-3	الهيكل التنظيمي لصندوق التقاعد	56
2-3	الهيكل التنظيمي للمديريه الفرعية للمعاشات	57
3-3	الهيكل التنظيمي للمديرة الفرعية للعمليات المالية	58
4-3	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للإدارة العامة	59
5-3	تطور عدد المستفيدين الإجمالي من أداءات التقاعد (2013-2022)	60
6-3	تطور عدد المستفيدين من أداءات التقاعد المباشر والمعاش المنقول(2013-2022	61

7-3	أعمدة بيانية لعدد المستفيدين من التقاعد العادي على مستوى الوكالة للفترة (2013-2022)	63
8-3	أعمدة بيانية تمثل تطور عدد المستفيدين من التقاعد النسبي على مستوى وكالة المدية لفترة (2013-2022)	64
9-3	أعمدة بيانية لتطور عدد المستفيدين من التقاعد دون شرط السن على مستوى الوكالة للفترة (2013-2022)	65
10-3	أعمدة بيانية لتطور عدد المستفيدين من التقاعد المسبق للفترة (2013-2022)	65
11-3	تطور نفقات التقاعد (2013-2022)	66
12-3	تطور نفقات تسيير الصندوق الوطني للتقاعد (2013-2022)	67
13-3	تطور نفقات الشهرية للتقاعد المباشر (2013-2022)	68
14-3	تطور نفقات معاشات المنقول (2013-2022)	70
15-3	توزيع نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي	71
16-3	تطور إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد (2016-2020)	73
17-3	تطور نفقات والإيرادات و وضعية رصيد صندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية (2013-2022)	75


مقدمة عامة

مقدمة

==========

تبعا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مختلف دول العالم من تطور تكنولوجي الذي ساير الثورة الصناعية، وما أحدثه من تغيرات في طبيعة كثير من المهن والأعمال وما نجم عنه من صراعات بين العمال وأرباب العمل حول تطبيق أنظمة قانونية تضمن لهم حياة كريمة أثناء وبعد مسارهم المهني، فقد ظهرت في الساحة الاجتماعية أنشطة الاتحادات العمالية التي كرست جهودها بالاستمرار لانتزاع حقوق العمال، من أرباب العمل ومالكي الشركات والمؤسسات وعدم تهميشهم بمجرد عجزهم عن العمل وتأمينهم ضد كافة المخاطر ، وتحريرهم من شبح الخوف على مصيرهم، ومصير أسرهم.

وقد دفع هذا الوضع موازاة مع التغيرات الجذرية في النظام الأسري في مختلف دول العالم الى قيام الكثير من الدول بسن القوانين التي تكفل للعامل حقوق تقاعدية، واعداد أنظمة لتحقيق هذا الهدف بما يمكن من استفادة العامل المؤمن أو زوجته وأبنائه وأصوله في حياته ومن بعد وفاته من جميع صيغ الحماية ضد مخاطر حوادث العمل، والمرض والشيخوخة والعجز والوفاة.

ومنظومة التقاعد اليوم ما هي الا صورة من صور التأمينات الاجتماعية لأنها طريق لرفع الغبن والظلم عن الموظف الذي وهب حياته للعمل، كما أنه ضمانة حقيقية تجعله مؤمنا بعد تقدمه في السن تؤدي الى راحة نفسية للشخص وتجعله يعمل في طمأنينة على مستقبله.

وتعد الجزائر كغيرها من الدول التي حظيت باهتمام مستفيض حيث أولت أهمية بالغة لتطبيق منظومة التأمين الاجتماعي بشكل عام، ونظام التقاعد بشكل خاص وذلك بكل صرامة وحزم، ونظرا لاهتمام الجزائر بكل ما يرتبط بموضوع التقاعد فقد سجلت عضويتها في منظمات دولية عديدة عاملة في هذا المجال، كالمنظمة العالمية لحقوق الانسان، المكتب الدولي والعربي للعمل، والمنظمة الدولية للضمان الاجتماعي وغيرها من المنظمات.

وتشهد صناديق التقاعد في الجزائر مرحلة اختلال في توازن مواردها المالية وعدم انضباط أنظمة تمويلها، حيث أصبح هذا الوضع واضحا للعيان منذ اعتماد سياسة التقشف الناجمة عن انهيار أسعار النفط الذي يعتبر مصدرا أساسيا للاقتصاد الجزائري، ووجد الصندوق الوطني للتقاعد بالجزائر نفسه أمام موجة من التحديات والرهانات التي أخلطت جميع أوراقه، ابتداء من تسديد ديونه عن طريق التحويلات المقدمة له من صندوق التأمين الاجتماعي ووصولا الى اتخاذ الحكومة لعدة اصلاحات في منظومة التقاعد كان أبرزها سنة 2016 بإلغاء نوعين من التقاعد كمحاولة لإنقاذ الصندوق من شبح الافلاس الذي أصبح يهدده إن استمر الحال على ما هو عليه، وهو ما يجعل ملايين العمال المقبلين على التقاعد في مصير مجهول.

==========

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

انطلاقا من الطرح السابق تتضح معالم الاشكالية وتبرز جوانبها في التساؤل المحوري الآتي:

ما هي أسباب الاختلالات المالية للصندوق الوطني للتقاعد والاليات المعتمدة في تصحيحها لتحسين الأداء المالي للصندوق بشكل عام وعلى وكالة المدية بشكل خاص؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

تفصح الإشكالية الرئيسية عن تساؤلات أخرى فرعية تتمثل فيما يلي:

1. ماذا يقصد بنظام التقاعد في الجزائر؟
2. ما هو الصندوق الوطني للتقاعد؟
3. كيف هي الوضعية المالية على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد بشكل عام وعلى مستوى وكالة المدية بشكل خاص؟
4. ماهي أهم الاليات المعتمدة لتصحيح الاختلالات المالية التي يعاني منها الصندوق الوطني للتقاعد؟

❖ **الفرضيات:**

للإجابة على مجموعة التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية والتي اعتمدنها كمنطلق للدراسة:

1. نظام التقاعد في الجزائر هو نظام تأميني تساهمي موحد واجباري، يعمل بالتضامن بين الأجيال ويقوم على مبدأ عدالة التوزيع.
2. يعد الصندوق الوطني للتقاعد الجهة المخولة رسميًا بتسيير نظام التقاعد الجزائري من خلال مجموعة من اختصاصاته والمتمثلة في تسيير معاشات ومنح التقاعد وكذا منح ومعاشات ذوي الحقوق والسهر على تحقيق التوازن المالي.
3. يشهد الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر تسجيل عجز خلال السنوات الأخيرة متأثرا بعوامل اقتصادية واجتماعية عرفتها البلاد، وكذا الأمر على مستوى وكالة المدية بشكل خاص حيث أنها تعاني أيضًا من عجز مالي.

4. لاستعادة التوازن المالي يجب تحقيق تغطية نفقات الصندوق بإيراداته، ويجب ازالة مسببات العجز باتخاذ التدابير التصحيحية، من أهمها رفع معدلات الاشتراكات في الضمان الاجتماعي، إيجاد مصادر تمويل إضافية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من المكانة الهامة للصندوق الوطني للتقاعد، كما تستمد اهميتها من التحديات التي يواجهها الصندوق، أين برزت ضرورة الخروج من اقتصاد الرفاهية نحو انتهاج سياسات التقشف، وحتمية تشخيص وضعية نظام التقاعد، خاصة بعد صدور اصلاحات جديدة بموجب القانون (16-15)، وتقييم مدى نجاعة السياسات المعتمدة لتحقيق التوازنات المالية للصندوق، وايجاد المصادر الحقيقية التي من شأنها أن تضمن ذلك.

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها ما يلي:

1. تحليل وتشخيص مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر والأداءات المقدمة (تطور عدد المتقاعدين ونفقات وبنية الإيرادات للصندوق الوطني للتقاعد).
2. تسليط الضوء على الاختلالات التي يعاني منها الصندوق الوطني للتقاعد من أجل المحافظة على استقراره وديمومته.
3. تحليل مسببات العجز في الصندوق الوطني للتقاعد من منظور ايراداته ونفقاته وكيفية تأثير التدابير المتخذة لتصحيح هذا العجز.
4. التعرف على الهيئة المكلفة بتسيير نظام التقاعد في الجزائر وموقعها كنظام وكمؤسسة ضمن المنظومة الكلية للضمان الاجتماعي.
5. معرفة مدى قدرة الصندوق الوطني للتقاعد على الوفاء بالتزاماته المالية في ظل التغيرات الديموغرافية المستقبلية للسكان في الجزائر.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

يمكن حصر أهم دوافع اختيار الموضوع في الاتي:

==========

- الرغبة الذاتية في دراسة هكذا مواضيع والتي تفصح في مضمونها عن مجموعة من الحقوق والواجبات وجب على أي مهني التعرف عليها خاصة ونحن كطالبتين دخلنا الحياة المهنية وابتغينا من خلال طرح هذا الموضوع اكتساب معارف جديدة.
- إضافة إلى دافع الموضوعية مجسدة في:
  - ✓ الوقوف على الجانب التطبيقي لنظام التقاعد وكذا الإصلاحات التي طرأت عليه مؤخرا؛
  - ✓ التعرف على آلية سير وعمل نظام التقاعد في الجزائر؛
  - ✓ الإدراك بخطورة احتمال عدم استمرارية نظام التقاعد بالشكل الحالي من خلال الاختلال في توازنه المالي؛
  - ✓ أثر الاهتمام الواسع والمتزايد بموضوع التقاعد في أوساط الموظفين والأجراء بسبب اعتباره نهاية المسار الوظيفي.

❖ **منهج الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تشخيص نظام التقاعد، نشأته وتطوره، وكذا عرض الصندوق الوطني للتقاعد ونشأته ومهامه وهذا في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال تقديم لمحة لوكالة الصندوق الوطني للتقاعد بالمدية لنقوم بعد هذا بدراسة وتحليل لنفقات وموارد الوكالة.

❖ **أدوات الدراسة**

اعتمادنا في هذه الدراسة على:

- كتب ومذكرات.

- المسح المكتبي: من خلال الاطلاع واستعمال المراجع ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالموضوع.

- البحث الإلكتروني حيث استعملنا المراجع الإلكترونية المتوفرة وكل ما له صلة بها.

- الممارسة الميدانية: من خلال إجراء مقابلات في مصلحة الصندوق الوطني للتقاعد الأمر الذي سمح لنا بفهم آلية سير نظام التقاعد.

==========

❖ **حدود الدراسة**

ترتبط حدود الدراسة المكانية ببيئة الجزائر ممثلة في الصندوق الوطني للتقاعد بولاية المدية.

أما الحدود الزمانية للدراسة فتمثلت في دراسة الوضعية المالية لصندوق التقاعد للفترة الممتدة من 2013-2022.

❖ **صعوبات الدراسة:**

1. ندرة وقلة المراجع المتعلقة والمتخصصة بالتقاعد كفرع من فروع الضمان الاجتماعي وبالخصوص تلك التي تطرقت إلى زاوية التوازن المالي.
2. كثرة المتغيرات التي تؤثر على عوامل التوازن المالي لنظام التقاعد، منها العوامل المؤثرة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
3. قلة البيانات الإحصائية المتعلقة بمختلف المتغيرات خاصة الوطنية منها وعدم دقتها من خلال عدم التوافق بين هذه البيانات.
4. صعوبة الحصول على كل تفاصيل المعلومة خاصة المالية منها نظرا لحساسية الموضوع وعلاقته بالجوانب السياسية والاجتماعية للبلاد.

❖ **الدراسات السابقة:**

من خلال عملية المسح المكتبي وجدنا مجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الصندوق الوطني للتقاعد ولعل أقربها إلى موضوع دراستنا ما يلي:

- ✓ إلياس بن عبد الرحمان، **إشكالية نظام التقاعد في الجزائر**، دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم المالية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

قام الباحث بمعالجة إشكالية إصلاح الاختلالات المالية التي عرفتها الهيئة المسيرة لهذا النظام وتطرق إلى ضرورية مراجعة نمط تمويل التقاعد معتمدا على أن مبدأ نظام التقاعد مندمج في النظام الاقتصادي، وكون النظام الاقتصادي يعرف مرحلة جمود أدت إلى انخفاض التشغيل، وبالتالي استفادت مصادر التمويل المنظومة التقاعد أصبح من الواجب البحث عن حل الاختلالات الوضعية المالية للصندوق

من داخل النظام نفسه وتوصل إلى مسؤولين هامين يمثلان في إمكانية تغيير النظام القائم المعتمد على التوزيع بنظام الرسملة أو النظام المختلط ومدى إمكانية استمرار واستجابة نظام التقاعد للالتزامات المالية والمستقبلية. وتوصل الباحث إلى أن الجزائر لا يمكن أن تطبق النظام القائم على الرسملة والنظام المختلط كون الاقتصاد الجزائري لا يتوفر على كل الشروط الأساسية للعمل بهذا النظام، كما توصل إلى وجود اختلال مالي كبير يرجع إلى التدهور الاقتصادي التي عرفته البلاد الذي انعكس على عائدات الصندوق الوطني للتقاعد بتقلص قاعدة الاشتراكات من جهة ومن جهة أخرى مستوى الرفع للأداءات الممنوحة وبين مختلف المستفيدين من هذه الأداءات.

- ✓ قاسم نوال، **إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية الحالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.

تمحورت إشكالية الباحثة في دراسة أنظمة التقاعد من خلال خصائصها ومحددات أنظمة التقاعد في العالم ومشاكل هذه الأنظمة وتطرقت إلى واقع نظام التقاعد الجزائري وكيف يمكن للجزائر الاستفادة من التجارب الدولية في مجال عملية إصلاح نظام التقاعد. توصلت الباحثة إلى مقارنة أسباب اختلال توازن أنظمة التقاعد في الكثير من الدول الأوروبية مع نظام التقاعد الجزائري.

- ❖ **هيكل الدراسة:**

من اجل الوصول إلى النتائج الموجودة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقها مقدمة عامة وتعقبها خاتمة عامة.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية نظام التقاعد من خلال نشأته وتطوره التاريخي، ومن هم المستفيدون من أداءات التقاعد، وتقسيماته في الجزائر ومصادر تمويله، وتم التطرق في الفصل الثاني الى معرفة الهيئة المكلفة بالتقاعد والتطرق إلى تقييم الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد ومعرفة أهم الاختلالات المالية وآليات تحقيق استقراره، وتصحيح هذه الاختلالات وخصصنا الفصل الثالث لدراسة حالة الهيئة المكلفة بتسيير نظام التقاعد في الجزائر والمتمثلة في الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية وهذا من خلال عرض عام لهيكل الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية ومهامه، ومن ثمة دراسة وتحليل نفقات الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية، وأخيرا دراسة وتحليل ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية وتوازنه المالي.

الفصل الأول:
نظام التقاعد في الجزائر

تمهيد

يعتبر نظام التقاعد جزء من نظام الضمان الاجتماعي وحقاً من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفرد، والتي تختلف من بلد لأخر. حيث تحرص الدول على كفالة هذا الحق لمواطنيها، وتسعى إلى مد مظلته لجميع شرائح المجتمع.

ولقد واجهت العديد من الدول في العقود الأخيرة وبدرجات متفاوتة، صعوبات في تمويل أنظمتها، مما استلزم ضرورة إدخال إصلاحات على هذه الأنظمة للحفاظ على ديمومتها والوفاء بالتزاماتها اتجاه المشتركين ومسايرة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية دائمة التحول.

وتعد الجزائر كغيرها من الدول التي أولت اهتمام كبير لتطبيق منظومة التأمين الاجتماعي بشكل عام، ونظام التقاعد بشكل خاص، أين قد سجلت عضويتها في منظمات دولية عديدة عاملة في هذا المجال كالمنظمة العالمية لحقوق الإنسان، المكتب الدولي والعربي للعمل والمنظمة الدولية للضمان الاجتماعي وغيرها من المنظمات.

كما لم يتوقف نظام التقاعد عن التطور مُسَايَرَة للأحداث، حيث عرف عدة تعديلات في منتصف التسعينات وتأثر بالتحولات الاقتصادية والديمغرافية.

وبناءً على ما سبق نستعرض في هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: عموميات حول نظام التقاعد في الجزائر

المبحث الثاني: تقسيمات نظام التقاعد في الجزائر

المبحث الثالث: مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر

المبحث الأول: عموميات حول نظام التقاعد في الجزائر

يعد نظام التقاعد أحد أوجه التأمينات الاجتماعية ضد الشيخوخة. هذا التأمين الذي يتم ضمانه بعدة أوجه، ومن خلال المبحث هذا نحاول تسليط الضوء على مفهوم ومميزات نظام التقاعد في الجزائر، وماهي أهم مراحل تطوره، ومن هم المستفيدون من هذا النظام.

المطلب الأول: مفهوم ومميزات نظام التقاعد في الجزائر

يمكن تناول مفهوم نظام التقاعد ومميزاته في النقاط الآتية:

الفرع الأول: مفهوم نظام التقاعد

على الرغم من تعدد صيغ مفهوم التقاعد بين مختلف الباحثين في ميدان التأمين وتنوع وجهات نظرهم، إلا أن هذه المفاهيم تتفق فيما بينها في مضمونه، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- **التقاعد لغةً:** مصدر الفعل قعد والفعل معناه كان واقفا فجلس.
- ويعرف في المنجد الأبجدي على أنه إحالة الموظف إلى المعاش أي إخراجه من وظيفته، وإعطاؤه مبلغا معينا من المال يكفيه لمعاشه، ونقول معاش التقاعد وأحيل الى التقاعد.[1]
- يعرفه الأستاذ عطا الله بوحميدة: بأنه قرار إداري يتخذ بطلب من الموظف تحت إشراف الإدارة ابتداء من تاريخ توقيعه على محضر تبليغه قرار إحالته على التقاعد.[2]
- ويعرف أيضا أنه ظاهرة اجتماعية تتضمن تخلي الفرد اختياريا أو إجباريا عن عمل يقوم به معظم وقته، وبالتالي انسحابه من القوى العاملة في المجتمع، وتحوله إلى الاعتماد جزئيا، على الأقل على نظام معين للكفالة المادية، حيث يحل المعاش محل الأجر.[3]
- **التقاعد في التشريع الجزائري:** يعتبر التقاعد من الحالات التي تؤدي إلى النهاية العادية لعلاقة العمل بين المستخدم والعامل بغض النظر عن صاحب المبادرة في طلب الإحالة على التقاعد.

---

[1] المنجد الأبجدي، **معجم عربي**، الطبعة 07، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1968، ص 104.

[2] عطا الله بوحميدة، الفصل غير التأديبي في قانون الوظيفة العامة والقانون الأساسي العام للعامل دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 1990، ص 56.

[3] لطيفة عبد العزير عبد اللطيف، نظام التقاعد السعودي وتعامله مع المرأة، كلية العلوم المالية والادارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010، ص18.

انطلاقا من التعاريف المشار اليها أعلاه يمكن استخلاص تعريف موجز للتقاعد على أنه:

حالة قانونية يتوقف العامل خلالها عن نشاطه المهني بتوفره على الشروط الضرورية من شرط السن ومدة العمل ودفع الاشتراكات، وعندها يقوم المعاش مقام الأجر.

الفرع الثاني: مميزات نظام التقاعد في الجزائر

يعتبر النظام الحالي للتقاعد في الجزائر وليد إرادة سياسية أرادت الدولة من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شرعت فيها منذ إصلاح 1983، مجسدة بذلك دور الدولة الراعية التي تحرص على توفير حماية اجتماعية شاملة لجميع العاملين في القطاع العام والخاص والمهن الحرة، ويساعد على تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما يضمن النظام حصول كل المتعاقدين على معاشات كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

كما يمكن اعتبار نظام التقاعد الجزائري الحالي المعدل والمتمم بأنه شامل وسخي، ومستوى أدائه مرتفع خاصة بعد التعديلات التي طرأت عليه خلال التسعينات والعشرينات، وهو نظام موحد لأنه وحد أداءاته على كل العمال دون التمييز بين قطاعات العمل مع توحيد مصادر التمويل.[1]

المطلب الثاني: تطور نظام التقاعد في الجزائر

حدثت تحولات كثيرة في ميدان الضمان الاجتماعي في الجزائر، فقد ظلت قواعد الشريعة الإسلامية هي المرجع الأساسي الذي يحكم العلاقات بين الجزائريين أثناء حكم الدولة العثمانية، الذي كان يحث على التضامن والتكافل الاجتماعي بكيفية تؤمن حياة المسنين وتضمن الرأفة بالأيتام والأرامل، وقد استمر هذا الوضع تقريبا في الجزائر إلى غاية تاريخ الاحتلال الفرنسي عام 1830 عندئذ بسط الفرنسيون نفوذهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي على الجزائريين، ومن ثم عرف نظام التقاعد في الإدارة الفرنسية المستعمرة عدة تغيرات كما في كل مجالات الحياة العملية في الجزائر، وظل هذا النظام يخضع لتطورات وتعديلات مختلفة خاصة بعد الاستقلال[2]. وقد مر بعدة مراحل نلخصها كما يلي:

---

[1] عيدوني فاطمة الزهراء، قصاب سعدية، أثر تحولات سوق العمل على الصندوق الوطني للتقاعد، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 11، 2020، ص67.

[2] حسين جعيجع، النظام القانوني للتقاعد في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر02 ، 2003، ص 62.

1-مرحلة ما قبل الاستقلال (1945-1962)

وقد عرفت هذه الفترة مجموعة من القواعد والإجراءات أهمها:[1]

- ❖ إنشاء الصندوق العام للتقاعد سنة 1948 وصندوق خاص بعمال المناجم سنة 1949، يليه سنة 1954 الصندوق الجزائري للتأمين على الشيخوخة، وكان يسير منحة العمال المسنين للأجراء؛
- ❖ في سنة 1957 تأسس صندوق التقاعد لغير الأجراء، والذي تكفل بتقديم منح الشيخوخة للذين لا يستفيدون من نظام تقاعد الأجراء والتابعين للمهن الحرة وأصحاب المهن الصناعية والحرفية والفلاحية كما تأسس في نفس السنة صندوق التعاون الفلاحي.

2-مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1983)

بعد الاستقلال استمرت الجزائر في سياسة حماية اجتماعية تعتمد على عدة أنظمة يمكن تلخيصها في:[2]

- ❖ **النظام العام:** تشرف عليه كتابة الدولة للشؤون الاجتماعية يندرج ضمنها:
  - ✓ الصناديق الجهوية؛
  - ✓ صندوق الشيخوخة؛
  - ✓ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
  - ✓ النظام الفلاحي: والذي تشرف عليه وزارة الفلاحة والثورة الزراعية؛
  - ✓ الصندوق العام لمتقاعدي الادارة: تشرف عليه وزارة المالية.

[1] حسين جعيجع، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-71.

[2] Omar hadjeneK, proplematique du système de retraite en algeri , these de doctora, universitealger3, 2012.

3-مرحلة ما بعد 1983

حيث جاءت بتشريعات جديدة لإعطاء نظام التقاعد في الجزائر أكثر فاعلية في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال إصدار مراسيم وتشريعات تنظم القطاع وتضمنت هذه المرحلة إصدار القوانين (83-11)، (83-12)، و(83-13)، المرتبطة بقانون الضمان الاجتماعي.

وقد تم فيما بعد إثراء هذه القوانين الثلاثة الأخيرة بتعديلات مست نظام التقاعد، وحوادث العمل والأمراض المهنية، ثم جاء القانون رقم 1992/07 المتمم والمعدل للقانون رقم 85/233 والذي نص على أنواع صناديق الضمان الاجتماعي وهي:[1]

- ✓ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعملاء الأجراء؛
- ✓ الصندوق الوطني للتقاعد؛
- ✓ الصندوق الوطني للتأمينات على البطالة؛
- ✓ الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال في قطاعات البناء، الأشغال العمومية، والري**CACOBATC** ، وهي تعمل على تغطية أخطار المرض، الأمومة، العجز، والتقاعد، وهذا حسب الجريدة الرسمية رقم 28-02جويلية 1983.

بالإضافة إلى التأمين على التقاعد الذي يهدف الى إفادة المؤمن بمنح مباشرة يمكن أن يضاف إليها زيادة الزوج المكفول وبعد الوفاة تتحول منحة التقاعد إلى منحة التقاعد المنقول لذوي الحقوق.[2]

ويعتبر القانون 83-12 المتعلق بالتقاعد أول تشريع يوحد نظام التقاعد في الجزائر المستقلة، حيث نص على أن هذا القانون يهدف إلى تأسيس نظام وحيد للتقاعد.[3]

ولأجل ذلك وعملا بتغطية أكبر عدد من الأشخاص بالحماية الاجتماعية تم إصدار قوانين لتحسين ذلك على كافة القطاعات، أهمها:

- ✓ (قانون الضمان الاجتماعي، المعهد الوطني للعمل) مؤرخة في: 02-07-1983؛

---

[1]Lenbi,lamri ,le système de sucurite social en algerie ;opualger. Algerie.2004.p50.

[2]عطا الله بوحميدة، مرجع سبق ذكره،ص 75.

[3]القانون رقم 83-12 المؤرخ في 1983/07/02 يتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية عدد 28 الصادرة في 1983/7/5، ص ص03-18.

- ✓ قانون رقم 83-12 المتعلق بالتقاعد؛
- ✓ قانون التأمينات الاجتماعية رقم 83-11 المعدل والمتمم؛
- ✓ قانون الحوادث والأمراض المهنية 83-13 متعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية معدل ومتمم؛
- ✓ قانون التزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي رقم 83-14 المعدل والمتمم متعلق بالزامات المكلفين؛
- ✓ القانون 83-15 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي.

وبمرور الجزائر بتطورات اقتصادية، واجتماعية سريعة ومتلاحقة وبداية سنة 1994، عرف التقاعد مراجعة شاملة من ناحية مصادر التمويل وشروط الاستحقاق وطريقة حساب المنحة وكذا إيجاد حل للخلافات والمنازعات التي تطرأ في هذا المجال.[1]

وتم إصدار عدة قوانين بالتزامن مع التحولات الاقتصادية التي فرضت غلق عدة مؤسسات وإحالة العديد من العمال على التقاعد مسبقا، وجاءت هاته القوانين والتعديلات كواقع فرض نفسه وحماية لهذه الفئة من العمال.

المطلب الثالث: المستفيدون من أداءات التقاعد

يستفيد من نظام التقاعد فئتان هما:

الفرع الأول: المستفيدون الأساسيون

يستفيد من نظام التقاعد الجزائري بشكل أساسي العمال الأجراء الذين يستوفون اشتراكاتهم الاجتماعية، والعمال غير الأجراء والذين يقومون بدفع اشتراكات اجتماعية بشكل دوري. فالسن القانوني لتقاعد الأجراء حدد بستين (60) سنة، أما غير الأجراء خمسة وستون (65) سنة غير أنه توجد إجراءات أخرى تسمح بالاستفادة من التقاعد قبل هذا السن [2]وهي تخص:

[1] خليفي عبد الرحمان، نظام التقاعد والمعاشات في الجزائر، دار العلوم للتسيير والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 931.

[2] معاش التقاعد، متاح على: http://cnr.dz/ar/la-pension-de-retrite تاريخ الاطلاع 04-05-2023، الساعة 10:00.

- المرأة العاملة تستطيع عند طلبها الاستفادة من التقاعد عند سن 55 سنة كما تستفيد أيضا من تخفيض في السن على أساس سنة واحدة عن كل ولد ربته على الأقل مدة 9 سنوات وذلك في حدود ثلاث أطفال.
- المجاهد يستطيع الاستفادة من معاش التقاعد عند بلوغ سن 55 سنة، كما يمكنه أن يستفيد بناء على طلبه من تقاعد دون شرط السن، وتكون نسبة التقاعد الممنوحة له 100%.

ويوضح الجدول الموالي عدد المستفيدين من منح ومعاشات التقاعد وهذا حتى 2022/12/31:

الجدول رقم (1-1): توزيع عدد المستفيدين من معاش ومنح التقاعد حتى 2022/12/31

توزيع عدد المستفيدين من معاش و منح التقاعد حتى 2022/12/31

	حتى 2021/12/31	حتى 2022/12/31
معاش التقاعد	**3 016 142**	**3 050 287**
معاش التقاعد المباشر	**1 877 795**	**1 875 784**
التقاعد العادي	836 727	851 884
التقاعد المسبق	101	153
التقاعد النسبي	732 713	718 712
التقاعد دون شرط السن	308 254	305 035
معاش التقاعد المنقول	1 138 347	1 174 503
منحة التقاعد	**323 959**	**338 200**
منحة التقاعد المباشر	225 941	236 486
منحة التقاعد المنقول	98 018	101 714
منح أخرى	18	17
التقاعد التكميلي	206	187
المعاشات المدفوعة في الخارج	**5 263**	**5 023**
المجموع العام	**3 345 588**	**3 393 714**

عدد المعاشات المدفوعة في الخارج هي 5 023 مقسمة كالآتي
فرنسا : 4 700
تونس: 178
بلجيكا: 126
أخرى: 19

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتقاعد المتاح على: https://dz.cnr.dz/، تاريخ الاطلاع 23-05-2023، على الساعة 15:00.

من الجدول السابق نلاحظ أن عدد المستفيدين من منح ومعاشات التقاعد ارتفع في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، وهذا بمقدار 48126 مستفيد، منها 34145 مستفيد من معاش التقاعد، و14241 مستفيد من منح التقاعد والباقي يمثل المعاشات المدفوعة في الخارج.

أمّا الجدول الموالي فيوضح توزيع فئة المتقاعدين ذوي الحقوق المباشرة حسب السن والجنس وهذا لغاية 2022/12/31.

الجدول رقم (1-2): توزيع فئة المتقاعدين ذوي الحقوق المباشرة حسب السن والجنس حتى 2022/12/31

توزيع فئة المتقاعدين ذوي الحقوق المباشرة حسب السن ، الجنس حتى 2022/12/31

الأعمار	التقاعد العادي		منحة التقاعد		التقاعد المسبق		التقاعد النسبي		التقاعد دون شرط السن		المجموع
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	
[40 ; 45[	-	-	-	-	-	-	5 525	-	-	-	5 525
[45 ; 50[	-	-	-	-	-	5	21 899	-	-	-	21 904
[50 ; 55[	-	4 706	-	-	29	15	26 480	26 568	69	44	57 911
[55 ; 60[	159	34 837	-	-	103	1	162 538	49 498	25 916	7 579	280 631
[60 ; 65[	114 594	55 924	47 796	8 282	-	-	163 800	18 584	97 894	6 603	513 477
[65 ; 70[	165 720	42 891	60 798	10 363	-	-	111 798	9 964	83 678	3 108	488 320
[70 ; 75[	140 532	25 261	47 069	6 635	-	-	77 975	5 975	43 558	2 313	349 318
[75 ; 80[	85 083	15 215	24 231	3 392	-	-	29 679	1 447	23 222	1 967	184 236
[80 ; 85[	78 805	10 593	14 788	2 172	-	-	6 982	-	9 084	-	122 424
[85 ; 90[	48 757	6 142	6 051	1 229	-	-	-	-	-	-	62 179
[90 ; 95[	15 600	2 110	2 210	588	-	-	-	-	-	-	20 508
95 et plus	4 286	669	629	253	-	-	-	-	-	-	5 837
المجموع	653 536	198 348	203 572	32 914	132	21	606 676	112 036	283 421	21 614	2 112 270
المجموع العام	851 884		236 486		153		718 712		305 035		

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتقاعد المتاح على: https://dz.cnr.dz/، تاريخ الاطلاع 23-05-2023، على الساعة 14:00.

نلاحظ من الجدول أن أكبر فئة مستفيدة من التقاعد هم أصحاب التقاعد العادي بمجموع 851884 مستفيد، لتليها فئة التقاعد النسبي بمجموع 718712 مستفيد، ومن ثمة فئة التقاعد دون شرط السن بـ: 305035 مستفيد، وفي كل الفئات تمثل فئة الذكور المستفيد الأكثر في الفئات الثلاث السابقة، مقابل الفئة العمرية من (60-65) وهي الفئة الأكثر استفادة، وهو أمر منطقي بحكم أنها تمثل سنوات الحصول على التقاعد لتتناقص بعدها.

الفرع الثاني: مستفيدون أخرون

علاوة على العمال الأجراء والعمال الغير الأجراء، تم توسيع شريحة المستفيدين من نظام التقاعد في الجزائر لتشمل أطرافا أخرى يمكن لها الاستفادة من هذا النظام وذلك عن طريق منح إضافية أو عن طريق أداءات مباشرة والمتمثلة فـي:[1]

1- **العلاوة على الزوج المكفول:** إضافة إلى مبلغ المعاش للمتقاعد الحق في الاستفادة من علاوة الزوج المكفول، يحدد مبلغها بموجب قرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي بناء على اقتراح من مجلس إدارة هيئة التقاعد، وهذا عملا بالمادة 15 من القانون 12/83 المتعلق بالتقاعد المعدل والمتمم.

2- **اللجوء الى مساعدة الغير:** المتعاقد الذي يستفيد من منحة العجز من الدرجة الثالثة وكذلك العامل الذي يتعذر عليه إطلاقا القيام بأي نشاط والذي وجه للتقاعد مباشرة لأنه لا يستوفي شروط الحق في معاش العجز، لديهم الحق في منحة الشخص الآخر بعد إجراء تحقيق طبي من طرف الصندوق الوطني للتقاعد، والذي يبين لنا بأنهم بحاجة إلى مساعدة من غيرهم من أجل القيام بمختلف النشاطات الضرورية للحياة اليومية.

3- **معاش ومنحة التقاعد المنقول:** يستفيد منها ذوي حقوق المؤمن المتوفي وهم:

- زوج المؤمن المتوفي مهما كان عمره شريطة أن يكون الزوج عقد زواجا شرعيا مع المؤمن؛
- الأولاد المكفولون (طبقا للمادة 67 من قانون 11-83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم) وهم:
  - الأولاد المكفولون حسب مفهوم التنظيم المتعلق بالضمان الاجتماعي البالغون أقل من 18 سنة؛
  - الأولاد البالغون أقل من 25 سنة والذين أبرم بشأنهم عقد تمهين يمنحهم أجر أقل من نصف الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
  - الأولاد الأقل من 21 سنة الذين يواصلون دراستهم؛

[1] معاش التقاعد، متاح على: http://cnr.dz/ar/la-pension-de-retrite تاريخ الاطلاع 04-05-2023، الساعة 10:00.

- البنات بدون دخل مهما كان سنهم؛
- الأولاد مهما كان سنهم الذين يتعذر عليهم ممارسة أي نشاط مأجور بسبب عاهة أو مرض مزمن؛
- الحواشي من الدرجة الثالثة المكفولون؛
- الأصول الذين كانوا في كفالة المؤمن له المتوفي، عندما لا يكون الدخل الشخصي لكل واحد منهما لا يتعدى الحد الأدنى لمعاش التقاعد.

أما عن كيفية الاستفادة من معاش ومنحة التقاعد المنقول هناك حالتين:

أ- وفاة المؤمن له وهو متحصل على المعاش وهنا على ذوي الحقوق أن يقدموا طلبهم للوكالة الولائية للصندوق الوطني للتقاعد وتكوين الملف ضروري للحصول على المعاش.

ب-وفاة المؤمن له أثناء العمل وقبل أن يحصل على المعاش وهنا ينبغي على ذوي الحقوق أن يتوجهوا للوكالة الولائية للصندوق الوطني للتقاعد بمكان المستخدم لتكوين ملف المعاش المنقول.

أما مبلغ وتقسيم معاشات ذوي الحقوق فيقسم بينهم حسب النسب التي يحددها التشريع (المادة 34 من القانون 12/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد) حسب الحالات الاتية: [1]

- الزوج فقط في غياب ذوي حقوق آخرين بنسبة 75% من مبلغ معاش المؤمن له المتوفي؛
- الزوج مع ذوي الحقوق آخرين: 50% للزوج، 40% لذوي الحقوق الآخرين وتقسم بينهم بالتساوي؛
- لا يوجد زوج ويوجد ذوي حقوق آخرين: 90% تقسم بين ذوي الحقوق في حدود 45% إذا كان ذو الحق طفل، 30% إذا كان ذو الحق أصل، 45% لكل واحد إذا كان طفلين.

ويوضح الجدول الموالي توزيع فئة المستفيدين من منحة المعاش المنقول حسب السن والجنس وهذا لغاية 2022/12/31.

[1] معاش التقاعد المنقول ومنحه، متاح على: http://cnr.dz/ar/la-pension-lallocation-de-reversion، تاريخ الإطلاع 04-05-2023، الساعة 14:00.

==========

جدول رقم (1-3): توزيع المستفيدين من منحة المعاش المنقول حسب السن والجنس حتى 2022/12/31

توزيع المستفيدين من منحة المعاش المنقول حسب السن ، الجنس حتى 2022/12/31

الأعمار	معاش الزوج		الأطفال المكفولون		الأصول		المجموع
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	الأب	الأم	
[0 ; 21[	-	-	211	5 855	-	-	6 066
[21 ; 25[	-	-	24	2 036	-	-	2 060
[25 ; 30[	-	62	11	2 711	-	-	2 784
[30 ; 35[	-	158	22	2 541	-	-	2 721
[35 ; 40[	38	452	27	3 491	-	-	4 008
[40 ; 45[	55	1 061	38	5 460	-	-	6 614
[45 ; 50[	91	2 188	62	5 851	-	-	8 192
[50 ; 55[	128	3 844	70	4 287	-	-	8 329
[55 ; 60[	151	6 366	92	2 699	-	10	9 318
[60 ; 65[	130	9 209	51	1 450	2	25	10 867
[65 ; 70[	152	10 278	22	685	5	28	11 170
[70 ; 75[	182	9 101	16	354	3	45	9 701
[75 ; 80[	125	6 964	5	182	5	28	7 309
[80 ; 85[	99	6 262	1	150	4	32	6 548
[85 ; 90[	59	3 743	1	124	2	33	3 962
[90 ; 95[	21	1 371	-	70	2	25	1 489
95 و أكثر	6	545	-	16	2	7	576
المجموع	1 237	61 604	653	37 962	25	233	101 714
المجموع العام	62 841		38 615		258		

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتقاعد المتاح على: https://dz.cnr.dz/، تاريخ الاطلاع 23-05-2023، على الساعة 14:00.

نلاحظ من الجدول أن أكبر فئة مستفيدة من منحة المعاش المنقول هم المستفيدون من معاش الزوج بمجموع 62841 مستفيد، لتليها فئة الأطفال المكفولون بمجموع 38615 مستفيد، ومن ثمة فئة الأصول بـ: 258 مستفيد، وفي كل الفئات تمثل فئة الإناث المستفيد الأكثر في الفئات الثلاث السابقة وهي نتيجة منطقية وعكسية للجدول السابق بحكم أن أكبر فئة مستفيدة من فئة المتقاعدين ذوي الحقوق المباشرة هم ذكور، وهذا أيضا مقابل الفئة العمرية من (60-65) والفئة العمرية من (65-70) وهما الفئتان الاكثر استفادة.

المبحث الثاني: تقسيمات نظام التقاعد في الجزائر

توجد عبر العالم ثلاثة أنواع رئيسية لأنظمة التقاعد وهي نظام التقاعد بالتوزيع، بالرسملة، ونظام التقاعد المختلط، وتعتمد الجزائر على نظام التوزيع الذي يقوم على مبدأ التضامن بين الأجيال.

وفي هذا النظام يودع العمال اشتراكاتهم في صندوق يستعمل لدفع معاشات المتقاعدين الحاليين، وتتم هذه العملية تحت رقابة الدولة، وهذا النظام هو الأكثر انتشارا في العالم، والمعمول به في أغلب البلدان.

وينطوي نظام التقاعد في الجزائر على ثلاث تقسيمات سنتطرق لها في هذا المبحث هذا.

المطلب الأول: تقاعد الأجراء

يخص هذا النظام العمال والموظفين من غير أولئك المنتمين لنظام تقاعد الإطارات العليا للأمة، وينطوي على الحالات التالية: التقاعد عند السن القانوني، والتقاعد المسبق، والتقاعد دون شرط السن، والتقاعد النسبي، وبالنظر إلى إلغاء نظام التقاعد دون شرط السن، ونظام التقاعد النسبي فسنهملهما في هذا المطلب.[1]

الفرع الأول: التقاعد عند السن القانوني

يمثل هذا النوع من التقاعد النظام العام لتقاعد الأجراء من غير أولئك الموصوفون بالإطارات السامية للأمة، حيث يستفيد الأجير من معاش التقاعد بمجرد استيفائه للشروط التالية:[2]

- بلوغ على الأقل (60) سنة للرجل، وخمسة وخمسين (55) سنة للمرأة؛
- قضاء خمسة عشر (15) سنة في العمل على الأقل، مع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي لمدة سبع سنوات ونصف (7.5) على الأقل.

يمكن تخفيض السن المذكورة أعلاه بـ:

- ✓ سنة واحدة عن كل ولد، وذلك في حدود ثلاث سنوات بالنسبة للعاملات اللائي ربين ولدا واحدا أو عدة أولاد طيلة تسع سنوات على الأقل؛
- ✓ خمس سنوات لفئة المجاهدين، بالإضافة إلى سنة واحدة عن كل 10%من العجز، ونصف سنة عن كل 5% من العجز؛
- ✓ بالنسبة لشاغلي مناصب عمل متميزة بظروف جد شاقة يخفض سن التقاعد بمدة لم يحددها القانون، كما أنه لم يحدد قائمة المناصب.

---

[1] عبد الكريم بعداش، عبد العزيز عراب، الإطار القانوني والتنظيمي لنظام التقاعد المدني في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعليات الملتقى الدولي الأول حول إشكالية التقاعد في الجزائر –رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، جامعة الجزائر 3، يومي 25/24 جوان 2019، ص 390.

[2] القانون رقم 16-15 المادتين 2و 3 الجريدة الرسمية، العدد 78، ص ص 3-4.

الفرع الثاني: التقاعد المسبق

استحدث هذا النظام عام 1994 إذ يستفيد من هذا النوع من التقاعد جميع أجراء القطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لسبب اقتصادي وفي إطار إما تقليص عدد العمال أو التوقف القانوني لعمل المستخدم.[1]

وخلال سنة 1998 تم توسيع مجال تطبيق هذا النوع من التقاعد ليشمل موظفي المؤسسات والإدارات العمومية الذين قد يفقدون مناصب شغلهم بصفة لا إرادية بسبب إعادة ضبط مستويات الشغل التي قد تقرها الحكومة.[2]

يسمح هذا النوع من التقاعد بتقليص سن الإحالة على التقاعد بعدد من السنوات تتراوح بين خمس (5) وعشر (10) سنوات بشرط بلوغ سن 50 سنة للرجال، و45 سنة للنساء، بالإضافة إلى شروط أخرى أقل أهمية.

المطلب الثاني: تقاعد غير الأجراء

يخص هذا النوع من التقاعد العمال غير الأجراء من التجار والحرفيين، وأصحاب المهن الحرة والفلاحين. وقد نص قانون التقاعد رقم: 83-12 على سريان أحكامه على الأشخاص الطبيعيين الأجراء وغير الأجراء، إلا أن العمال غير الأجراء خصهم ببلوغ سن خمسة وستون (65) سنة للرجال، وستين (60) سنة للنساء، مع الاحتفاظ بحق التخفيض بالنسبة للعاملات المربيات لولد أو أكثر وللمجاهدين

وفي حالة عودة العامل غير الأجير إلى ممارسة نشاطه أو يستمر فيه بعدما تمت أحالته على التقاعد، يستوجب عليه أداء التزاماته الناجمة عن ذلك في مجال الضمان الاجتماعي، دون أن يؤدي هذا الانتساب الجديد إلى الحصول على معاش تقاعد جديد ولا معاش العجز ولا إلى مراجعة معاش التقاعد السابق.[3]

---

[1] المرسوم التشريعي رقم 94-10 المادة 02، الجريدة الرسمية، العدد 34، ص8.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 98-317، المادة 02، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص10.

[3] المرسوم التنفيذي 15-289، المادة 18، الجريدة الرسمية، العدد 61، ص05.

==========

المطلب الثالث: تقاعد الإطارات السامية للأمة

نص المشرع الجزائري على نظام مميز للتقاعد يستفيد منه كل من قدماء رؤساء الجمهورية، وأعضاء القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني والحكومة، والإطارات السامية في الحزب والدولة (المراسيم رقم 83-615 و83-616 و83-617، الجريدة الرسمية، العدد 46). وقد منح التشريع المتعلق بهذه الفئة من المتقاعدين الحق في معاش الأقدمية دون اشتراط السن (المرسوم رقم 83-616، المادة 01)، واكتفى باشتراط حد أدنى من سنوات الخدمة. [1] على النحو التالي:

- ✓ بالنسبة لأعضاء القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني والحكومة: يشترط استيفاء ما يلي: [2]
  - إما 15 سنة خدمة فعلية بهذه الصفة؛
  - وإما 20 سنة خدمة فعلية من بينها السنوات المقضية في إحدى الوظائف أو المسؤوليات التي تم تصنيف أصحابها كإطارات سامية في الحزب والدولة.
- ✓ بالنسبة للإطارات السامية في الحزب والدولة: [3] يشترط استيفاء أقدمية عشرين (20) سنة خدمة فعلية، منها عشر (10) سنوات على الأقل قضوها بهذه الصفة في هياكل الحزب والدولة.

المبحث الثالث: مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر

يمول الصندوق الوطني للتقاعد من اشتراكات الضمان الاجتماعي، الدولة، ومصادر أخرى ثانوية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: اشتراكات الضمان الاجتماعي

تعتمد الجزائر في تمويل نظام التقاعد على اشتراكات العمال وأرباب العمل، فهذا النظام مبني على مبدأ التأمين التضامني ومبدأ التوازن.

---

[1] أ. عبد الكريم بعداش، عبد العزيز عراب، مرجع سبق ذكره، ص 391.

[2] المرسوم التنفيذي 83-616، المادة 3،6 و7، الجريدة الرسمية العدد 46، ص2837.

[3] المرسوم التنفيذي 83-617، المادة 01، الجريدة الرسمية العدد 46، ص 2838.

الفرع الأول: الصيغة القانونية للاشتراكات

تتميز اشتراكات الضمان الاجتماعي بالإجبارية، أي لا تخضع هذه النسبة إلى التفاوض بين الضمان الاجتماعي والمستخدم، بحيث تكون محددة عن طريق قوانين ومراسيم تنفيذية.

ويعرف الاشتراك الاجتماعي بأنه مجموع الاقتطاعات على القيمة المضافة أو الفائض العام للاستغلال المحتسب على الأجور، ويعتبر المشتركين جزء من الثروة الوطنية خلال السنة أو الناتج الداخلي الخام وتحسب على أساس الأجور والرواتب، وتمثل الأجور غير المباشرة أو الاجتماعية ويوجد نوعين من الاشتراكات الاجتماعية هما: [1]

- ✓ الاشتراكات الاجتماعية للعمال؛
- ✓ الاشتراكات الاجتماعية للمستخدمين (أرباب العمل).

الفرع الثاني: أساس اشتراكات فرع التقاعد ضمن الضمان الاجتماعي

تحسب اشتراكات الضمان الاجتماعي من مجموع عناصر المرتب أو الأجرة الخاضعة للاشتراكات، ويتكون هذا الأخير من الأجر القاعدي، بالإضافة إلى كل المنح والعلاوات باستثناء الأداءات ذات الطابع الخاص والتعويضات المرتبطة بالظروف الخاصة بالإقامة والعزلة، وتنفيذا لذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 96-208 المؤرخ في 05-06-1996 والذي حدد عناصر الدخل المستثناة من أساس اشتراكات الضمان الاجتماعي وذلك على النحو الآتي: [2]

1. الأداءات ذات الطابع الخاص، وهي تلك الأداءات الممنوحة بسبب الحالة العائلية والعلاوات الممنوحة بمناسبة حدث ذي طابع عائلي مثل:

- ✓ الأداءات العائلية، والمنح العائلية ومنح الدراسة المدفوعة بعنوان تشريع الضمان الاجتماعي؛
- ✓ تعويض الأجر الوحيد؛
- ✓ علاوات الولادة والزواج وكل العلاوات الأخرى المدفوعة بمناسبة حدث عائلي.

---

[1] بنية هودى، بن علال وسام، أهمية التوازن المالي لصندوق التقاعد، مذكرة تخرج ماستر، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة المدية، 2020-2022، ص ص 76 77.

[2] وعمارة مهني، طرق التحصيل الجبري للضمان الاجتماعي بالجزائر، مذكرة للتكوين المتخصص في الفرع العمالي، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، سنة 2002، ص ص128 129.

2. التعويضات الممثلة للمصاريف التي تنفق في سبيل القيام بمهمة وأيضا الأداءات المتعلقة بالعلاج والرعاية الصحية.

3. المنح والتعويضات ذات الطابع الخاص والمقصود بها:

- كل مبلغ مقدم كتعويض ضرر ألحق بالعامل بسبب التسريح؛
- كل العلاوات والتعويضات أو حتى المكافآت ذات الطابع الخاص مثل منحة التقاعد.

4. أما التعويضات المرتبطة بالظروف الخاصة والعزلة يقصد بها العلاوات والتعويضات الممنوحة للعامل التي تتوفر الظروف التالية في عملهم:

- سكن في قمرية متحركة أو خيمة أو معسكر متنقل أو قاعدة حياة؛
- نظام عمل بالتناوب الذي يستلزم دورية دائمة لعدة أسابيع عمل فعلي متبوع بفترة راحة لا تدفع خلالها علاوة للعامل؛
- مكان عمل بعيد عن أي مركز حضري ويصعب الوصول اليه.

كل ما تم ذكره عن هذه العلاوات والتعويضات لا تدخل في المرتب الأساسي الذي يعتمد عليه في احتساب اشتراكات الضمان الاجتماعي.

الفرع الثالث: اشتراكات التقاعد للعمال غير الأجراء

أعتبر الصندوق الوطني للتقاعد الهيئة المالية الوحيدة المكلفة بالتقاعد في الجزائر بالنسبة للمستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي، سواء للعمال الأجراء وغير الأجراء، حتى صدور المرسوم التنفيذي رقم 92-07 الذي أنشأ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء للتكفل بالتغطية الاجتماعية لهذه الفئة، وتم إلزام الأشخاص الذين يزاولون نشاطا مهنيا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، بدفع اشتراكات، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 96-434.[1]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-434 المؤرخ في 09-11-1996، الجريدة الرسمية عدد 74، ص17

الفرع الرابع: اشتراكات العمال المشبهين بالأجراء

وقد حددهم المشرع الجزائري في المرسوم 85-38 للاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي بشرط دفع أقساط اشتراكات معينة لتفويض الحقوق، وهذه النسبة على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون وتحسب حسب الفئات التالية: [1]

- بالنسبة للعمال في المنزل؛
- الفنانون والممثلون والمشاركون؛
- الأشخاص الذين يستخدمهم الخواص؛
- البحارة، الصيادون وأصحاب العمل الصيادون والمبحرون.

المطلب الثاني: تعويضات نفقات التضامن الوطني

مع تزايد نفقات صندوق التقاعد في الجزائر بسبب زيادة عدد السكان، والسياسة الاجتماعية المتبعة من أجل المحافظة على القدرة الشرائية، وكذلك ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون، الأمر الذي أثقل نفقات صندوق التقاعد في الجزائر مما استلزم تدخل الدولة في النقاط التالية:

01- العلاوة التكميلية:

وهي الفرق بين مبلغ معاش التقاعد والمحسوب على أساس المواد 12،13،14، من القانون 83-12 والحد الأدنى المضمون في التقاعد، بحيث لا يمكن أن يقل المبلغ السنوي للتقاعد عن 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون طبقا لنص المادة 16 من نفس القانون.[2]

02- علاوة المنحة التكميلية لمعاشات التقاعد والعجز:

ترفع هذه المنحة معاشات التقاعد الأدنى إلى 10.000دج.

03- العلاوة التكميلية لمنحة التقاعد:

ترفع هذه المنحة مبلغ منح التقاعد للذين يقل مبلغهم عن 7.000دج .[3]

---

[1] بنية هودي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] نفس المرجع، ص 81.

[3] المرسوم التنفيذي 06-418، المادة 02، الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخة في 2006/11/22، ص 29.

4- المنح العائلية:

تتضمن الأداءات العائلية ومنحة التمدرس كمساعدة للتكفل بحاجيات الأطفال المتمدرسين، ويستفيد من المنح العائلية كل شخص يستحيل ممارسة نشاط مهني مأجور كحالات المرض، العجز وفي حالتنا هنا التقاعد.[1]

5- أحكام خاصة بالمجاهدين:

ترفع النسبة القصوى المنصوص عليها بـ 80% من الأجر الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي إلى 100% لفائدة المجاهدين.[2]

6- الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد:

قررت الدولة إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد عن طريق الأمر 06-04 المتعلق بقانون المالية التكميلي في مادته 30، حيث يتولى تسيير الموارد المالية الموجهة إليه من أجل تكوين احتياطات وضمان استمرارية وديمومة نظام التقاعد في الجزائر.[3]

وتحصل هذه الموارد من: [4]

- 2% من ناتج الجباية البترولية السنوية؛
- حصة من الفائض في خزينة صناديق الضمان الاجتماعي؛
- حصة من عائدات تأجير وبيع الأملاك العقارية والمنقولة للصناديق المكلفة بضمان أداءات التقاعد؛
- عائدات توظيف الأموال؛
- الهبات والوصايا، وغيرها من الموارد الأخرى والمساهمات أو الإعانات.

---

[1] بنية هودى، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 397.

[3] المادة 30، الأمر 06-04 المؤرخ في 15 -07-2006، الجريدة الرسمية عدد 47 المؤرخة في 19-07-2006، ص9.

[4] المادة 03، 15، 17، المرسوم التنفيذي رقم 07-58 المؤرخ في جوان 2007، الجريدة الرسمية عدد 10 المؤرخة في 07 فيفري ،2007، ص 09.

7- الحساب الخاص في الميزانية العمومية تحت رقم 133-302:

تم فتح حساب خاص بصندوق الضمان الاجتماعي بموجب قانون المالية 2010 حيث يتم تخصيص نسبة من الرسوم على التبغ، ورسوم خاصة على السفن والبواخر الموجهة للسياحة والتنزه، وما يقارب نسبة 5% من الفوائد الصافية لمستوردي الدواء.[1]

8- الحساب الخاص في خزينة الدولة تحت رقم 136-302:

بعنوان حساب تمويل إعادة انتشار أعوان الحرس البلدي، يكون في باب نفقاته تعويض مالي لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد بعنوان خدمات التقاعد الاستثنائي مقابل شراء الاشتراكات الاجتماعية بالنسبة لسنوات العمل الناقصة ودفع مساهمة جزافية لفتح الحقوق من طرف ميزانية الدولة بعنوان خدمات التقاعد الاستثنائية المنصوص عليها في المادة 71 من الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010.[2]

المطلب الثالث: مصادر أخرى لتمويل نظام التقاعد في الجزائر

كما ذكرنا سابقا عن الاشتراكات المهنية والمساعدات المقدمة من ميزانية الدولة لتمويل نظام التقاعد في الجزائر، هناك مصادر تمويل أخرى يمكن لصندوق التقاعد الاستفادة منها نذكر منها:

1- عوائد التوظيفات المالية:

بحيث توظف الخزينة الإيجابية الآنية للصندوق الوطني للتقاعد على شكل سندات الخزينة العمومية، منذ سنة 2004 وبتعليمة داخلية أصبحت التوظيفات المالية الخاصة بالتقاعد ممركزة على مستوى المديرية المركزية، بالإضافة إلى منع توظيف الأموال لدى المؤسسات المالية الخاصة وهذا بعد فضيحة بنك الخليفة.[3]

2- الاشتراك التعويضي والمساهمة الجزافية:

إن العامل الذي يبلغ سن التقاعد القانونية (60) ستون سنة، ولا يستوفي شروط الاشتراكات المطلوبة يمكنه الاستفادة من سنوات التأمين في حدود 5 سنوات، ويترتب عن هذه السنوات دفع اشتراكات تعويضية

---

[1] المادة 30، المادة 33، المادة 36، قانون المالية 2010، الجريدة الرسمية عدد 78 المؤرخة في 31 ديسمبر 2009، ص11.

[2] المادة 71، الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية ، عدد 49، ص19.

[3] بنية هودى، مرجع سبق ذكره، ص 85.

ومساهمة جزافية يتكفل بها المستخدم لصالح صندوق التقاعد، تعادل نسبة الاشتراك التعويضي مبلغ أقساط الاشتراكات المخصصة للتقاعد، حيث يعتمد الأجر الخاضع للاشتراك الذي تقاضاه العامل أثناء الشهر الأخير من العمل لحساب هذه الأقساط.

ويقدر الاشتراك التعويضي بـ: (12) اشتراكا شهريا بمجموع نسبة أقساط الاشتراكات المخصصة للتقاعد عن كل سنة تكون محل دفع الاشتراكات التعويضية، وتعادل المساهمة الجزافية ثلاث مرات الأجر الشهري الخاضع للاشتراك عن كل سنة تكون محل دفع الاشتراك التعويضي.[1]

3- الزيادات والغرامات المالية:

وتتمثل في المبالغ المالية المحصلة عن طريق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء لفائدة فرع التقاعد نتيجة تأخر أو رفضهم دفع مستحقات الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى المخالفات الأخرى.[2]

[1] المادة08، القانون 83-12 المؤرخ في 02 جويلية 1983، الجريدة الرسمية عدد 28 المؤرخة في 05 جويلية 1983، ص1804.

[2] بنية هدوى، مرجع سبق ذكره، ص 87.

==========

خلاصة

يعتبر نظام التقاعد في الجزائر قديم النشأة، والذي أنشأه الاستعمار الفرنسي لجذب الهجرة إلى الجزائر، لكن المشرع الجزائري ومع خروج الاستعمار الفرنسي بدأ بإنشاء نظام تقاعد وإجراء تعديلات عليه ليكون موحدا بعد أن كان هناك عدة صناديق غير متجانسة خلفها الاستعمار.

ويعد نظام التقاعد الجزائري نظام تقاعدي تساهمي عن طريق دفع العامل وأرباب العمل لاشتراكات دورية، هاته الأخيرة تستخدم لدفع منح التقاعد للمتقاعدين الحاليين وهكذا دواليك، أي أن النظام هو عبارة عن تضامن بين الأجيال.

كما نجد أن نظام التقاعد في الجزائر يعتمد بشكل كبير في مصادر تمويله على اشتراكات المؤمنين من خلال صندوق الضمان الاجتماعي تليه بنسبة أقل مساهمات الدولة.

الفصل الثاني:

الصندوق الوطني للتقاعد بين الاختلالات المالية وضرورة اصلاحها

تمهيد

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي تأثر نظامها التقاعدي بالعديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، خاصة تراجع عائدات النفط، كما أدى التهافت نحو التقاعد المسبق إلى ارتفاع عدد المتقاعدين الذي أصبح عبئا على الصندوق الوطني للتقاعد، كل هذا أدى إلى تراجع قيمة الاشتراكات وارتفاع نفقات التقاعد مما ساهم في ظهور مشكلة العجز في الصندوق الوطني للتقاعد، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في تمويله، من أجل التوازن المالي المستدام للصندوق، وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الصندوق الوطني للتقاعد وتنظيمه الداخلي، الوضعية المالية له، ومعرفة الاختلالات المالية والإصلاحات الضرورية لتخطي حالة العجز. وهذا على النحو الآتي:

المبحث الأول: الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر

المبحث الثاني: الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر

المبحث الثالث: الاختلالات المالية والمحاسبية وآليات تصحيحها لتحسين الأداء المالي للصندوق الوطني للتقاعد

المبحث الأول: الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر

يعد الصندوق الوطني للتقاعد CNR المؤسسة الحكومية المخولة رسميا بتسيير أموال المتقاعدين من تحصيلها إلى غاية تحويلها للمتقاعدين في شكل معاشات، ويعتبر أهم الصناديق التي تتميز بمكانة هامة في منظومة الضمان الاجتماعي.

المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتقاعد ومهامه

نتناول في هذا المطلب تعريف الصندوق الوطني للتقاعد ومهامه في النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف الصندوق الوطني للتقاعد(CNR)

أولاً-نظرة تاريخية:

لم يتم إنشاء التأمين عن الشيخوخة بالنسبة لجميع العمال إلا في بداية 1953، قبل هذا التاريخ كانت بعض القطاعات تستفيد من بعض أنظمة التقاعد وهم الموظفين والعمال المشبهين بهم، كعمال قطاع السكك الحديدية وعمال الترامواي، وكذلك عمال الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز التابعة للدولة.

أما التأمين عن التقاعد لفائدة العمال الغير الأجراء أصحاب المهن الصناعية، التجار الحرفيين المستقلين والفلاحين كان سنة 1956، ولم يتم إعداده إلا في سنة 1958 حتى شكل في البداية الفرع الوحيد لهذا النظام التأميني الخاص.

ومن هنا تم في شهر يوليو 1983، وضع حد لأنظمة التقاعد الأساسية وكذا الأنظمة التكميلية حيث تجسد ذلك في انصهار جميع الأنظمة القائمة على أساس مهني في نظام واحد وموحد.

وبتاريخ 02 يوليو 1983، أنشئ الصندوق الوطني للتقاعد بموجب المرسوم 85-223 المؤرخ في 20 أوت 1985 الملغى والمستبدل بالمرسوم 07-92 المؤرخ في 04 يناير 1992، والمتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي[1].

إن الصندوق الوطني للتقاعد ما هو إلا حصيلة لاندماج 8 صناديق فيما بعضها (صندوق التأمين عن الشيخوخة لغير الأجراء الذي تحول فيما بعد صندوق التأمين الاجتماعي للعمال غير الأجراء) المنشأ

[1] موقع الصندوق الوطني للتقاعد http://cnr.dz/ar/présentation تم الاطلاع عليه بتاريخ 08/05/2023 الساعة 21:02

سنة 1985 والتي كانت تسير جميع أنظمة التقاعد المتواجدة قبل إنشاءها سنة 1983 إلى نظام وطني موحد للتقاعد الذي يمنح نفس المزايا لكل العمال مهما كان قطاع نشاطهم.

ويتعلق الأمر بـ: [1]

1 – CAAV: الصندوق العام للتأمين عن الشيخوخة نظام عام والمكلف بتسيير المتقاعدين التابعين في نظام التقاعد العام.

2 – CGR: الصندوق العام للتقاعد للموظفين الجزائريين المكلف بتسيير التقاعد الخاص بالموظفين.

3 – cnma: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والمكلف بمنح متقاعدي النظام الفلاحي.

4– CSSM: صندوق الضمان الاجتماعي الخاص بعمال المناجم والمكلف بتيسير منح متقاعدي قطاع المناجم.

5 – CAVNOS: صندوق التأمين عن الشيخوخة لغير الأجراء والمكلف بتسيير منح التقاعد لغير الأجراء.

6 – LEPSGM: مؤسسة التغطية الاجتماعية لعمال البحر والمكلف بمنح التقاعد لعمال البحر.

7 – CAPAS: مؤسسة التأمين الاجتماعي لعمال الكهرباء والغاز المكلف بمنح التقاعد لعمال الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز.

8– SNTF: المؤسسة الوطنية لعمال السكك الحديدية والمكلف بمنح التقاعد للشركة الوطنية للسكك الحديدية.

[1]– موقع الصندوق الوطني للتقاعد http://cnr.dz/ar/présentation تم الاطلاع عليه بتاريخ 08/05/2023 الساعة 21:33.

ثانياً- الطبيعة القانونية:

الصندوق الوطني للتقاعد هو هيئة عمومية ذات طابع خاص تحكمها القوانين الخاصة بها. يؤكد المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1412 الموافق ل 4 يناير سنة 1992 على أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

إن الهياكل الأساسية المكلفة بتسيير ضمان الصندوق هي[2]:

- مجلس الإدارة؛
- المدير العام.

1- مجلس الإدارة: يتولى إدارة مراقبة وتنشيط الصندوق ويتكون من 29 عضو موزعين كالآتي:

- 18 ممثلا عن العمال يتم تعينهم من طرف المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا؛
- 9 ممثلين عن أرباب العمل من بينهم ممثلين اثنين بالوظيف العمومي؛
- ممثلين اثنين عن مستخدمي الصندوق.

2- المدير العام: ويتولى الإشراف عن الصندوق وضمان تسييره تحت رقابة مجلس الإدارة، وتتولى المديرية العامة ما يلي:

- ✓ تنظيم تخطيط تنسيق مراقبة نشاطات الوكالات الولائية والفروع الإدارية للمؤسسات التابعة وتسيير المعدات والوسائل البشرية والمادية للصندوق، وكذا الميزانية مع تنظيم العمليات المالية ومركزية المحاسبة العامة؛
- ✓ تنسيق تحصيل اشتراكات التقاعد؛
- ✓ تسيير المسارات المهنية للمؤمنين اجتماعيا؛

---

[1] المرسوم التنفيذي 92-07، المتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 2، 1992، ص64.

[2] موقع الصندوق الوطني للتقاعد http://cnr.dz/ar/présentation تم الاطلاع عليه بتاريخ 08/05/2023 الساعة 21:55.

- ✓ تنظيم إعلام المؤمنين لهم اجتماعيا ومستخدميهم؛
- ✓ متابعة تطبيق الاتفاقيات والعقود في مجال التقاعد.

تتضمن المديرية العامة وهي تحت سلطة المدير العام ومدير عام مساعد، الهياكل الآتية:

- مديرية التقاعد؛
- مديرية مسارات الحياة المهنية للمؤمن لهم اجتماعيا؛
- مديرية المالية أو العون المكلف بالعمليات المالية؛
- مديرية الإعلام الآلي والتنظيم؛
- مديرية الإدارة العامة؛
- المفتشية العامة؛
- خلية استقبال المواطن، الاتصال والإصغاء الاجتماعي؛
- خلية الاكتوارية.

كما يساعد المدير العام في مهامه مساعدون مستشارون من اجل التكفل بملفات خاصة والبحث والتحليل التي تمليها الظروف.

الفرع الثاني: مهام الصندوق الوطني للتقاعد

حددت مهام الصندوق بموجب المادة 9 من المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 4 يناير 1992 وهي كالآتي[1]:

- ✓ تسيير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ومنح ذوي الحقوق؛
- ✓ تسيير المعاشات والمنح الممنوحة بسند التشريع ما قبل الفاتح من يناير 1984 إلى غاية انقضاء حقوق المستفيدين؛
- ✓ ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التقاعد؛

[1] المادة 9، المرسوم التنفيذي 92-07، المؤرخ في 4جانفي 1992، الجريدة الرسمية، العدد02، ص 66.

- ✓ تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي؛
- ✓ ضمان إعلام المستفيدين وأرباب العمل؛
- ✓ تسيير صندوق المساعدة والإغاثة تطبيقا للمادة 52 من القانون 83-12 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 المتعلق بالتقاعد؛
- ✓ التنسيق مع مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والمكلف بالعمليات المتعلقة بالانتساب وعملية التحصيل.

كما يضطلع الصندوق بمهام اخرى تتكفل بها خليتين هما[1]:

- ❖ خلية استقبال المواطن، الاتصال والإصغاء الاجتماعي؛
- ❖ المساعدة الاجتماعية.

1- خلية الإصغاء والاتصال:

تم تنصيب خلية الإصغاء والاتصال في كل الوكالات المحلية للصندوق بغرض التكفل بشكاوى المؤمنين اجتماعيا (الناشطين منهم والمتقاعدين).

أ- أهداف خلية الإصغاء:

تتمثل أهداف خلية الإصغاء حسب تحديد وزارة العمل والضمان الاجتماعي ذلك من خلال الاستجابة لرغبات المؤمنين اجتماعيا:

- ✓ أنسنة العلاقات والخدمة العمومية اتجاه المواطن على مستوى هياكل القطاع؛
- ✓ تلخيص المعلومات المجمعة بين القطاع العام والمواطن؛
- ✓ اعادة الثقة بين المواطن والهيئات العامة.

[1]- مهام الصندوق الوطني للتقاعد، http://cnr.dz/ar/missions/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 08،/05/2023 الساعة 22:24.

ب-مهام خلية الإصغاء:

تتمثل مهام خلية الاصغاء في:

- ✓ استقبال المواطنين، ومستعملي قطاع الضمان الاجتماعي، الإصغاء إليهم وتوجيههم ومرافقتهم بغرض تسوية عرائضهم؛
- ✓ تلخيص المعلومات المجمعة؛
- ✓ توجيه المواطنين ومساعدتهم في مساعيهم؛
- ✓ إعلامهم بشأن حقوقهم وواجباتهم؛
- ✓ تحليل موضوع العرائض قصد كشف الاختلالات المحتملة لاقتراح التدابير الضرورية لتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى مستعملي قطاع الضمان الاجتماعي.

2- المساعدة الاجتماعية:

في إطار تحسين نوعية الخدمات وأنسنة العلاقات مع المتقاعدين، قام الصندوق الوطني للتقاعد بالتعاون مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي ومنذ الفصل الثاني من عام 2003 بحملة مساعدة في البيت لفائدة بعض الفئات من المتقاعدين ولا سيما العجزة، المعاقين منهم وتتمثل هذه العملية بتخفيف الضغوطات على المتقاعدين التي يواجهونها في قيامهم ببعض الأعمال المتعلقة بحياتهم ولا سيما على مستوى المصالح العمومية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وفي إطار التقريب من هيئة الصندوق ومن منتفعيها، شرع في فتح مراكز الاستقبال، الإعلام والتوجيه اتجاه المتقاعدين على مستوى المراكز الحضرية الكبرى، وفي المناطق النائية لبعض الوكالات المحلية.[1]

المطلب الثاني: التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للتقاعد.

يرتكز التنظيم الإداري للصندوق الوطني للتقاعد على نظام اللامركزية، ويقوم حسب ما يحدده القرار الوزاري المؤرخ في16/4/1997 على الهياكل الآتية:

[1]- مهام الصندوق الوطني للتقاعد، http://cnr.Dz/ar/missions /، تم الاطلاع عليه بتاريخ 08/05/2023، الساعة 22:38.

- المصالح المركزية (المقر الرئيسي) يتواجد في الجزائر العاصمة؛
- الوكالات المحلية 51 وكالة؛
- مركز الإعلام الآلي الجهوية 10 وكلات؛
- المركز الجهوية لأرشيف 5 وكلات؛
- مركز الاستقبال والتوجيه 52 وكالة.

وتتولى الوكالات المحلية للصندوق ضمان وضع منح التقاعد طبقا للقوانين والتنظيمات المعول بها، القيام بجميع العمليات المتعلقة بتشكيل المسارات المهنية للمؤمنين اجتماعيا والمساهمة في تثبيتها، كما أنها تقوم بمسك سجلات المحاسبة وضمان تنفيذ العمليات المالية وتنسيقها وأيضا ضمان التسيير اليومي للوسائل المادية والبشرية للوكالة .[1]

المبحث الثاني: الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر

يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر مؤسسة شبه اقتصادية، أي لها مداخيل وعليها التزامات، ولتحديد وضعيتها المالية يتم اجراء تقييم دوري للإيرادات والنفقات. ويتم حساب الفائض أو العجز عن طريق مقارنة اجمالي الايرادات مع اجمالي النفقات في فترة زمنية معينة عادة سنويا.

المطلب الأول: ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد

يعتمد نظام التقاعد في الجزائر على مبدأ بسماركية Bismarckien، في أن النظام الزامي وذات اشتراكات ومعاشات محددة، تدفع للعمال بعد انقضاء 32 سنة من النشاط، يمول النظام أساسا على التأمين. وتتأتى الايرادات من مساهمات أصحاب العمل والموظفين، وكذا من ميزانية الدولة ومن دخل صندوق الاحتياطات وقد تم التطرق لها سابقا.

نسبة الاشتراكات في منظومة الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، تتشكل من 34.5 % من الأجر الخاضع للاشتراك، مقتطعة من العمال ومن أصحاب العمل والموزعة كما يلي:

[1] – موقع الصندوق الوطني للتقاعد http://cnr.dz/ar/organisation/، إطلاع عليه بتاريخ 10/08/2023،الساعة 15:30.

جدول رقم (2-1): نسب اشتراكات الضمان الاجتماعي

الفروع	أصحاب العمل	العمال	الخدمات الاجتماعية	المجموع
تأمينات اجتماعية	12.5%	1.5%	-	14%
حوادث العمل والأمراض المهنية	1.25%	-	-	1.25%
التقاعد	10%	6.75%	0.5%	17.25%
التقاعد المسبق	0.25%	0.25%	-	0.5%
التأمين على البطالة	1%	0.5%	-	1.5%
المجموع	25%	9%	0.5%	34.5%

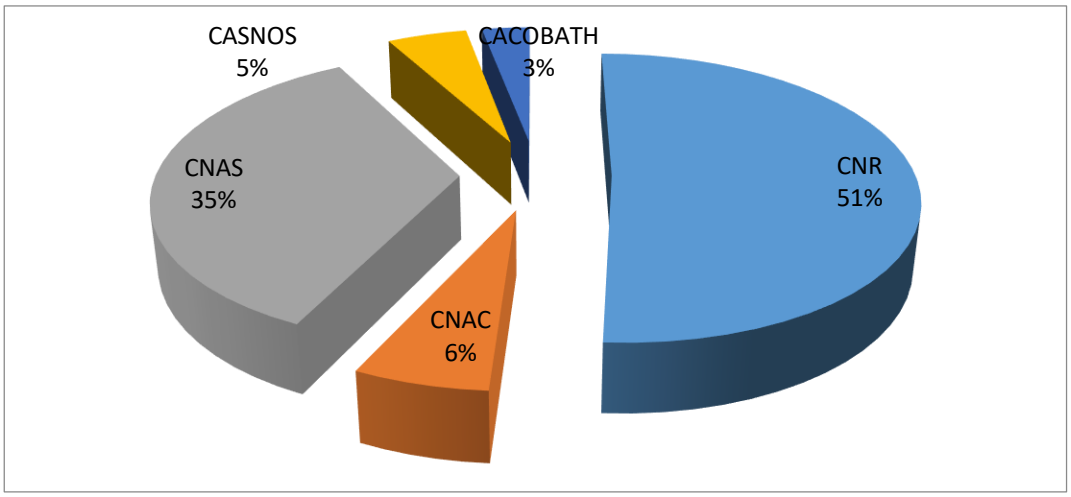
المصدر: وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي على الموقع:http//www.mtess.gov.dz

أما بالنسبة لغير الأجراء، فتبلغ نسبة الاشتراك 15 % تقع على عاتق الخاضع على أساس سنوي أو على أساس رقم الأعمال، وفي حالات تحسب على أساس الأجر الوطني السنوي الأدنى المضمون، أما الفئات غير الناشطة، فتتحمل الدولة نسبة الاشتراك بين 0.5% و 7%من الأجر الوطني الأدنى المضمون.[1]

تستخدم هذه الاشتراكات لتمويل أداءات الضمان الاجتماعي للمؤمنين وذوي الحقوق، حيث يلتهم الصندوق الوطني للتقاعد النسبة الأكبر من ايرادات هذا النظام، بالنظر الى مختلف الصناديق التابعة له، وفقا للشكل التالي:

[1] وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي،http//www.mtess.gov.dz ، تاريخ الاطلاع22-05-2023،على الساعة19:23.

شكل رقم (2-1): حصة الصندوق الوطني للتقاعد من ايرادات نظام الضمان الاجتماعي لسنة 2016

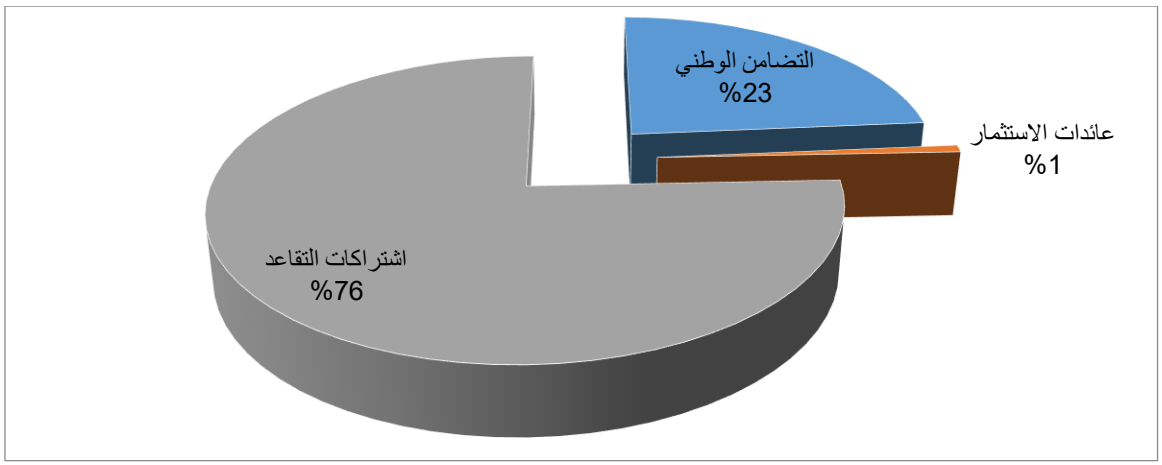


المصدر: مريم قدار، تمويل معاشات الصندوق الوطني للمتقاعدين، الملتقى الدولي حول اشكالية نظام التقاعد في الجزائر رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية 24-25 جوان 2019، جامعة الجزائر3، ص 120.

في سنة 2016 وجهت النسبة الأكبر من ايرادات الضمان الاجتماعي الى الصندوق الوطني للتقاعد بنسبة 51% بالنظر الى نسبة الاشتراكات المرتفعة مقارنة بباقي الصناديق.

وتتشكل بنية ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد كما يلي:

شكل رقم (2-2): بنية ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد للفترة من (2000-2013)



المصدر: بودية مراد، بوشعور راضية، اشكالية عجز صندوق التقاعد الوطني، دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد02، 2018، ص 60.

يوضح لنا الشكل بنية مداخيل الصندوق الوطني للتقاعد، حيث نلاحظ أن الصندوق يعتمد بالدرجة الأولى في مصادر تمويله على اشتراكات العمال المدفوعة التي تشكل نسبة 75.64% من اجمالي المداخيل، غير أن عائد الاستثمار لا يتجاوز 1%من مجموع الايرادات وذلك نظرا لضعف الأسوق المالية وعدم وجود فرص بديلة للاستثمار، بالمقابل نجد مساهمة الدولة في اطار ما يسمى بالتضامن الوطني وذلك من خلال صرف الاعانات والمنح العائلية، اضافة الى النفقات الموجهة لخدمة المتقاعدين الذين يتقاضون منح تقاعد منخفضة وذلك كله يشكل نسبة 23.61%من اجمالي الايرادات.[1]

المطلب الثاني: نفقات الصندوق الوطني للتقاعد

هي تلك النفقات التي تغطي جميع منافع أنظمة التقاعد وتتضمن:

- معاشات التقاعد؛
- الحقوق غير القائمة على الاشتراكات "الحد الأدنى للشيخوخة"؛
- بعض التعويضات التي تمنح للأفراد المسنين الذين فقدوا القدرة على الكسب ومساعدات مدفوعة في إطار النشاط الاجتماعي لنظام الحماية الاجتماعية.

أما بالنسبة لمنافع أنظمة التقاعد فهناك نوعان:

1- منافع الحقوق المشتقة المدفوعة لذوي حقوق المساهمين النشيطين (معاش منقول، معاش الترمل...)

والجدول التالي يوضح تطور منح ومعاشات التقاعد خلال القترة 2010-2018.

[1] روبحي فيسة عمر، بوفليح نبيل، الصندوق الوطني للتقاعد أسباب الاختلال المالي واليات الاصلاح(دراسة تحليلية)، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد17، العدد 03 ، 2022، ص 212

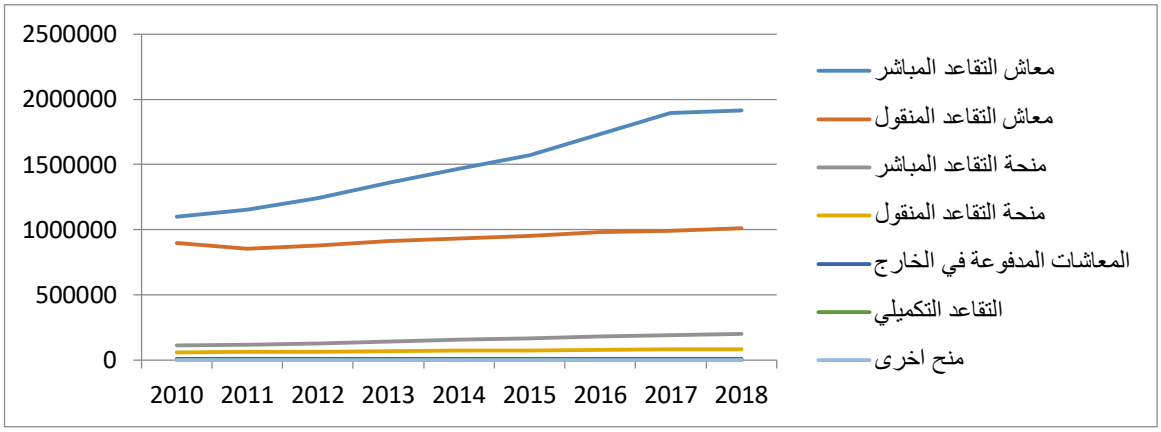
جدول رقم (2-2): تطور منح ومعاشات التقاعد خلال الفترة 2010-2018

السنوات	معاش التقاعد المباشر	معاش التقاعد المنقول	منحة التقاعد المباشر	منحة التقاعد المنقول	المعاشات المدفوعة في الخارج	التقاعد التكميلي	منح أخرى	المجموع
2010	1 098 185	897 352	109 369	57 807	6 576	575	28	2 169 892
2011	1 150 585	853 732	117 770	60 768	6 553	268	26	2 189 702
2012	1 242 526	877 789	127 911	64 312	6 733	235	25	2 319 531
2013	1 357 912	910 352	139 693	67 482	6 783	214	18	2 482 454
2014	1 467 878	930 341	154 211	70 890	6 815	209	18	2 630 362
2015	1 572 991	952 157	167 290	74 085	6 865	209	18	2 773 615
2016	1 733 972	980 391	178 645	78 406	6 916	209	18	2 978 557
2017	1 897 287	991 282	190 442	80 716	6 951	207	18	3 166 903
2018	1 916 997	1 009 126	201 391	82 787	6 977	207	18	3 217 503

المصدر: ح. بن ربيع، م بوعمامة، تحليل تأثير العوامل المسببة والتدابير التصحيحية على العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد، الملتقى الدولي حول اشكالية نظام التقاعد في الجزائر رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية 24-25 جوان 2019، جامعة الجزائر 3، ص 64.

يمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم(2-3): التطور البياني لمنح ومعاشات التقاعد خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

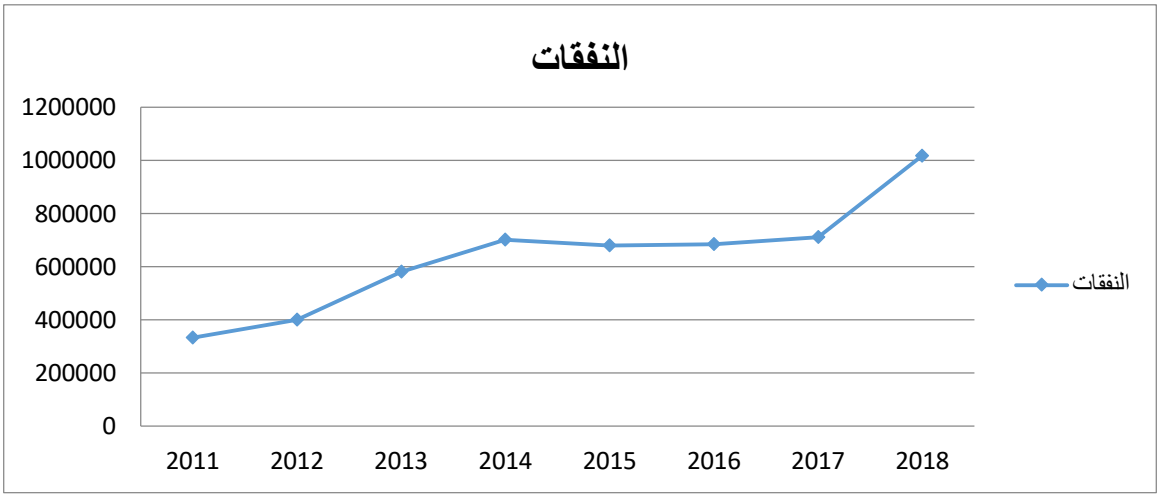
نلاحظ أن المعاشات لوحدها تشكل 69% من المنافع المقدمة، كما بلغت المنافع المقدمة ذروتها بين 2015 و2016 وخاصة المعاشات المباشرة مما رفع بشكل كبير نفقات الصندوق.

فنجد أن الاجراءات المتخذة في اطار التعديل الهيكلي والتي سمحت للعمال بالحصول على التقاعد بعد السنوات المنخفضة (التقاعد النسبي، التقاعد المسبق، تقاعد بدون تحديد شرط السن)، كان لها الأثر البالغ على زيادة عدد المتقاعدين، وتعتبر هذه الصيغ للتقاعد أقل فائدة من الناحية المالية للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر باعتبار ما توفره من خدمات سخية للعمال الذين يحصلون على التقاعد قبل الأوان، وبالتالي يفقد الصندوق الوطني للتقاعد اشتراكات معتبرة، في حين يتحمل أعباء لفترة طويلة.[1]

والشكل الموالي يوضح المنحنى التصاعدي لنفقات الصندوق الوطني للتقاعد من سنة 2011 الى 2018

[1] صوالحي نوال، سمانة مروة، أثر نفقات منح ومعاشات التقاعد عن الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد، مذكرة ماستر، جامعة يحى فارس بالمدية، 2021/2020، ص42.

الشكل رقم (2-4): تطور نفقات الصندوق الوطني للتقاعد من 2011-2018



المصدر: صوالحي نوال، سمانة مروة، أثر نفقات منح ومعاشات التقاعد عن الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد، مذكرة ماستر، جامعة يحيى فارس بالمدية، 2021/2020، ص 43.

يلاحظ من الشكل أعلاه الزيادة المستمرة في النفقات خلال فترة الدراسة والتي تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 2011-2018 أين انتقلت من 331.40 مليار دج سنة 2011 الى 1017.39 مليار دج سنة 2018، هذه الزيادة ترجع الى زيادة عدد المستفيدين من منح ومعاشات التقاعد بكل أنواعها.

المطلب الثالث: التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد

يعد مشكل التغطية أهم تحدي يواجه الصندوق الوطني للتقاعد لضمان خدمات ملائمة لحماية المسنين، فكلما زاد عدد المشتركين زادت موارد التمويل، وتحسنت وضعيته المالية، يظهر الجدول التالي مدى تحقيق الصندوق لهذا التوازن.

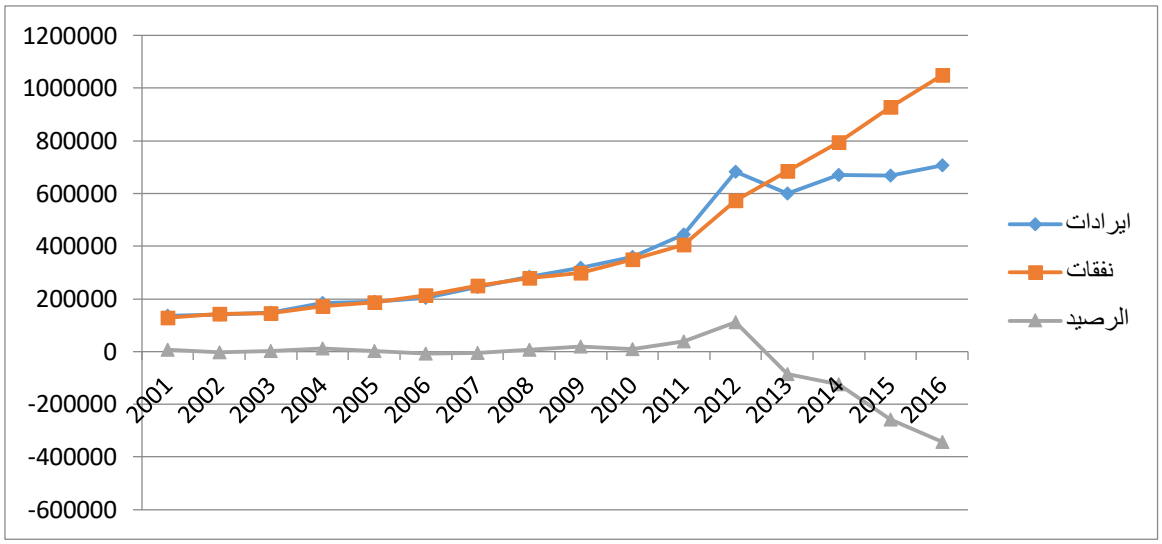
الجدول رقم (2-3): تطور التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد خلال 2001-2016

(الوحدة مليون دج)

السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الايرادات	284400	244910	204150	190110	183460	148710	141300	135140
النفقات	278260	250720	212870	186930	172300	145440	143070	127920
الرصيد	6140	-5710	-8720	3180	11160	2270	-1770	7220
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الايرادات	317550	360471	445663	683060	599899	671639	668580	705861
النفقات	298750	350067	406601	572520	685661	795575	927540	1048990
الرصيد	18800	10405	39062	110540	-85762	-123936	-258960	-343129

المصدر: ح. بن ربيع، م بوعمامة، تحليل تأثير العوامل المسببة والتدابير التصحيحية على العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد، الملتقى الدولي حول اشكالية نظام التقاعد في الجزائر رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية 24-25 جوان 2019، جامعة الجزائر3، ص68.

الشكل رقم (2-5): تطور الوضعية المالية لصندوق التقاعد 2001-2016



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

حسب الجدول الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد ليست مستقرة الا أن أغلب السنوات سجلت فائض وكانت الوضعية المالية مريحة، أكبر فائض كان في 2012 بسبب الزيادات الكبيرة في الأجور، وفي السنة الموالية 2013 بدأ العجز بالظهور مرة ثانية بعد خمس سنوات من تحقيق الفائض.

بعد أن تدهورت الوضعية المالية ابتداء من سنة 2013 تفاقم العجز خلال السنوات الموالية حيث ارتفع سنة 2016 حسب الجدول أعلاه بأربعة أضعاف مقارنة ببداية العجز.

واستمر العجز خلال السنوات وفق الجدول أدناه (مع ملاحظة اختلاف الأرقام بين تصريحات المسؤولين والديوان الوطني للإحصائيات المتوفر). ويوضح الجدول الموالي تطور عجز الصندوق الوطني للتقاعد بين 2015-2019.

الجدول رقم (2-4): تطور عجز الصندوق الوطني للتقاعد بين 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
العجز بمليار دج	250	350	470	560	610

المصدر: ح. بن ربيع، م بوعمامة، تحليل تأثير العوامل المسببة والتدابير التصحيحية على العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد، الملتقى الدولي حول اشكالية نظام التقاعد في الجزائر رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية 24-25 جوان 2019، جامعة الجزائر3، ص 69.

من خلال الجدول نلاحظ استمرار تفاقم العجز المالي للصندوق الى غاية سنة 2018 بمتوسط زيادة سنوية تقدر بحوالي 101 مليار دج، غير أن سنة 2019 بدأت تعرف نوع من الاستقرار بارتفاع العجز بـ: 50 مليار دج وهو نصف متوسط ارتفاع السنوات السابقة.

المبحث الثالث: الاختلالات المالية والمحاسبية وآليات تصحيحها لتحسين الاداء المالي للصندوق الوطني للتقاعد

إن استمرار العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد استوجب على الجهات المعنية البحث في الأسباب والسعي لإيجاد اصلاحات لما يسمى بالاختلالات المالية على مستوى الصندوق سنقوم بتقسيم المبحث الى مطلبين نتطرق في الاول الى الاختلالات المالية والمحاسبية للصندوق الوطني للتقاعد وفي المطلب الثاني الاليات المعتمدة في التصحيح.

المطلب الاول: الاختلالات المالية والمحاسبية للصندوق الوطني للتقاعد

إن بوادر أزمة الصندوق الوطني للتقاعد بالنسبة للعارفين بخبايا الاقتصاد بدأت تلوح للأفق منذ ظهور الأزمة الاقتصادية في سنوات الثمانينات من القرن الماضي والتي فرضها التراجع في عائدات الدولة في تلك المرحلة.

الفرع الأول: مؤشرات الاختلال المالي للصندوق الوطني للتقاعد

بات من المؤكد أن الصندوق الوطني للتقاعد يمر حاليا بأزمة مالية خانقة في تسييره رغم تطمينات المسؤولين، خاصة وأن حجم عائداته المحصلة من اشتراكات المؤمنين على مستوى الضمان الاجتماعي في تراجع مستمر لعدة عوامل متداخلة فيما بينها، اثرت بصورة كبيرة على ميزانية الصندوق وهي تهدد المنظومة بأكملها.

أولاً- تدهور التوازن المالي للصندوق

إن كل البيانات الاحصائية الرسمية تشير الى تراجع حجم عائدات الصندوق المحصلة من اشتراكات المؤمنين والتي تشهد تراجع مستمر حيث سجلت اولى بوادر العجز في ميزانية الصندوق ابتداء من سنة 2013، اذ قدرت بـ: 85.762 مليون دينار وهي نسبة تؤثر بشكل كبير في مخرجات الصندوق من معاشات، ويعود ذلك لتراكمات نتيجة للتسيير الاحادي واللاعقلاني والشعبي من طرف الحكومة وغياب الرشادة في التخطيط للشأن العام ما أثر على الصندوق الوطني للتقاعد.

وحسب الدراسات الاكتوارية التي قامت بها المديرية العامة للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر، تم تسجيل عجز مالي يقدر بـ: 155.1 مليار دينار سنة 2014 وصولا الى أكثر من 560 مليار دج سنة 2018، حيث تضاعف العجز في هذه الفترة بـ: 261.1%، وقد ارتفع سنة 2019، الى أكثر من 600 مليار دج، كما يرجح ان يزداد هذا الاختلال في السنوات القادمة بسبب ارتفاع تكلفة المعاشات كما هو مبين في الجدول ادناه

الجدول رقم (2-5): العجز المتراكم للصندوق الوطني للتقاعد (مليار دينار)

السنوات	2014	2016	2017	2018	2019
العجز المتراكم	155.1	336.8	479.1	560	اكثر من 600

المصدر: ع. عكة و ع. غويني، تأثير منظومة الحماية الاجتماعية على التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اشكالية نظام التقاعد في الجزائر- رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، جامعة الجزائر 3، يومي 25/24 جوان 2019، ص216.

كل هذه المؤشرات توحي باستمرار تراكم العجز وتآكل الاحتياطات المالية للصندوق، الامر الذي ينبأ الى تراجع البنية الديمغرافية لنظام التقاعد، بالاحتكام لمختلف التقارير والبيانات الحكومية المسجلة في الفترة الاخيرة التي توحي باستمرار العجز تماشيا مع المؤشرات الاقتصادية وسوق العمل الذي تكتنفه حالة من الغموض، خاصة وأن للعامل الديمغرافي دور كبير في ذلك وهو ما سيتم التطرق له ادناه.[1]

ثانياً-تدهور البنية الديمغرافية لنظام التقاعد

إن تركيبة السكان في الجزائر في تطور مستمر اذ ارتفع متوسط معدل أمل الحياة في الجزائر، حيث انتقل من 53.5 سنة في عام 1970 وصولا الى 68 سنة في عام 1998 الى 75 سنة في عام 2019.[2]

ويتوقع أن يصل سنة 2030 الى 80 سنة، وبالتالي يلاحظ بأن أمل الحياة في الجزائر هو في تطور مستمر وهو ما يعطي مؤشرا لتزايد عدد المسنين في المجتمع الجزائري، اذ بلغ عدد افراد المجتمع الاكثر

[1] ع.عكة و ع.غويني، تأثير منظومة الحماية الاجتماعية على التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اشكالية نظام التقاعد في الجزائر- رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، جامعة الجزائر 3، يومي 25/24 جوان 2019، ص ص216 217.

[2] بلعري عبد القادر، الشيخوخة والتقاعد لدى عمال التربية، اطروحة دكتوراه، جامعة وهران، سنة 2016-2017، ص169.

من 60 سنة 2 مليون سنة 1998 الى ان بلغ 3.5 مليون سنة 2008 و يتوقع ان يصل الى حوالي 7 ملايين سنة 2030.[1]

نظرا لما سبق ذكره، فان المعطيات السالفة الذكر تعجل من تدهور البنية الديمغرافية للسكان والتي تبدا ببنية شابة نتيجة تراجع الوفيات ارتفاع المواليد وتنتهي ببنية هرمة نتيجة تراجع الولادات والوفيات معا.[2]

وهذا ما يؤدي لا محالة لتدهور نظام التقاعد، اذ تساهم هذه الحركة الديمغرافية في الرفع من عدد المتقاعدين من 3 الى 4 مرات مقارنة بما يوفره سوق العمل من مساهمين جدد، الامر الذي دفع بالحكومة الى استباق الاحداث والغاء التقاعد المسبق والتقاعد دون شرط السن، حيث يشكل التحول الهيكلي في تركيبة المجتمع تحديا كبيرا للحكومة، اذ يتوقع ان تنطوي عنه اثار كبيرة بالنسبة للتنمية والحماية الاجتماعية، بالرغم من أن هذه المؤشرات تعتبر ايجابية من جهة التنمية المستدامة وهي في حد ذاتها انجاز ودليل على تحسن مؤشرات الصحة العمومية كنتيجة للإنفاق المعتبر للدولة في هذا المجال، حيث تطور انفاق الحكومة على الصحة من 1% من الناتج المحلي سنة 2004 الى 5 % سنة 2012.[3] وصولا الى 6% سنة 2016، كما خصص لقطاع الصحة ما يعادل 9.33% من الميزانية العامة للدولة سنة 2019.[4] كل هذه المعطيات انعكست بصورة ايجابية على مجال التنمية الاجتماعية في البلاد.

أما نصيب الفرد من انفاق الحكومة على الصحة فقد انتقل من 80 دولار سنة 1970 الى 234.4 دولار سنة 2012 اي ما يعادل 849.245،30 مليون دينار بنسبة تقدر بـ 13% من ميزانية الدولة[5]، وصولا الى 361 دولار سنة 2014 كما قابله ضعف في معدل الخصوبة الذي قدر بـ 3% سنة 2016.[6]

---

[1] ابن شعيبي محمد، دراسة مونوغرافية لمؤسسة خاصة برعاية المسنين، مذكرة ماجيستير، جامعة تلمسان، 2009، ص 32.

[2] راشدي خضرة، الانتقالية الديمغرافية والتحولات السياسية وديمغرافية للأسرة الجزائرية، اطروحة دكتوراه في الديمغرافية، جامعة وهران سنة 2013، ص29.

[3] دريسي اسماء، تطور الانفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في اطار اصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ص151.

[4] القانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، يتضمن قانون المالية لسنة 2019.

[5] دريسي اسماء، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[6] ع.عكة و ع.غويني، مرجع سبق ذكره، ص218.

اذ تتجه تركيبة السكان في الجزائر نحو عتبة الشيخوخة حيث نصل في افاق 10 سنوات المقبلة في حدود 9 ملايين فرد يفوق سنهم 60 سنة تزامنا مع ارتفاع متوسط أمد الحياة لدى الجزائريين وهذا ما يتضح في الجدول ادناه:

الجدول رقم (2-6): تركيبة السكان في الجزائر حسب الفئات العمرية (بالنسبة لإجمالي السكان)

السنوات	الفئات العمرية		
	من 0-14 سنة	**من 15-59 سنة**	**اكثر من 60 سنة**
2016	%29.3	%61.8	%8.9
2017	%29.7	%61.6	%9.1

المصدر: ع.عكة و ع.غويني، تأثير منظومة الحماية الاجتماعية على التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اشكالية نظام التقاعد في الجزائر- رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، جامعة الجزائر 3، يومي 25/24 جوان 2019، ص 43.

حيث يتوقع ان تحدث هذه المعطيات الديموغرافية باقترانها ومؤشرات سوق العمل غير المطمئنة تدهورا في ميزانية الصندوق على المدى القريب، خاصة وانه تم تسجيل معدل بطالة في حدود 11.2% من الفئة النشيطة مع تراجع التوظيف في الحكومي والقطاع الخاص وفيما يلي جدول يبين تدهور البنية الديمغرافية للصندوق الوطني للتقاعد اذ يتوقع تسجيل عاملين نشيطين مقابل متقاعد واحد، علما ان المعدل العالمي 5 ناشطين مقابل متقاعد 1 كما هو مبين في الجدول ادناه.

الجدول رقم (2-7): تدهور البنية الديمغرافية للصندوق الوطني للتقاعد

السنوات	2000		2005		2010		2015		2019	
مؤمن ما يقابله من متقاعد	المشتركين	المتقاعدين	المشتركين	المتقاعدين	المشتركين	المتقاعدين	المشتركين	المتقاعدين	المشتركين	المتقاعدين
العدد	3.63	1	4.2	1	5	1	4	1	2	1

المصدر: ع.عكة و ع.غويني، تأثير منظومة الحماية الاجتماعية على التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اشكالية نظام التقاعد في الجزائر- رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، جامعة الجزائر 3، يومي 25/24 جوان 2019، ص 43.

يلاحظ من الجدول بان البنية الديمغرافية للصندوق الوطني للتقاعد في بداية سنة 2000 كانت دون المستوى العالمي 3.63 ناشط مقابل متقاعد واحد، الا انها تطورت خلال عشر سنوات الى ان بلغت الحد

العالمي بفضل سياسة التشغيل التي انتهجتها البلاد والمشاريع الكبرى التي فتحت، لا سيما في مجال الاشغال العمومية والبناء وتطور قطاع الخدمات، الا انها بدأت تعرف تراجعا كبيرا من سنة 2015، نتيجة توقف مختلف المشاريع بسبب سياسة ترشيد النفقات العمومية التي اثرت على سوق العمل في الجزائر، الى أن وصلت في حدود سنة 2019 الى ناشطين مقابل متقاعد واحد، وهذا التراجع الرهيب كان لسببين رئيسيين هما[1]:

1- تخلي الحكومة عن التقاعد المسبق والتقاعد دون شرط السن لتأثيرهما على التوازن المالي للصندوق، الا أن هذا الاجراء عجل بتوجه عدد كبير من الذين توفرت فيهم شروط المرحلة الانتقالية التي حددها القانون للإحالة على التقاعد ما زاد من عدد المتقاعدين بصورة ملحوظة وفي فترة قصيرة.

2- سياسة ترشيد النفقات العمومية قد أثرت على سياسة التشغيل الهشة والتي ارتكزت بالأساس على التوظيف في القطاع الحكومي والاستثمارات الحكومية، لكن سرعان ما اندثرت بسبب الازمة الاقتصادية.

الفرع الثاني: أسباب الاختلال المالي لصندوق التقاعد

لقد أكدت مختلف الدراسات في هذا المجال بان الصندوق الوطني للتقاعد يمر بأزمة خانقة في تسييره لا سيما ما تعلق منها بتقلص عائداته مقارنة بتزايد المحالين على التقاعد، ويرجع ذلك لغياب سياسة استشرافية مستقبلية على المستوى الحكومي يمكنها من توجيه مختلف السياسات الحكومية في كافة الاصعدة بما فيها تلك المتعلقة بسياسة التأمينات الاجتماعية، خاصة وان الحكومات المتعاقبة عملت على سياسة تكريس الامر الواقع والانفراد بالتسيير المباشر للصندوق واقصاء الشركاء الاجتماعيين الحقيقيين والفعليين والممثلين الميدانيين للطبقة الشغيلة.

الامر الذي دفعها الى اللجوء للحلول الظرفية غير المبنية على اسس علمية نتج عنه غياب النظرة المتوسطة وطويلة الامد، علما ان اشكالية التقاعد في كافة دول العالم تتطلب تظافر جهود كل الفاعلين من أجل وضع سياسة شاملة ومتكاملة في مجال الحماية الاجتماعية وعليه سوف يتم التطرق في هذه النقطة

[1] دريسي اسماء، مرجع سبق ذكره، ص151.

للأسباب التي أدت بصورة مباشرة لحدوث الاختلال في التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد على النحو الاتي:

1- تعدد صيغ التقاعد في الجزائر:

لقد ارغمت الضرورة الاقتصادية في مرحلة التسعينات من القرن الماضي على الحكومة الجزائرية انتهاج عدة سياسات في مجال الحماية الاجتماعية كان لها الاثر العميق في تعزيز العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد على المدى المتوسط وجعلته أمام تحدي كبير في تغطية الاثار السلبية لهذه السياسة التي حرمته من مساهمات معتبرة جراء انتهاج سياسة التقاعد النسبي والتقاعد المسبق والتقاعد دون شرط السن و منحة التقاعد[1]، اذ تحمل الصندوق عبئ اداء اشتراكات المعاشات للفئة المستفيدة من هذا الاجراء، الامر الذي اثر على توازنه المالي مما دفع الحكومة للتدخل في اطار التحويلات الاجتماعية من الميزانية العامة للدولة حيث خصصت مثلا سنة 2019 ما يعادل 290 مليار دينار موجهة خصيصا لمنح التقاعد، اضافة الى اعتماد دعم بقيمة 500 مليار دينار للصندوق الوطني للتقاعد، وهو ما دأبت عليه الحكومة في السنوات السابقة وكنتيجة لهذه السياسة حرم الصندوق الوطني للتقاعد من مبالغ معتبرة كان سيؤديها المشتركون لو استمروا في عملهم لغاية بلوغهم السن القانونية للتقاعد وقدر عدد المستفيدين من هذه الصيغ اي التقاعد قبل السن القانونية بحوالي 1.082.118 نسمة موزعة بين التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن اي ما يعادل 37% من اجمالي المتقاعدين الى غاية ديسمبر 2018.

اضافة الى فقدان الصندوق لمبالغ معتبرة من اقتطاعات الموظفين والتعويضات العائلية التي يمنحها للمتقاعدين.

اما المعاش المنقول الذي يمس الفئة العمرية من 0 الى اكثر من 95 سنة حيث تقدر الفئة المستفيدة منه 1.009.126 نسمة الى غاية ديسمبر 2018[2]، وهو ما يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الصندوق كنتيجة لـ:

- ✓ السياسة الاجتماعية المفرطة التي تنتهجها الحكومة، والثغرات القانونية الفادحة، الامر الذي يدفع بالبعض الى التحايل في إطار القانون كالتوقف عن العمل في سن مبكرة بغية الحصول على المعاش

[1]- بيان مجلس الوزراء حول قانون المالية لسنة 2019، www.mfdgi.de.com

[2]- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتقاعد، www.cnr.dz، تاريخ الاطلاع 2023/05/23 على الساعة 15:23.

المنقول من أحد الاصول المتوفين بحيث يصبح عبئا إضافيا على الصندوق بعدما كان مساهما فيه والأمثلة في الواقع كثيرة؛

- ✓ القيم السائدة في المجتمع الذي تفضل فيه مكوث النساء بالبيت رغم انهم في سن النشاط؛
- ✓ عجز سوق العمل عن توفير مناصب شغل تساهم في امتصاص هذه الفئة.

كل هذا أدى الى تعاظم حجم التكاليف على عاتق ميزانية الصندوق الوطني للتقاعد والعمق من عجزه في الحفاظ على توازنه المالي.

2- عجز الاقتصاد عن خلق مناصب عمل جديدة:

قابل تزايد عدد المحالين على التقاعد ارتفاع في عدد البطالين خاصة وان السياسات الكلية المتبعة من طرف الحكومة في العشرين سنة الاخيرة لم تكن واضحة المعالم اذ كانت مبنية على الحفاظ عل السلم الاجتماعي بشتى الطرق و بالتالي لم يكن لها اثار ايجابية على النمو الاقتصادي بقدر ما زادت من اعباء الميزانية العامة للدولة التي تعتمد في تمويلها على الربح البترولي، حيث تراجع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الى 2.6%سنة 2018، وقابله ارتفاع معدل التضخم حيث قدر في الثلاثي الاول من سنة 2019 بـ 3.5% اضافة الى انتهاج سياسة التمويل غير التقليدي التي اثرت على قيمة العملة الوطنية بشكل كبير، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الاورو بحوالي 44.78% بين سنتي 2001 و 2017،[1]كل هذه العوامل فاقمت من حدة البطالة التي بلغ معدلها كأدنى حد 11.7% في الثلاثي الثالث من سنة 2018، لكن هذه النسبة ترتفع لدى فئة الشباب التي بلغ معدلها في الحدود الدنيا الى 21.5% سنة 2018، مما سيؤدي لا محالة الى تفاقم حجم العجز في الصندوق الوطني للتقاعد نظرا للتزايد المستمر في عدد المتقاعدين و ضعف المشتركين الجدد بسبب ركود سوق التشغيل و هذا ما يشكل عبء اضافي عل ميزانية الدولة.

3- الزيادة العشوائية في اجور الموظفين:

لقد كان لشبكة الاجور التي طبقها الحكومة سنة 2012 و باثر رجعي لمدة 5 سنوات، كنتيجة لمراجعة القانون العام للوظيفة العمومية سنة 2006 و ما ترتب عنه من نصوص تنظيمية لمختلف القطاعات والتي ضاعف فيها الاجور بشكل معتبر وهو ما اثر على الصندوق الوطني للتقاعد، حيث ارتفعت الاجور

[1]- ع.عكة و ع.غويني، مرجع سبق ذكره، ص 221.

بمتوسط 40%،مما شجع العديد من الموظفين الذين تتوفر فيهم شروط التوجه نحو التقاعد خاصة عند تحسن رواتبهم و باثر رجعي حيث قدر عددهم في سنة 2017 بحوالي 300.000 نسمة منهم 150.000 نسمة من قطاع التربية الوطنية، خاصة مع تزامن ذلك والغاء التقاعد دون شرط السن اي 32 سنة عمل، وهو ما زاد من تحمل الصندوق لأعباء اضافية علما ان معاش التقاعد يحتسب في الجزائر على اساس 5 سنوات الاخيرة وحتى الفئة التي احيلت على التقاعد تم تثمين معاشاتها بحكم الاثر الرجعي في دفع الاجور، حيث احصى الصندوق الوطني للتقاعد حوالي مليون متقاعد متوسط اعمارهم لا يتجاوز 53 سنة استفادوا من التقاعد قبل السن القانونية في مختلف الصيغ وهو ما تسبب بنسبة 80% في عجز الصندوق الوطني للتقاعد.[1]

4-نفقات تسيير الصندوق:

ان الاتفاقيات الجماعية لمختلف صناديق الحماية الاجتماعية في الجزائر تضمن رواتب معتبرة لمنتسبيها عن تلك التي تمنحها الوظيفة العمومية وحتى القطاع الخاص وعلى كافة المستويات والصندوق الوطني للتقاعد لا يخرج عن هذا الاطار اذ تفوق الرواتب الممنوحة مثيلتها بالوظيفة العمومية حوالي 40%، حتى ان شبكة الاجور تعتمد على الاقدمية والمنصب في تحديد الاجر وتكاد تتجاهل الشهادة في شبكة الاجور حيث انتقلت نفقات الصندوق من 127.920 مليون سنة 2001 الى 1.0480990 مليون دج سنة 2016،[2] كما نسجل تجاوز نفقات اجور مستخدمي الصندوق 14% من الميزانية السنوية، علما ان المعدل العالمي يقدر ب 8% ، لذا يجب العمل على تطهير وتسوية وضعية الموارد البشرية للصندوق ضمانا لنجاح واستمرار منظومة التقاعد وهذا من خلال التطوير المتواصل لأساليب و طرق التسيير، بهدف ارساء دعائم الصرامة في تسيير وترشيد النفقات العمومية والاستغلال العقلاني والفعال للموارد المادية والبشرية المتاحة للصندوق.

5-ضعف نظام المتابعة والمراقبة لمفتشيات العمل:

المفتشية العامة للعمل هي هيئة موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يشتغل فيها مفتشون محلفون مقيدون بالسر المهني يتمتعون بسلطة القيام بزيارات الى اماكن العمل التابعة لمهامهم ومجال اختصاصهم قصد مراقبة تطبيق الاحكام القانونية والتنظيمية، بحيث يقومون بإعداد تقارير

[1] تصريح السيد وزير العمل، مراد زمالي للإذاعة الوطنية يوم 08 ماي 2018.

[2] تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج2013-2016، نشر سنة2017.

للإدارة المركزية بمدى تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعمل واقتراح التدابير لتكييفها وتعديلها.[1]

ويتمثل دورها كذلك في حماية العمال في مجال اختصاصها وتكمن اهمية عمل المفتشيات في القطاع الخاص في ضمان حماية حقوق العمال من خلال تقديم ملاحظات كتابية واعذارات ومحاضر مخالفات لأصحاب العمل، فيما تعلق منها بالحقوق الاجتماعية للعمال، خاصة في حالة عدم التصريح بالعمال لدى الضمان الاجتماعي حماية لحقوقهم، اذ تشير التقديرات بأن الفئة الناشطة في القطاع الخاص غير المصرح بها في الجزائر تقدر بحوالي 85%، حيث قدرت احصائيات الصندوق الوطني للتقاعد بوجود أكثر من 9 الاف رب عمل لم يصرحوا بالعدد الاجمالي للعمال بما فيهم الاجانب،[2] الامر الذي يزيد من مداخيل أصحاب العمل وينقص نفقاتهم لكن بالمقابل تهضم حقوق فئة كبيرة من المجتمع وتؤثر على ميزانية الصندوق لأن اشتراكاتهم التي حددها القانون تذهب لجيوب أصحاب العمل، حتى أن ميزانية الدولة تتأثر بذلك، علما أن الحكومة الجزائرية تضمن الطابع الاجتماعي للجمهورية من خدمات صحية والتعليم المجاني وتدعيم المواد الاساسية وبالمقابل لا توجد اشتراكات ومساهمات من هذه الفئة التي حرمت منها إما بجهلها للقانون أو لجشع اصحاب العمل.

6- التثمين السنوي للمعاشات:

إن التثمين السنوي للمعاشات هو حق من الحقوق الثابتة والمكتسبة للمتقاعدين، من اجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، خاصة في ظل تراجع قيمة الدينار والتضخم، الا انه بالمقابل يزيد من حجم عجز الصندوق الوطني للتقاعد نتيجة تراجع الاشتراكات لذا يجب العمل على الموازنة بين ضرورة تثمين المعاشات تدعيما للقدرة الشرائية والحفاظ بالمقابل على ديمومة نظام التقاعد في حد ذاته خدمة لهذه الفئة وللأجيال القادمة، حيث قدرت قيمة تثمين المعاشات من 20 مليار دج سنة 2017 الى 22 مليار دج سنة 2018.[3]

---

[1] القانون 90-03، المواد 3-4-5 و7 والمتعلق بمفتشية العمل، المؤرخ في 6 فيفري 1990، الجريدة الرسمية، العدد 06، المؤرخة في 07 فيفري 1990، ص ص 237-238.

[2] تصريح السيد تجاني هدام المدير العام لصندوق التأمينات الاجتماعية، منشور بواسطة جلال البوطي، جريدة الشعب يوم 31 جانفي 2016.

[3] مداخلة السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي، السيد تجاني هدام على هامش لقائه بمديري الوكالات الولائية للصندوق الوطني للتقاعد، يوم 10 ماي 2019.

7- غياب الوعي لدى فئة معتبرة من المجتمع:

لقد طغى على مختلف فئات المجتمع تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وغياب النظرة المستقبلية لفئة كبيرة من الشعب ربما لمستواها التعليمي المحدود أو لجشعها أو حتى لغياب الحس الجماعي وعلى كافة المستويات وهذا ربما يرجع لسيرورة تاريخية من التراكمات والتجارب التي مر بها المجتمع كنتيجة للسياسات المنتهجة بعد الاستقلال في تسيير الشأن العام وتكريس الملكية الجماعية بصورة مشوهة على عكس وجهة نظر المجتمعات المتطورة، الامر الذي أدى الى تبلور فكرة الدولة والشعب لأن الغالبية العظمى يجهل بأن مفهوم الدولة يتكون من شعب، إقليم، سيادة وسلطة حاكمة، لذا فان جهل الغالبية لهذا البعد وتعمد البعض الاخر على تغليب المصلحة الخاصة أدى الى حدوث خلل كبير في المجتمع والذي يؤثر بصورة مباشرة على كافة المستويات بما فيه تلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية، مما أدى الى عزوف فئة نشيطة معتبرة تشتغل في مهن حرة من تأمين نفسها بدافع الاشتراك في صندوق التقاعد، ومن جهة اخرى كما سبق ذكره الى جشع أرباب العمل وتهربهم من تأمين عمالهم.[1]

المطلب الثاني: الاليات المعتمدة في التصحيح

تأسيساً على ما سبق رأينا أن هناك مجموعة من مسببات العجز التي اثرت إمّا في رفع نفقات الصندوق وإما في تقليص ايراداته أو كلاهما معا، ذلك العجز المالي الهيكلي للصندوق الوطني للتقاعد دفع السلطات العمومية للتفكير في كيفية تحسين الحسابات المالية على المدى القريب، المتوسط والطويل بالعمل على زيادة عدد المشتركين لبلوغ معيار ضمان ديمومة نظام التقاعد بخمسة مشتركين على الاقل لمتقاعد واحد، وهذا يتم باتخاذ مجموعة من التدابير سنقدم أهمها:

1. وضعت الحكومة مشروع اصلاح بعد التشاور مع الشركاء الاجتماعيين (الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل) خلال الثلاثية الـ 19 التي جرت في 5 يونيو 2016، ويهدف هذا الاصلاح الى العودة الى السن القانونية للإحالة على التقاعد المحددة في القانون وإلغاء الأمر رقم 97-13 المتعلق بالتقاعد دون شرط السن والتقاعد النسبي ابتداء من 01-01-2017، مما قلص عدد المستفيدين من التقاعد لسنة 2018 حيث بلغ نحو 50.000 شخص أي انخفض مقارنة بسنتي 2015 و2016 حيث تراوح عددهم ما بين 150.000 و200.000 شخص؛

[1] ع.عكة و ع.غويني، مرجع سبق ذكره، ص ص 223 224.

2. تم اعداد مشروع قانون يعدل ويتمم بعض أحكام القانون 83-12 المؤرخ في 02 يوليو 1983 المتعلق بالتقاعد الذي يتضمن خمسة اجراءات اساسية، وينص في هذا الخصوص على الحفاظ على السن الادنى للتقاعد في 60 سنة.

كما سيسمح مشروع القانون للعمال بمواصلة نشاطهم طواعية بعد السن الادنى لـ 60 سنة في حدود 5 سنوات، ويسمح هذا الاجراء كذلك للعمال المعنيين بضمان سنوات عمل اضافية لحساب تقاعدهم والرفع من مبلغ المنحة وفي المقابل تمدد فترة الاشتراكات الاجتماعية مما يرفع موارد الصندوق؛

3. العمل على رفع التشغيل فقد قدرت الاجور في قانون المالية لسنة 2019 ب 2837.23 مليار اي بزيادة 3.86% مقارنة بسنة 2018، كما سيتم فتح 18653 منصب مالي جديد سنة 2019 منها 7531 منصب في قطاع التربية و7200 منصب في قطاع الصحة و3917 منصب في سلك الامن الوطني ليصل اجمالي المناصب 2.240.078 منصب مالي سنة 2019 مقابل 2.221.425 منصب سنة 2018؛[1]

4. جملة من الاجراءات التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2015، تعزز الرقابة لتحصيل المستحقات الخاصة بالاشتراكات غير المدفوعة وغير المصرح بها لمكافحة العمل الموازي ودعم الصناديق وتقديم تسهيلات لدفع المتأخرات عن طريق جدولتها وتقليص الغرامات، يتعلق الامر بالعقوبات المطبقة ضد أرباب العمل الذين لم يحترموا الآجال القانونية للتصريح بأجرائهم، الى تطبيق غرامة تتراوح بين 100 الف و 200 الف دينار جزائري عن كل عامل غير منتسب الى الضمان الاجتماعي وعقوبة السجن من شهرين الى ستة اشهر، بينما وفي حال تكرار عدم التصريح بالعمال الاجراء الجدد، تكون العقوبة بغرامة مالية تتراوح بين 200 الف و 500 الف دينار جزائري مع السجن لمدة شهرين الى 24 شهر، وهذا حسب المادة 59 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 أما المادة 60 من القانون تحفز على الانتساب بصفة إرادية بالنسبة للأشخاص الناشطين دون تغطية اجتماعية وذلك للاستفادة من الأداءات، وحسب المدير العام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء أن هذه الاجراءات سمحت بتسجيل نحو 200.000 أجير مصرح بهم في التأمينات الاجتماعية مضيفا أن عائدات الاشتراكات عرفت زيادة بنسبة 10% خلال السداسي الاول لسنة 2016 مقارنة بعائدات الاشتراكات لنفس الفترة والخاصة بسنة

[1] تصريح المدير العام للميزانية، وزارة المالية،837-2-2019-61835/http://www.aps.dz/ar/economie ، تاريخ الاطلاع: 19-05-2023، ساعة: 20:41.

2015،[1] فعلى سبيل المثال قامت وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية الجزائر وحدها بتحصيل حوالي 1.448 مليار دج في سنة 2018 بعد تقديم اعذار لأكثر من 4100 مستخدم في القطاعين العمومي والخاص، وسجلت انخراط 35.594 مستخدم حسب وكالة الانباء الجزائرية مما سمح تطبيق هذه الاجراءات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الاجراء برفع المداخيل بنسبة 93%، كما رفع عدد المنتسبين من 3% الى 18% سنة 2017.[2]

5. إيجاد مساهمات اضافية تتمثل في 1% من الرسم الجمركي المطبق على عمليات استراد البضائع الموجهة للاستهلاك ورفع حصة التقاعد بمعدل 1% من الاشتراكات ورفع إيرادات الصندوق بـ 30 مليار سنويا.[3]

لتغطية العجز وضمان استمرار الصندوق في دفع التزاماته خلال 2015-2017 تم اللجوء الى التضامن والمقاصة المالية ما بين صناديق الضمان الاجتماعي، وهذا في غياب كفاية تغطية صندوق احتياطي التقاعد المنشأ منذ 2006 لأن ايراداته بلغت فقط 500 مليار دج، لذا تقرر في سنة 2019 منح الصندوق الوطني للتقاعد قرض بفوائد محسنة عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار مقداره 600 مليار دج تسدد بعد 20 سنة كما تقرر توقيف كل استثمارات الصندوق لتقليص مصاريف التسيير.[4]

---

[1] موقع الاذاعة الجزائرية، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161018/91403.html.

[2] تصريح مدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الاجراء، الحوار الاقتصادي في 07-02-2017، تاريخ الاطلاع: 19-05-2023، الساعة: 21:03.

[3] – تصريح المدير للصندوق الوطني للتقاعد امام البرلمان، 2018، موقع وزارة العمل والتشغيل، http://www.mtess.gov.dz.

[4] – تصريح المدير العام للصندوق الوطني للتقاعد، 2019، موقع الاذاعة الجزائرية،www.radioalgerie.dz . في 23-01-2019، تاريخ الاطلاع: 19-05-2023، الساعة: 21:48.

الخلاصة

يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد الهيئة العمومية المنظمة والمسؤولة عن تسيير أموال المتقاعدين من تحصيلها من المشتركين الى غاية دفعها للمتقاعدين، إلا أنه أضحى يعاني في الفترة الأخيرة من عجز بفعل زيادة النفقات وانخفاض عدد المشتركين، واختلال العلاقة بين عدد المتقاعدين وعدد المشتركين في نظام التقاعد، وكذا تدهور سوق العمل وانخفاض مستوى الاستثمارات وتراجع مداخيل البترول، الامر الذي دفع بالحكومات المتعاقبة للقيام ببعض الاصلاحات الهيكلية بمبادرات محلية وطنية واخرى مفروضة من الهيئات المقرضة كصندوق النقد العالمي والبنك العالمي والتي رافقتها سياسات تسريح العمال والاحالة القصرية على التقاعد بمختلف الطرق والصيغ والتي كان لها على المدى المتوسط دور في حدوث هذه الاختلالات دون تجاهل عدم الحكمة في تسيير الطفرة المالية التي شهدتها البلاد في السنوات الاخيرة والتي كان لها دور كبير في إحداث هذه الاختلالات التي يتخبط فيها الصندوق، وتبقى هذه الاصلاحات في نظرنا ظرفية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة

الصندوق الوطني

للتقاعد

– وكالة المدية –

2022-2013

تمهيد

يحظى موضوع الحفاظ على التوازن المالي لنظام التقاعد باهتمام كبير في الجزائر، لما يرتبط به من تكفل بمعاشات جيل سخر عمره لخدمة الاقتصاد، إذ يعد تحقيق هذا الهدف في الصندوق الوطني للتقاعد بمثابة تحدي في ظل عدم قدرة الدولة على تحمل عبء إعادة التوازن للصندوق الوطني للتقاعد، وهي التي كانت تؤدي دوما الدور المحوري في تغطية هذا العجز. ولهذا السبب وغيره من الأسباب قمنا بدراسة وتحليل المؤشرات المالية ومحاولة ربط الأسباب والمتغيرات لهذا العجز الذي مس الصندوق الوطني للتقاعد بوجه عام ووكالة المدية على وجه الخصوص كفرع من فروعه، وهذا على النحو الآتي:

المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نفقات الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–

المبحث الثالث: دراسة وتحليل ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية– وتوازنه المالي

المبحث الاول: تقديم عام للصندوق الوطني للتقاعد "وكالة المدية"

سنتطرق في هذا المبحث الى نشأة الصندوق الوطني للتقاعد في ولاية المدية وهذا من خلال المطلب الأول ومن ثمة معرفة مختلف مهامه في المطلب الثاني وفي المطلب الأخير نتطرق إلى الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية.

المطلب الاول: تعريف الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–

هو هيئة عمومية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، إن وكالة المدية هي وكالة محلية فتحت أبوابها سنة 1988.

وتعرف الوكالة بأنها بنية تحتية جديدة واقعة بوسط مدينة المدية بالقرب من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الاجراء (CASNOS) ومحيطة ببعض السكنات.

وكالة المدية تتكون من أربعة مراكز استقبال وتوجيه: بني سليمان، تابلاط، شلالة العذاورة، قصر البخاري.

المطلب الثاني: مهام الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–

يتكفل الصندوق الوطني للتقاعد وكالة المدية بـ: [1]

- المشاركة في إعداد الحساب الفردي الخاص بالمسار المهني للمؤمنين الاجتماعيين؛
- السهر على تحصيل حصص الاشتراكات المنسوبة إلى التقاعد الفردي والتقاعد المسبق بالاتصال؛
- القيام بالعمليات المرتبطة بإعادة ضبط المسار المهني للمؤمنين ودراسة طلبات الحصول على المعاش وتصفية المعاش؛
- ضمان خدمة معاشات التقاعد طبقًا للقوانين والتنظيمات المعمول بها؛
- مسك المحاسبة وضمان تنفيذ العمليات المالية وتنسيقها؛
- ضمان التسيير الجاري للوسائل المادية والبشرية في الوكالة؛

[1]– من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مقابلة مع السيدة مريم، محققة في المصلحة المالية للصندوق الوطني للتقاعد وكالة المدية، يوم 2023/05/11.

- التنظيم والتخطيط والمراقبة والتنسيق؛
- تسيير التجهيزات والوسائل البشرية والمادية للصندوق؛
- تسيير ميزانية الصندوق وتنسيق العمليات المالية وجمع المحاسبة العامة المركزية؛
- تنسيق تحصيل اشتراكات التقاعد والتقاعد المسبق، تسيير وإعادة ضبط الأمان المهني للمؤمنين الاجتماعيين؛
- تنظيم المعلومات للمؤمنين الاجتماعيين والمستخدمين؛
- متابعة تطبيق الاتفاقيات والعقود في مجال التقاعد.

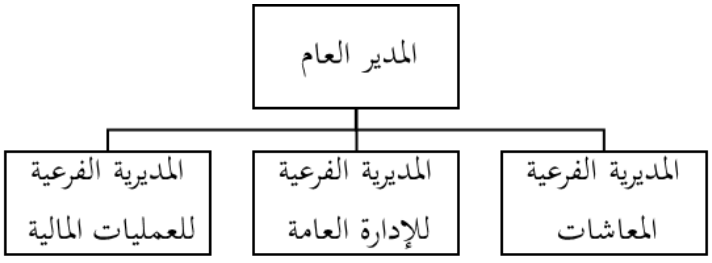
المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق – وكالة المدية –

حسب المادة 14 من المرسوم التنفيذي تنظم الوكالات الولائية في شكل ثلاثة هياكل فرعية هي:

1. المعاشات التي توزع مهامها بين ثلاثة مسؤولين من التسيير؛
2. العمليات المالية وتحصيل الاشتراكات وتوزع مهامها بين ثلاثة مسؤولين عن التسيير؛
3. الإدارة العامة التي توزع مهامها بين اثنين من المسؤولين عن التسيير.

ومن خلال هذا القانون التنفيذي يمكن أن نستنتج، وأن نشخص الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتقاعد – وكالة المدية – على الشكل الآتي:

الشكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي لصندوق التقاعد



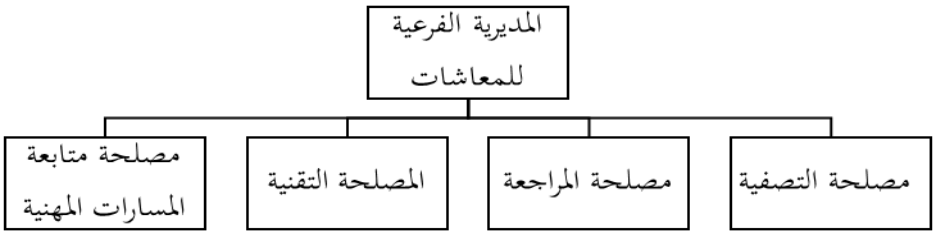
المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للتقاعد وكالة المدية، وثائق داخلية.

الفرع الأول: المديرية الفرعية للمعاشات

تعتبر المديرية الفرعية للمعاشات أو المنح من أهم المديريات في الوكالة فهي تهتم بمتابعة ومراقبة ملفات الأفراد طوال مدة العمل وحتى بعد الإحالة إلى التقاعد وذلك من أجل ضمان سير الملفات بطريقة تسهل عملية منح المعاشات وعليه فقد تم تقسيم هذه المديرية إلى: مصلحة التصفية، مصلحة المراجعة، المصلحة التقنية ومصلحة متابعة المسارات المهنية والتي تعتبر النواة الحقيقية للصندوق كونها تشخص لنا الشخص محل الدراسة منذ أول يوم في حياته المهنية وإلى آخر يوم أي عند إحالته إلى التقاعد ويتم التسجيل بطريقة الكترونية حيث تم وضع قاعة خاصة من أجل التسجيل والمتابعة.

من خلال هذه المديرية يمكن أن نستنتج أنها تهتم بالفرد المتقاعد من جميع النواحي قبل التقاعد واثناءه. والشكل الموالي يوضح مختلف المصالح التابعة لها وذلك وفق الاتي:

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية الفرعية للمعاشات



المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للتقاعد وكالة المدية، وثائق داخلية.

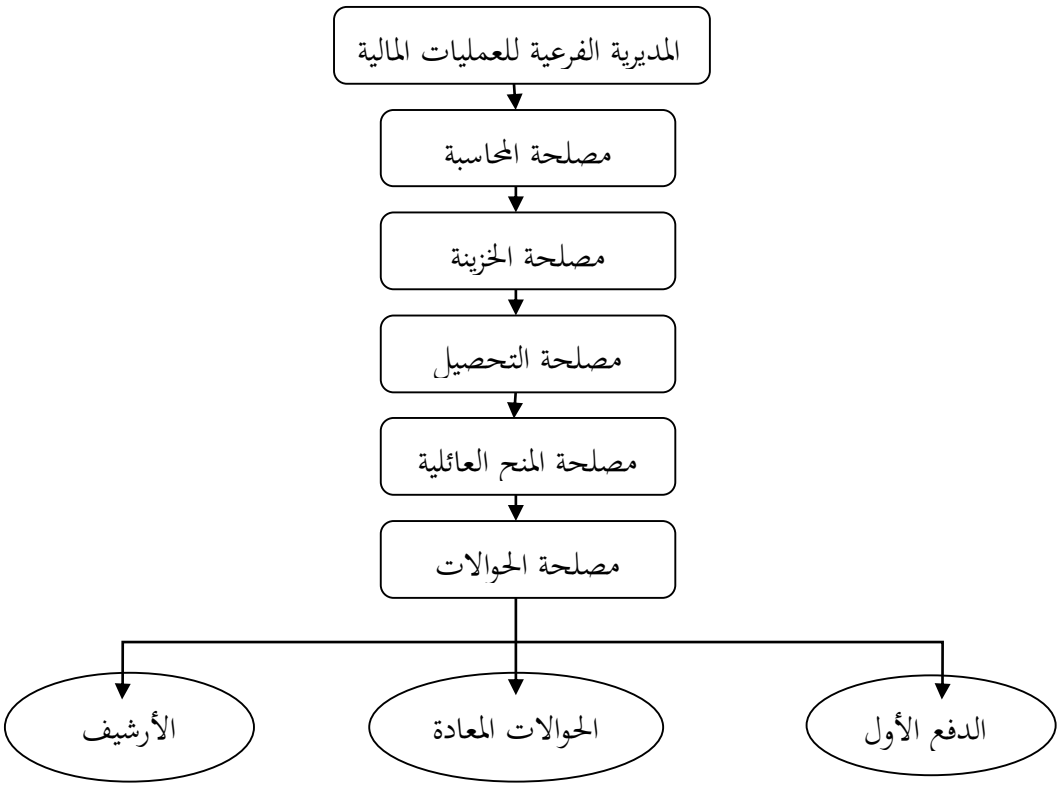
الفرع الثاني: المديرية الفرعية للعمليات المالية

تعتبر مديرية المالية في الصندوق الوطني للتقاعد – وكالة المدية – من أهم المديريات نظرا لدور الفعال الذي تقوم به مع توفير المعلومات الاقتصادية والمالية لمختلف المديريات وتظم هذه المديرية خمسة مصالح، وهي:

مصلحة المحاسبة، مصلحة الخزينة، مصلحة الحوالات، مصلحة المنح العائلية، مصلحة التحصيل.

وبالإضافة إلى هذه المصالح هناك مصلحة فرعية مساعدة وهي مصلحة الأرشيف ومن خلال هذه المصالح يمكن أن نستنتج أن الهيكل التنظيمي الفرعي للمديرية يكون على الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للعمليات المالية



المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للتقاعد وكالة المدية، وثائق داخلية.

الفرع الثالث: المديرية الفرعية للإدارة العامة

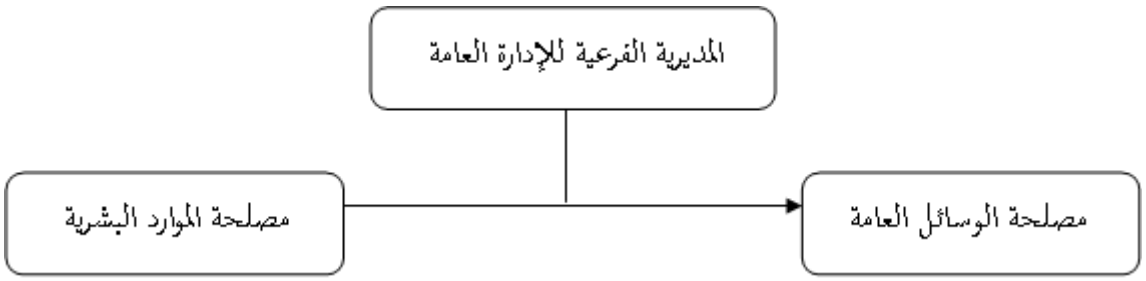
تعتبر هذه المديرية العقل المدبر للصندوق ونعني بذلك من خلال الصلاحيات المخولة لها وذلك بإتباع وانتهاج أساليب وطرق حديثة وذلك من أجل السهر على السير العام للصندوق من أجل تحقيق الأهداف العامة المسطرة من طرف هيئة الصندوق، وقد تم تقسيم هذه المديرية إلى مصلحتين فرعيتين وهما مصلحة الموارد البشرية ومصلحة الوسائل العامة.

- **مصلحة الوسائل العامة:** تهتم هذه المصلحة بمختلف الوسائل الموجودة على مستوى الوكالة حيث يتم توفير جميع الوسائل اللازمة فهي توفر كل ما يحتاجه الموظفون من وسائل من أجل السير الحسن للوكالة.
- **مصلحة الموارد البشرية:** تعتبر من أهم المصالح لأنها بمثابة الجهاز المسير للطاقة البشرية والحرص على تطبيق القانون الداخلي للمؤسسة وتسيير الموارد البشرية وتتكفل بالمهام الآتية:

- توفير العمال الأساسيين من حيث العدد والمؤهلات لكل هياكل المؤسسة؛
- المساهمة في تحديد الحاجات إلى تكوين والسهر على تنفيذ مخطط التكوين المقرر؛
- العمل على التسيير العقلاني للأفراد؛
- وضع سياسات مناسبة لتسيير الموارد البشرية في المؤسسة؛
- الاهتمام بمختلف انشغالات ومشاكل الموظفين بالمؤسسة.

- ومن خلال هذه المديرية يمكن أن نستنتج الهيكل الفعلي الآتية:

الشكل رقم (3-4): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للإدارة العامة



المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للتقاعد وكالة المدية، وثائق داخلية.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نفقات الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–

نتطرق في هذا المبحث الى احصائيات حول متقاعدي الصندوق الوطني للتقاعد – وكالة المدية– ودارسة وتحليل بعض النفقات العامة التي يتحملها للفترة الزمنية 2013–2022 أي فترة 10 سنوات وهي كافية لمعرفة التغيرات في الوضعية المالية للصندوق.

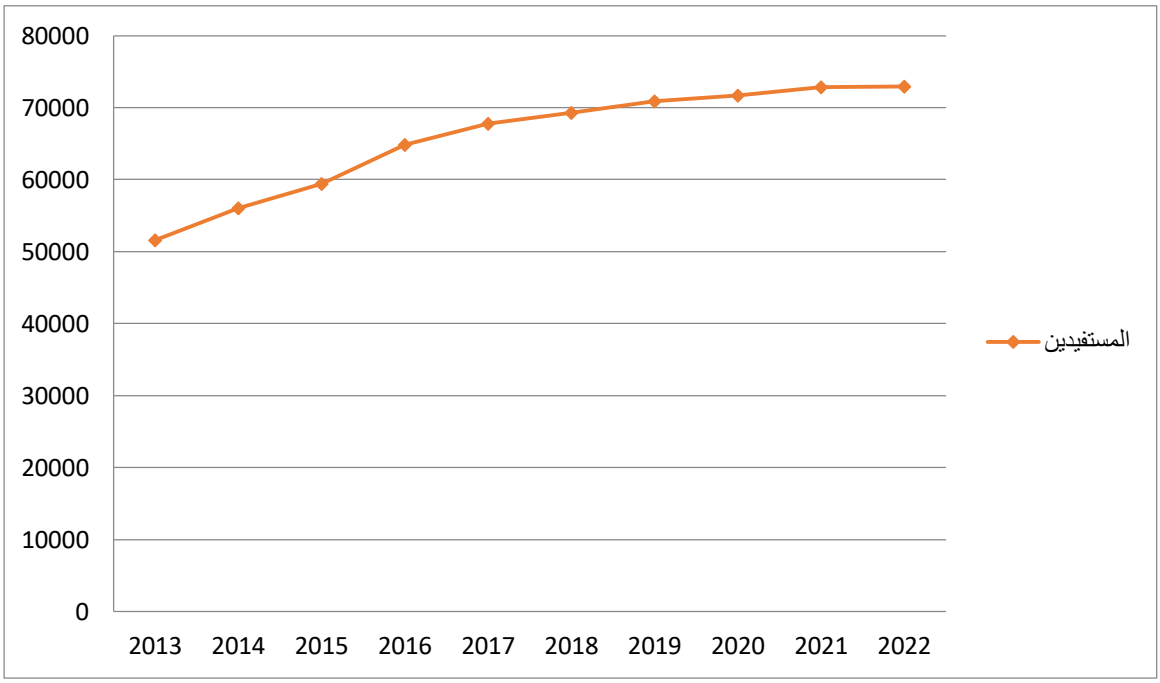
المطلب الأول: المستفيدون من أداءات التقاعد

نستعرض في هذا المطلب تطور المستفيدين من أداءات التقاعد سواء الإجمالي أو أداءات التقاعد المباشر والمعاش المنقول وهذا على النحو الاتي:

الفرع الأول: تطور المستفيدين من أداءات التقاعد الإجمالي

لقد عرف عدد المستفيدين من أداءات التقاعد تطورًا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ 72 955 متقاعد سنة 2022 في حين لم يكن يتجاوز عددهم 51 573 متقاعد سنة 2013 كما هو مبين في الشكل البياني الآتي:

الشكل البياني رقم (3-5): تطور عدد المستفيدين الإجمالي من أداءات التقاعد (2013-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من (1-7)

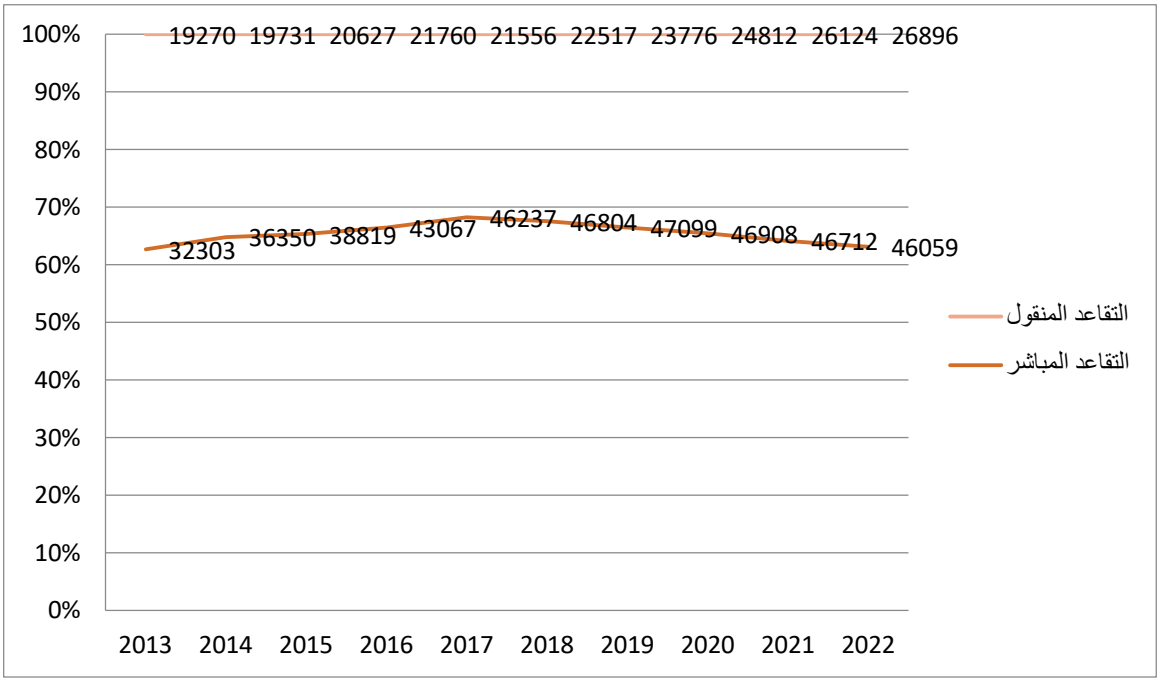
ونلاحظ من خلال الشكل رقم (3-5) أن هناك زيادات في عدد المستفيدين من أداءات التقاعد للفترة المدروسة خاصة سنوات 2016-2017-2018 بعد إقرار الحكومة إلغاء التقاعد النسبي ودون شرط السن أواخر 2016 والتي يمكن لهذه الزيادات أن تشكل عجز مستمر للصندوق على مستوى وكالة المدية.

الفرع الأول: تطور عدد المستفيدين من أداءات التقاعد المباشر والمعاش المنقول

تم تمثيل تطور عدد المستفيدين من أداءات التقاعد المباشر والمنقول لوكالة المدية في الشكل أدناه:

الشكل البياني رقم (3-6): تطور عدد المستفيدين من أداءات التقاعد المباشر والمعاش المنقول للسنوات (2013-2022)

.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من (1-7)

نلاحظ من خلال هذا الشكل (3-6) أن منحنى التقاعد المباشر عرف زيادة معتبرة بعد سنة 2013 حيث قدر عدد المستفيدين من التقاعد سنة 2014 بـ: 350 36 متقاعد وهذا راجع للزيادات المعتبرة لشبكة الأجور في الوظيف العمومي سنة 2012 وبأثر رجعي من 2008، واستمر منحنى التقاعد المباشر في التصاعد الى غاية 2019 وهذا راجع لإلغاء نوعين من التقاعد واستغلال المؤمنين الفرصة واحيلوا على التقاعد وبعدها عرف تناقص بوتيرة منخفضة من سنة 2020 الى غاية 2022 واحتمال جائحة كورونا أثرت على ذلك.

بالمقارنة مع منحنى التقاعد المباشر نجد أن منحنى المعاش المنقول شهد تزايد بوتيرة ضعيفة بحوالي نسبة 2.39%سنة 2014 بعدها عرف زيادة بنسبة 5.28% حيث قدر عدد المستفيدين من التقاعد المنقول سنة 2021 بـ: 124 26 مستفيد وسنة 2022 بـ: 896 26 مستفيد، وهذه الزيادة معتبرة بالمقارنة مع سنة 2020 وهذا راجع لوفيات جائحة كورونا التي مست بشكل كبير فئة الشيخوخة.

وبهذا يتضح أن عدد المستفيدين من معاشات التقاعد المباشر أكثر من عدد المستفيدين من معاشات تقاعد منقول.

الفرع الثاني: تطور أداءات التقاعد حسب مختلف الفئات

سنقوم بعرض احصائيات خاصة بالوكالة حول المستفيدين من التقاعد للعشر سنوات الأخيرة ووفق الاتي:

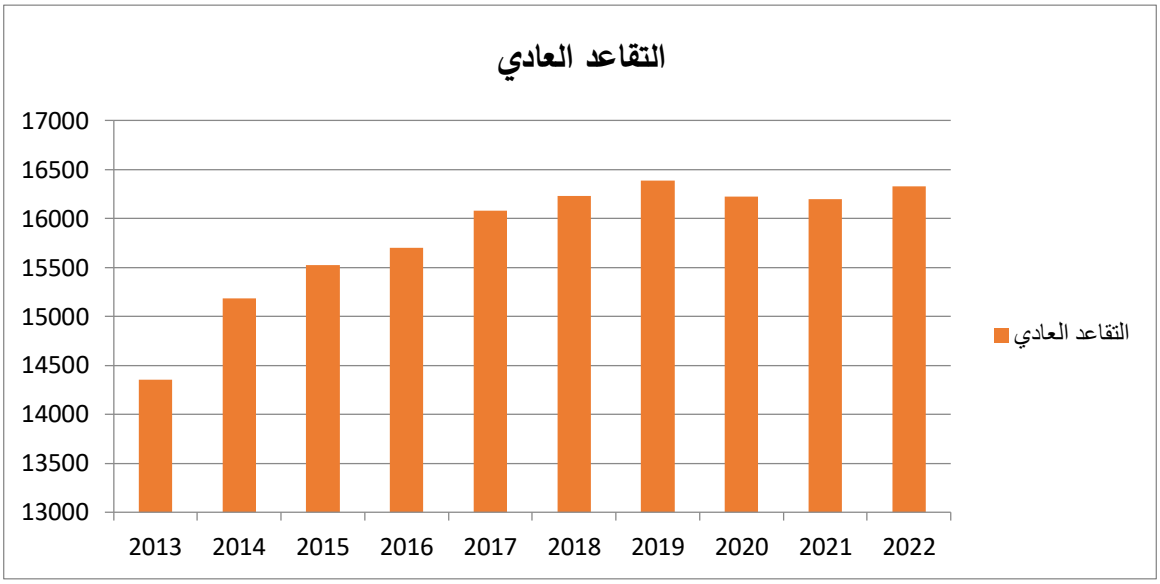
الجدول رقم (3-1): عدد المتقاعدين حسب الفئة (2013-2022)

السنة	التقاعد العادي	التقاعد النسبي	التقاعد دون شرط السن	التقاعد المسبق	المجموع
2013	14 352	9 986	4 094	41	28 473
2014	15 184	12 194	4 659	35	32 072
2015	15 527	13 447	5 298	28	34 300
2016	15 703	16 278	6 182	15	38 178
2017	16 078	17 952	7 110	12	41 152
2018	16 231	17 994	7 146	4	41375
2019	16 385	17 931	7 106	5	41 422
2020	16 225	17 801	7 018	4	41 048
2021	16 200	17 453	7 058	3	40 714
2022	16 329	16 763	6 790	2	39 884

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من (1-9)

والشكل التالي يبين عدد المستفيدين من التقاعد العادي بالاعتماد على الجدول السابق:

الشكل رقم (3-7): عدد المستفيدين من التقاعد العادي على مستوى الوكالة للفترة (2013-2022)

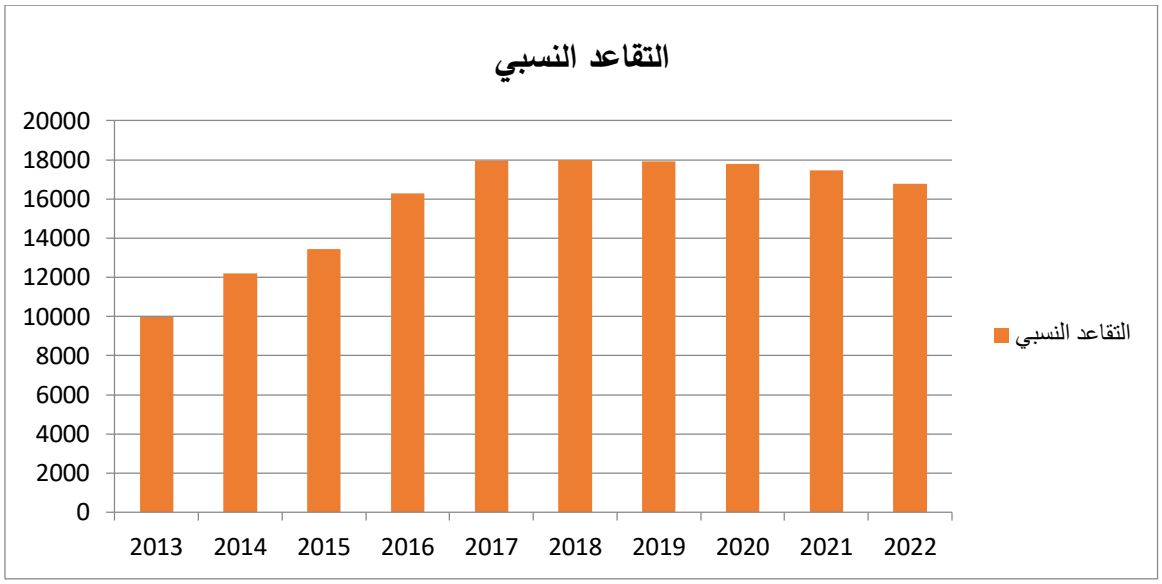


المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-7) الذي يمثل تطور عدد المستفيدين من التقاعد العادي للفترة (2013-2022) أن عدد المستفيدين عرف ارتفاع من سنة 2013 الى غاية 2016 بـ: 15 703 مستفيد، وعاد للتراجع سنة 2017، بعدها عرف زيادة بوتيرة طفيفة الى غاية 2019 ثم عاد لينخفض سنة 2020 و2021 بـ: 16 225 و16 200 على التوالي بسبب جائحة كورونا ثم يعود مجددا ليرتفع سنة 2022 بـ: 16 329 مستفيد.

ويوضح الشكل الموالي عدد المستفيدين من التقاعد النسبي بالاعتماد على الجدول (3-1):

الشكل رقم (3-8): تطور عدد المستفيدين من التقاعد النسبي على مستوى وكالة المدية لفترة (2013-2022)



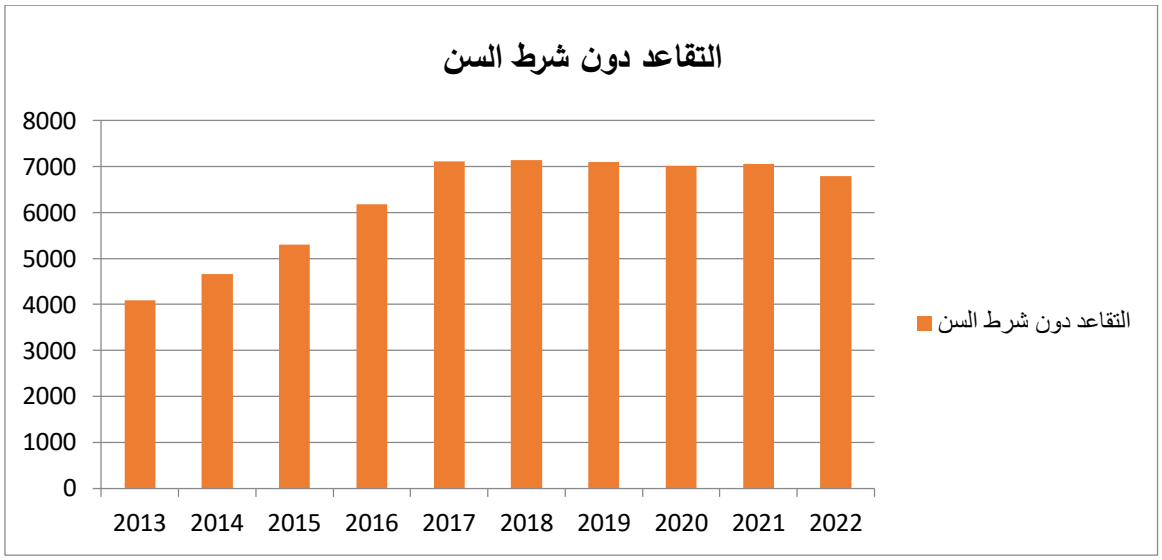
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-8) الذي يمثل تطور عدد المستفيدين من التقاعد النسبي أنه في تزايد مستمر من سنة 2013 الى سنة 2017 ويستقر في السنتين 2018 و2019 ثم عرف انخفاض ليصل سنة 2022 الى 16 763 مستفيد.

وعليه نستنتج أن عدد المقبلين على هذا النوع من التقاعد كبير في السنوات الاولى وهذا بعد نية الحكومة الغاء هذا النوع من التقاعد، وبعد صدور قرار الالغاء عرف استقرار مؤقت ثم يعود للانخفاض بطبيعة الحال وسيستمر في الانخفاض الى أن يزول.

ودائما بالاعتماد على الجدول (3-1) نوضح في الشكل الموالي تطور عدد المستفيدين من التقاعد دون شرط السن.

الشكل رقم (3-9): تطور عدد المستفيدين من التقاعد دون شرط السن على مستوى الوكالة للفترة (2013-2022)

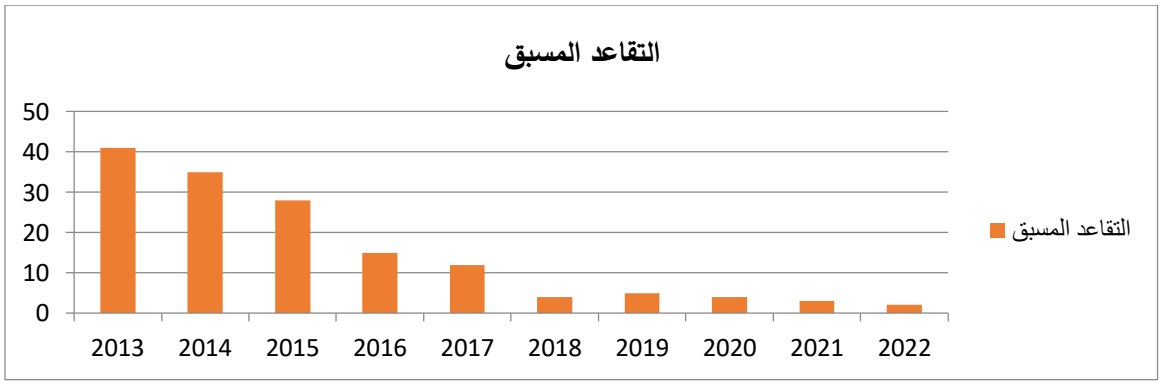


المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-9) أن هذه الفئة من المتقاعدين عرفت تزايد مستمر من سنة 2013 الى غاية 2018 أين ارتفع عدد المستفيدين من 4094 سنة 2013 الى 7146 سنة 2018، ثم عاد للانخفاض حيث وصل سنة 2022 إلى: 6790 مستفيد وستستمر في الانخفاض الى أن تنعدم.

وأخيرا يوضح الشكل التالي تطور عدد المستفيدين من التقاعد المسبق وهذا دائماً بالاعتماد على الجدول رقم (3-1) ووفق الاتي:

الشكل رقم (3-10): تطور عدد المستفيدين من التقاعد المسبق للفترة (2013-2022)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-10) أن عدد المستفيدين من هذا النوع قليل جدا وفي انخفاض مستمر عبر العشر سنوات الأخيرة، حيث قدر بـ 41 مستفيد سنة 2013 بسب غلق بعض المؤسسات الاقتصادية في ولاية المدية وتسريح عمالها، الى أن وصل الى مستفيدين اثنين سنة 2022.

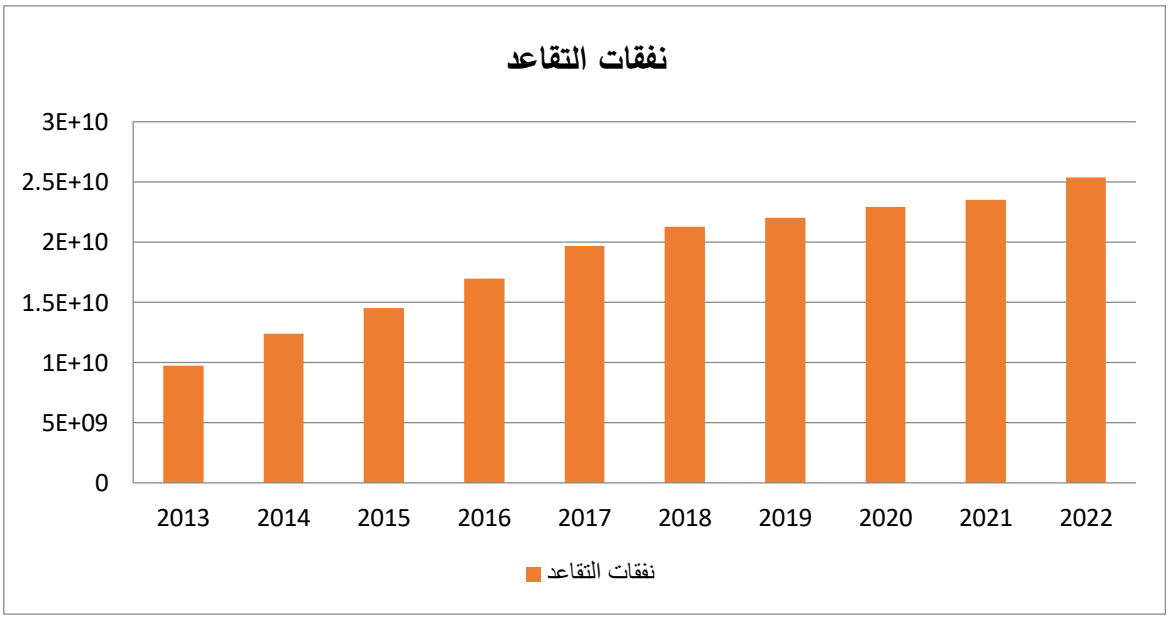
المطلب الثاني: النفقات العامة للصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–

تتكون ميزانية الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية في جانب النفقات من قسمين هما: نفقات التقاعد ونفقات التسيير.

الفرع الأول: نفقات التقاعد

تتمثل نفقات التقاعد في مجموع معاشات ومنح التقاعد بكل أنواعها وفئاتها، حيث تعرف هذه الأخيرة تطورًا متزايدًا من سنة لأخرى وهذا بعدما بلغ مجموع نفقات التقاعد بوكالة المدية مبلغ 9.768.266.000,00 دج سنة 2013 ليرتفع المبلغ الإجمالي إلى 25.350.855.119,00 دج سنة 2022 وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-11): تطور نفقات التقاعد بوكالة المدية للفترة (2013-2022)



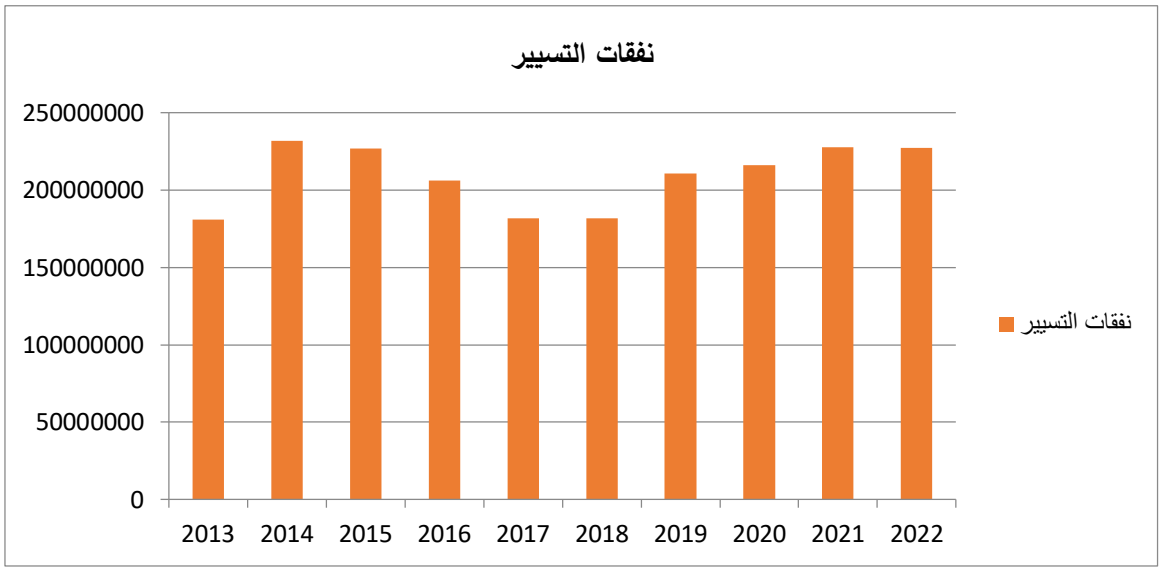
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من (10-13) وعلى الوثائق الداخلية للصندوق

كما ذكرنا سابقا في تحليلنا لعدد المستفيدين من التقاعد الاجمالي فإن نفقات التقاعد في تزايد مستمر من 2013 الى غاية 2022 حيث بلغت سنة 2013 مبلغ: 9.768.266.000,00 دج وفي سنة 2022 وصلت الى: 25.350.855.119,00 دج بنسبة زيادة خلال العشر سنوات الأخيرة تقدر بـ: 259.52% أي ضعفين ونصف وأكيد سيكون لها الأثر السلبي في وضعية الصندوق وهذا ما سنعرفه لاحقا.

الفرع الثاني: نفقات التسيير

تشمل نفقات التسيير مجمل نفقات التشغيل والأجور بما فيها نفقات الاستثمار المنقولة وغير المنقولة.

الشكل رقم (3-12): تطور نفقات التسيير لصندوق التقاعد بوكالة المدية للفترة (2013-2022)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من (10-13)

من خلال الشكل البياني رقم (3-12) نلاحظ ارتفاعاً في نفقات التسيير الى غاية سنة 2014 أين قدرت بـ: 231.808.000,00 دج ثم عرفت انخفاض حتى سنة 2018 وعادت للصعود الى غاية 2022 بـ: 227.489.686,00 دج، وهذه التغيرات في نفقات التسيير للصندوق لم نجد لها تفسير لدخولها في السياسة الداخلية للصندوق وشبكة الأجور ولم نستطع الحصول على معلومات كافية.

الفرع الثالث: إعادة تقدير معاشات التقاعد السنوية لوكالة المدية

إضافة إلى صرف معاشات ومنح التقاعد، فإن الصندوق الوطني للتقاعد يقوم في شهر ماي من كل سنة بإعادة تقدير المعاشات سنويًا، وهذا تطبيقًا للمادة 43 من القانون 83-12 أين بلغت القيمة المالية

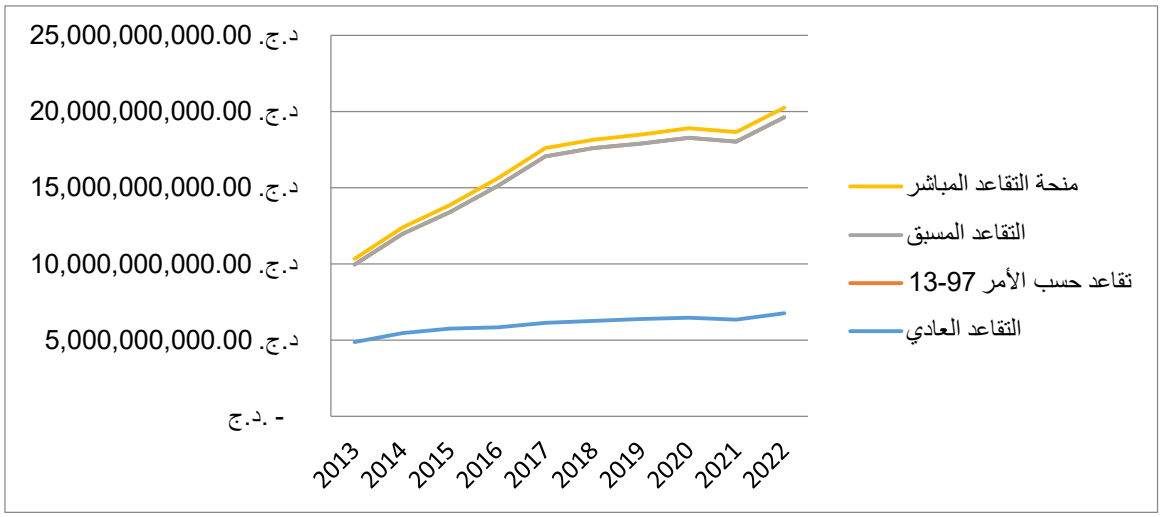
لإعادة تقدير المعاشات مبلغ 1.761.640.954,00 دج سنة 2021، وقد تحصل عليها 72.836 مستفيد متقاعد إلى أن وصل 1.816.639.970,00 دج سنة 2022 تحصل عليها 72 955 متقاعد، وقبل سنة 2019 كان الصندوق يقوم بإعادة التقدير بنسبة 1 % من المعاش وبعدها أجرى تعديل وأصبحت الزيادات حسب جدولة المنح والمعاشات بنسب تتراوح من 1 % الى 5%، وهذه النفقات هي جزء من نفقات التقاعد الاجمالية لذلك لا داعي للتطرق لها للفترة الزمنية 2013-2022 واكتفينا بإعطاء احصائيات للسنتين الأخيرتين[1].

المطلب الثالث: تحليل نفقات التقاعد حسب الفئات

يمكن تقسيم نفقات التقاعد أساسًا إلى مباشر ومنقول وعليه سيكون تحليل النفقات وفق الاتي:

الفرع الأول: نفقات التقاعد المباشر

الشكل رقم (3-13): تطور النفقات الشهرية للتقاعد المباشر للفترة (2013-2022)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من (10-13)

[1] من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مقابلة مع السيدة مريم، محققة في المصلحة المالية للصندوق الوطني للتقاعد وكالة المدية، يوم 2023/05/11.

أولاً: نفقات التقاعد العادي (القانوني)

من خلال الرسم البياني رقم (3-13) نلاحظ ارتفاع في نفقات التقاعد العادي التي بلغت 4.887.588.000,00 دج سنة 2013 لتصل إلى 6.791.077.952,00 دج سنة 2022.

ثانيًا: التقاعد المسبق

من خلال الرسم البياني (3-13) وعلى عكس كل فئات معاشات التقاعد عرفت نفقات التقاعد المسبق بطبيعة الحال انخفاض مستمر بداية من سنة 2013 حيث قدرت بـ: 8.934.624,00 دج لترتفع بشكل مفاجئ سنة 2019 بسبب تسريح العمال ثم عادت للتناقص بوتيرة بطيئة الى أن وصلت نفقات التقاعد المسبق على مستوى وكالة المدية سنة 2022 الى: 777.506,00 دج.

ثالثًا: التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن (الأمر 97-13)

من خلال الرسم البياني رقم (03-13) نجد أن نفقات التقاعد النسبي ودون شرط السن التي أدرجت في إطار الأمر 97-13 في ارتفاع مستمر حيث بلغت 5.079.432.000,00 دج سنة 2013 لتصل في سنة 2022 بما يقدر بحوالي: 12.835.159.572,00 دج أي بنسبة زيادة 36.5% خلال الفترة الممتدة ما بين 2013 إلى 2022.

الا أن هذا النوع من التقاعد مع المرور الوقت سيزول بعد الغائه سنة 2016 والزيادة في النفقات التي نلاحظها بعد الالغاء تعود لتحويل بعض المتقاعدين المستفيدين من هذا النوع لمحلات اقامتهم مما اضطرهم لتحويل ملفهم لصندوق التقاعد وكالة المدية.

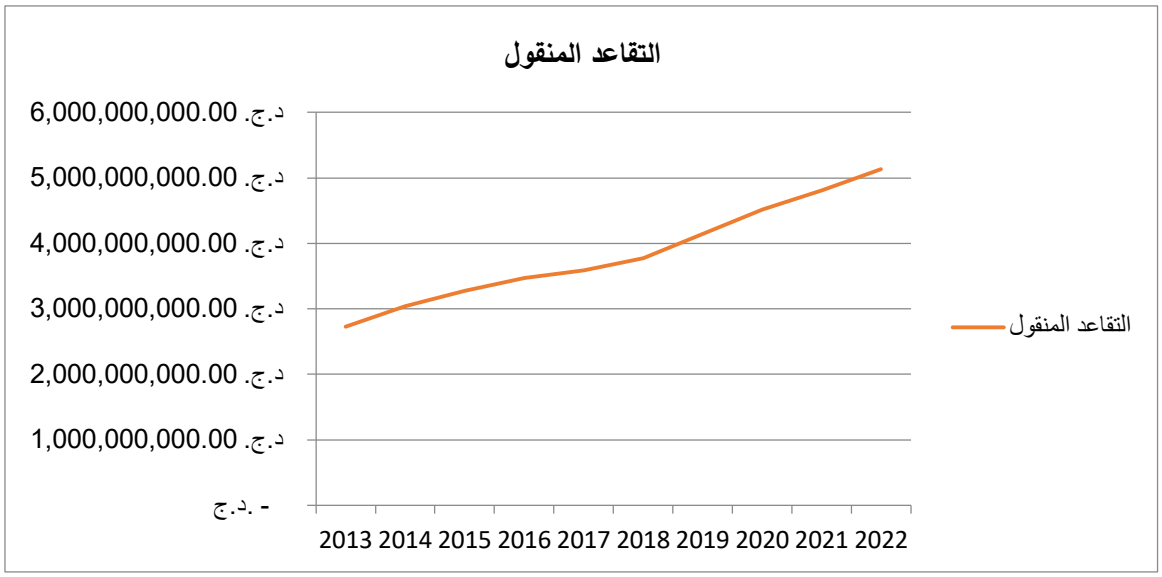
رابعًا: منحة التقاعد المباشر

من خلال الرسم البياني رقم (3-13) نجد أن نفقات منحة التقاعد المباشر لسنة 2013 بلغت 384.684.000,00 دج لتصل إلى حوالي 620.400.000,00 دج سنة 2022 وهذه النفقة خاصة بالمتقاعدين الذين يتقاضون أقل من 15.000,00 دج.

الفرع الثاني: نفقات التقاعد المنقول

يمكن توضيح تطور نفقات معاشات المنقول (2013-2022) وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-14): تطور نفقات معاشات المنقول (2013-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من (10-13)

من خلال الرسم البياني (3-14) نلاحظ أن نفقات معاشات التقاعد المنقول بما فيها منحة التقاعد المنقول على مستوى وكالة المدية بلغت 2.731.044.000,00 دج خلال سنة 2013، كما نلاحظ أن هذا الأخيرة في تزايد مستمر خلال الفترة من 2013 إلى 2022 أين قدرت سنة 2022 بـ: 5.129791.272,00 دج.

أما بخصوص نفقات التضامن الوطني لا تدخل في إطار حقوق الاشتراكات، بل في إطار السياسة الاجتماعية التي تتحملها ميزانية الدولة في إطار التضامن الوطني والتي تشمل نفقات التضامن الوطني وبالتالي فهي لا تأثر على وضعية الصندوق الوطني لوكالة المدية والجدول التالي يوضح قيمة هذه النفقات في سنة 2022.

جدول رقم (3-2): احصائيات نفقات التضامن الوطني على مستوى وكالة المدية (2022)

نوع العلاوات التكميلية	السنة المالية 2022
العلاوة التكميلية التفاضلية للمجاهدين	611.447.912.00 دج
العلاوة التكميلية لغير المجاهدين	179.390.299.00 دج
العلاوة التكميلية لمعاشات التقاعد و العجز	6.323.405.00 دج
العلاوة التكميلية لمنحة التقاعد	87.970.832.00 دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للصندوق الوطني للتقاعد وكالة المدية

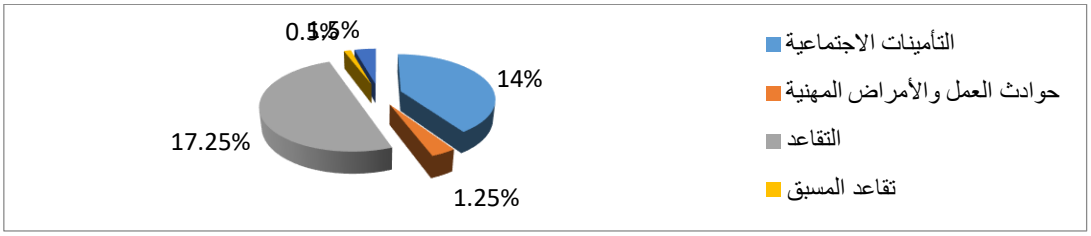
المبحث الثالث: دراسة وتحليل ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية وتوازنه المالي

تشمل موارد الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية الشق الثاني من معادلة التوازن المالي، موازاة مع مختلف نفقات الصندوق، وتضم الموارد كل الإيرادات التي تساهم في تحقيق الأداءات المختلفة للصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية، حيث سنتطرق إلى معرفة أساس حساب وعاء التقاعد في المطلب الأول، وإلى تطور إيرادات الصندوق وتوازنه المالي خلال المطلب الثاني والثالث على التوالي.

المطلب الأول: أساس حساب وعاء التقاعد

نظام التقاعد المسير عن طريق الصندوق الوطني للتقاعد الذي يعمل بمبدأ التوازن يكون تمويله أساسًا عن طريق الاشتراكات المهنية والمتمثلة في حصتي الأجراء 9% والمستخدمين 25% بناءً على المرسوم التنفيذي رقم 15-136 والذي أقر حصة التقاعد بنسبة 17.75% من إجمالي اشتراكات الضمان الاجتماعي كما هو موضح في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (3-15): توزيع نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الضمان الاجتماعي

المطلب الثاني: تطور إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–

كما ذكرنا سابقا أن صندوق التقاعد يعتمد في تمويله على 17.25% من اشتراكات الضمان الاجتماعي الموجهة له لتغطية نفقاته الأساسية، ويلخص الجدول الموالي تطور إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد على مستوى وكالة المدية للفترة من 2013 الى 2022 وهذا على النحو الاتي:

الجدول رقم (3-3): الايرادات الاجمالية للصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية للفترة (2013-2022)

2013	2014	2015	2016	2017
.9.572.600.000	8.580.200.000	7.721.900.000	8.641.859.722	7.947.821.576
2018	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
8.275.964.641	8.442.747.696	8.256.969.148	8.849.886.274	9.704.423.431

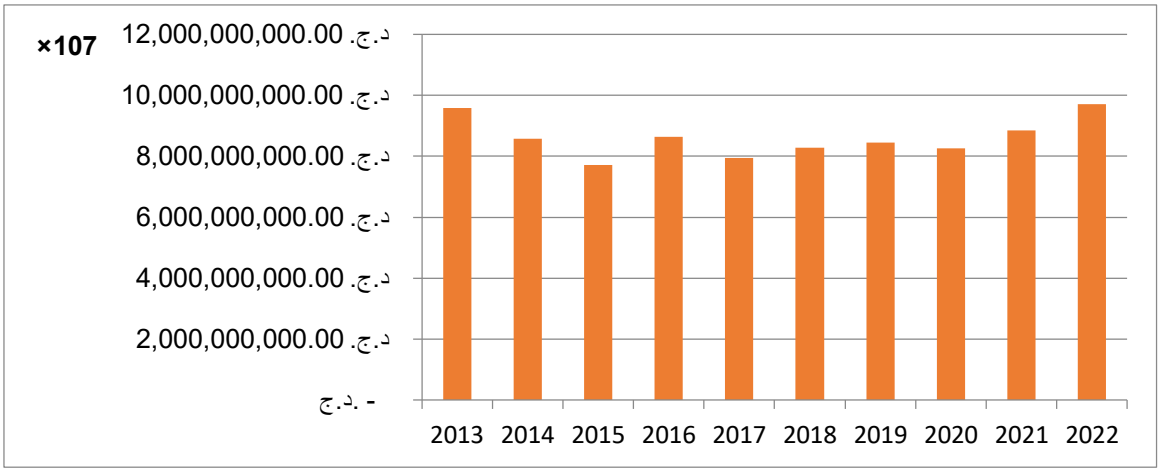
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (14-15)

من خلال الجدول رقم (3-3) بلغت ايرادات الوكالة سنة 2013: 9.572.600.000,00 دج وهي أقصى قيمة للإيرادات خلال فترة (2013-2021) بسبب الزيادة المعتبرة في شبكة الأجور للوظيف العمومي والتي كانت بأثر رجعي من سنة 2008 أي أنه كان هناك انتعاش ملحوظ في ايرادات الصندوق لتنخفض وتصل إلى 7.947.821.576,00 دج سنة 2017.

وبداية من سنة 2017 إلى غاية 2019 عرفت تزايد مستمر في إيراداتها بمعدلات تطور 4.12% و2.01%، ثم انخفضت مجددًا لتصل إلى 8.256.969.148,00 دج سنة 2020 بمعدل تطور ناقص 2.2-%، بعدها عرفت تصاعد سنتي 2021 و2022 على التوالي: 8.849.886.274,00 دج، 9.704.423.431,00 دج بمعدل تطور ملحوظ سنة 2022 قارب 9.65% وتعود هذه الزيادة الى الرفع في النقطة الاستدلالية للوظيف العمومي سنتي 2021 و2022.

كما يمكن توضيح تطور إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية للفترة (2013-2022) وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-16): تطور إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية للفترة (2013-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادًا على الجدول أعلاه

المطلب الثالث: تحليل التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية–

يتمثل تحليل التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية في مقارنة مختلف نفقاته وإيراداته حسب طبيعتها، ويعد مشكل التغطية اهم تحدي يواجه الصندوق الوطني للتقاعد بضمان خدمات ملائمة لحماية المتقاعدين وذوي الحقوق وضمان استفادتهم على المدى الطويل، فكلما زاد عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي زادت موارد الصندوق ولكنها ليست بنفس الوتيرة التي يزيد بها عدد المتقاعدين وهذا ما يظهره الجدول التالي في مدى تحقيق الصندوق لهذا التوازن، وبالموازنة مع تطور النفقات للفترة الزمنية (2013-2022) نجد أن الإيرادات لا تغطي كل النفقات.

الجدول رقم (3-4): تطور التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد بالمدية للفترة (2013-2022)

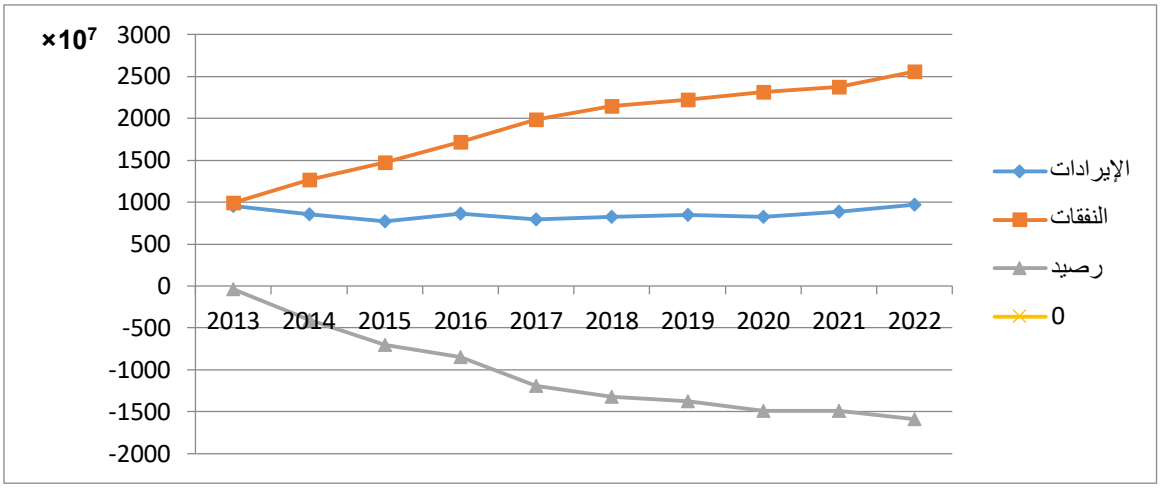
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات	9.572.600.000	8.580.200.000	7.721.900.000	8.641.859.722.39	7.947.821.576.50
النفقات	9.949.303.000	12.644.639.000	14.772.852.000	17.155.588.427	19.859.971.444
الرصيد	376.703.000-	-4.064.439.000	8.513.728.704.61-	8.513.728.704.61-	11.912.149.867.50-
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الايرادات	8.275.964.641.94	8.442.747.696.61	8.256.969.148.43	8.849.886.274	9.704.423.431
النفقات	21.482.000.000	22.226.369.257.55	23.132.547.645	23.739.632.860	25.578.344.805
الرصيد	13.206.035.358.06-	13783.621.560.94-	14.875.578.496.57-	14.889.746.586-	15.873.921.374-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من (02-15)

بينما يحاول الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية الحفاظ على سلامته المالية وهذا من خلال التوفيق بين موارده المالية ونفقاته التي يؤديها للقيام بهامه الأساسية، إلا أن الموازنة بين نفقات وموارد الصندوق الوطني للتقاعد لوكالة المدية تعتبر مشكلة حقيقية محليا نتيجة للارتفاع المستمر والدائم لعدد المتقاعدين مقابل محدودية مصادر التمويل، وبناء على المعلومات المتحصل عليها من الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية، فإن تطور رصيد الصندوق الوطني للتقاعد للفترة الممتدة من 2013 إلى 2022 في عجز مستمر كما هو موضح في الجدول أعلاه .

وهذا ما سوف نوضحه من خلال الشكل ادناه والمتعلق بتطور رصيد الصندوق الوطني للتقاعد لوكالة المدية:

الشكل رقم (3-17): تطور التوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد بالمدية للفترة (2013-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من الشكل البياني رقم (3-17) زيادة متتالية ومستمرة في نفقات الصندوق الوطني للتقاعد لوكالة المدية، حيث تبين تضاعف النفقات خلال الفترة (2013-2022) إذ انتقلت من 9.949.303.000,00 دج سنة 2013 إلى أكثر من 25.578.344.805,00 دج سنة 2022، وهذا راجع إلى الزيادة السنوية المتتالية في معاشات ومنح المتقاعدين بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في عدد المنتسبين إلى الصندوق الوطني للتقاعد.

أما إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد عرفت تذبذب تارة بارتفاعها سنة 2016 وبعدها انخفضت سنة 2017، وتعود مرة ثانية للارتفاع سنتي 2018 و2019 ومن ثمة سنة 2022 أين عرفت زيادة بوتيرة معتبرة قدرت بنسبة 9.65% عن سنة 2021. ويمكن تفسير هذا بالزيادة في كتلة الأجور للعملاء وكذا زيادة المنتسبين لصناديق الضمان الاجتماعي.

ولقد عرف رصيد صندوق التقاعد بوكالة المدية في الآونة الأخيرة تذبذبات في نسبه حيث حقق عجز مستمر في رصيده طيلة 10 السنوات السابقة ولقد كان أكبر عجز في الصندوق سنة 2022 بقيمة 15.873.921.374,00 – دج أي ما نسبته 62.06 %من إجمالي نفقات الصندوق الوطني للتقاعد.

ويرجع سبب التنامي لعجز صندوق التقاعد على مستوي وكالة المدية إلى تزايد حجم النفقات الناجم عن ارتفاع عدد المحالين على التقاعد، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات، حيث غطت إيرادات 2022 ما

نسبته 38% فقط من نفقات 2022، ويعود سبب انخفاض الايرادات إلى أن كتلة الاشتراكات الاجتماعية في صندوق التقاعد لا تتماشى بنفس الوتيرة مع زيادة عدد المتقاعدين، نقدم مثال حسابي لتبسيط الفكرة

- **مثال:**

نفترض الاتي:

- متوسط الأجر الخام لموظف 50.000,00 دج شهريا
- اشتراكات الضمان الاجتماعي الموجهة لصندوق التقاعد = 50.000,00×17.75% = 8.875,00 دج
- نفترض أن متوسط الأجر الخام لمتقاعد 40.000,00 دج شهريا.

ولمعرفة مدى قدرة الصندوق الوطني للتقاعد على تسديد راتب متقاعد يتقاضى 40.000,00 دج نقوم بقسمة هذا المبلغ على مبلغ الاشتراكات المقتطعة من الاجر الخام لموظف والمقدر بـ 50.000,00دج وهنا نجد قيمة: 40.000 / 8.875 = 4.5.

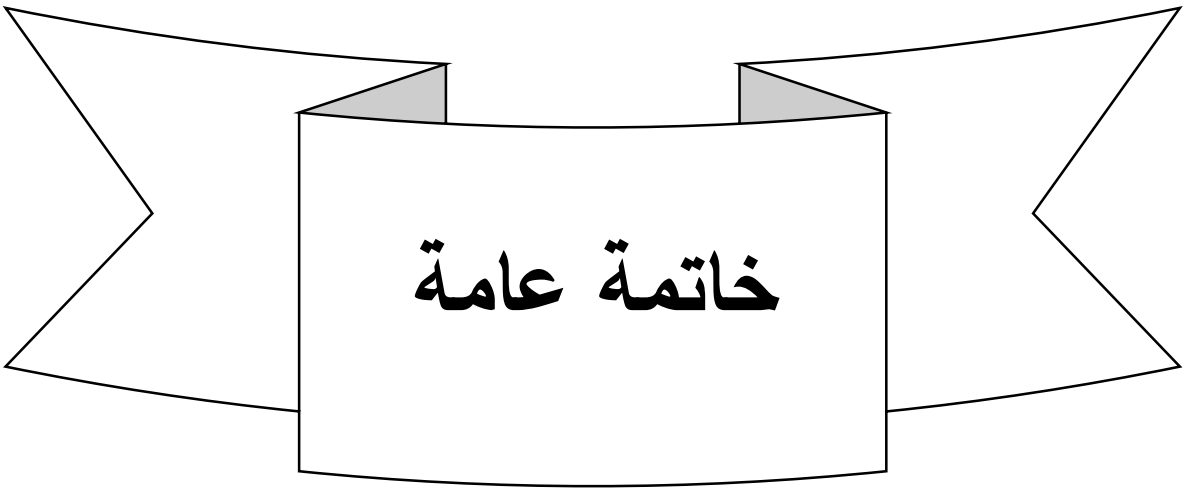
أي أن الصندوق الوطني للتقاعد لكي يستطيع تسديد راتب متقاعد يتقاضى 40.000,00 دج يجب أن يقابل هذا المتقاعد 4 موظفين على الأقل يدفعون الاشتراكات في نفس الوقت.

وعلى ضوء هذه الدراسة التحليلية لا بد على الدولة من وضع سياسات وبرامج من شأنها مكافحة البطالة وزيادة معدلات التوظيف، مما يساهم في زيادة حصيلة الاشتراكات. مع ضرورة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية من خلال رسم سياسة استثمارية فعالة لهذه الأموال، بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة اقتصادية واجتماعية.

الخلاصة

من خلال ما تم التطرق اليه في دراستنا التطبيقية للصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية، أين قمنا بالاعتماد عليه كعينة عن باقي وكالات الصندوق على المستوى الوطني، حيث تبين لنا أن مشكل التوازن المالي للصندوق هو المشكل الرئيسي الذي يتطلب ايجاد اليات كفيلة بضمان ديمومة موارده، وبالتالي ديمومة نظام التقاعد على المستوى الوطني.

فلجوء الدولة الى بعض الحلول الظرفية كالاعتماد على عائدات الجباية البترولية لا تعتبر مناسبة، وذلك لتدني أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما ينتج عنه انخفاض مخصصات الصندوق الوطني للتقاعد وهذا ما يساهم في عجزه، وبما أن التنبؤات تشير الى استمرارية العجز خلال الفترات اللاحقة فإنه على الحكومة والوزارة الوصية المسارعة في البحث عن وسيلة للحد من تزايد حجم النفقات ولزيادة الايرادات على حد سواء.


خاتمة عامة

يشكل التقاعد جزءا مهما في منظومة التأمين الاجتماعي، ووجد كفكرة مكملة لمسألة التكافل الاجتماعي، كما يشكل مؤشرا هاما في المنظومة البشرية للمؤسسات سواء العمومية أو الخاصة، وتمس هذه المنظومة كافة أطياف المجتمع من عمال أجراء أو غير أجراء وكذا اطارات سامية في الدولة.

عرفت هذه المنظومة سياسات تشريعية غير مستقرة تماما. يطبعها كم هائل من التعديلات الجوهرية على مبادئ التقاعد أو حتى على التنظيم المؤسساتي للضمان الاجتماعي، وقد أثرت هذه التعديلات على شكل ومسار التقاعد في الجزائر، وما يميز التقاعد كذلك بأنه يساير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة، ولذلك بمجرد حدوث أزمة اقتصادية يتم مباشرة تعديل قانون التقاعد، فمنذ إنشائه إبان الاستعمار كان تطبيقه جزئيا انتقائيا، وبعد الاستقلال شهد تطورا ملحوظا، متميزا بتنوع الأنظمة (8 أنظمة للتقاعد) إلى غاية 1983 والذي يعتبر نقطة تحول في منظومة التقاعد، اذ انتقل بها من منظومة متعددة الصناديق الى منظومة موحدة الصندوق، جعلت من التقاعد نظاما لا يتجزأ من نظام الضمان الاجتماعي ميزته الأساسية التضامن بين الأجيال، بعدها عرف اقرار التقاعد المسبق، التقاعد النسبي، والتقاعد دون شرط السن، خلال فترة التسعينات للسماح للألاف من العمال المسرحين من الاستفادة من معاشات التقاعد وفقا لهذه الصيغة نتيجة للأوضاع الصعبة التي عاشتها أغلب المؤسسات الاقتصادية الوطنية. الا أنه مع مرور الوقت أصبحت هذه الصيغ سببا رئيسيا للعجز الذي يسجله الصندوق الوطني نتيجة ارتفاع عدد المستفيدين من معاشات التقاعد، وانخفاض عدد المشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى إعادة تقييم امتيازات كل سنة، وعدم قدرة الخزينة العمومية والصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد على تغطية هذا العجز، وهو ما دفع الدولة لإلغاء هذه الصيغ ضمن الاصلاحات التي جاء به القانون رقم 16-15 المعدل والمتمم لقانون التقاعد والصادر في نهاية 2016. والذي هو عبارة عن سلاح ذو حدين: فنظريا سيمكن من تحقيق فائض بزيادة الإيرادات عن النفقات، ولكن من جهة أخرى سيمس بالعدالة الاجتماعية وبرفاهية الأفراد نظرا للصراع القائم بين العدالة والنجاعة في نظريات الإصلاح وحسب الدراسة التي تم إجراءها على مستوى وكالة المدية فقد تم التوصل إلى أنه رغم تطبيق قانون التقاعد الجديد 2016 إلا أن العجز المالي للصندوق لا يزال مستمرا وبشكل تصاعدي وذلك بناء على حجم النفقات والإيرادات المحصل عليها من الوكالة محل الدراسة الميدانية (وكالة المدية) وضمن مجال الدراسة والمحدد من 2013 إلى 2022. حيث انتقل العجز من مبلغ 376.703.000,00 دج سنة 2013 إلى 15.873.921.374,00 دج سنة 2022، وهذا نتيجة للأسباب السابق ذكرها وبالرغم من الإصلاحات التي تم إجراءها على مستوى نظام التقاعد بشكل عام لم تكن بالحلول المثالية لحل معضلة العجز المالي في الصندوق الوطني للتقاعد

ولهذا السبب وغيره من الأسباب تم تبني إجراء جديد في قانون المالية 2019 والذي ينص على إمكانية تمويل صندوق التقاعد عن طريق قروض التي ستمنح من الصندوق الوطني للاستثمار.

❖ **النتائج العامة للدراسة:**

بعد دراسة وتحليل موضوع الدراسة وهذا من خلال معالجته في ثلاث فصول استخلصنا جملة من النتائج نذكر أهمها:

1- نظام التقاعد في الجزائر هو نظام موحد وجزء لا يتجزأ من نظام الضمان الاجتماعي ميزته الأساسية التضامن بين الأجيال، بحيث بفضل الاشتراكات المدفوعة من قبل الفئة العاملة يتم تسديد معاشات الفئة المتقاعدة.

2- يمول نظام التقاعد في الجزائر من اشتراكات العمال والموظفين وتساهم الدولة أيضا بشكل كبير في ايرادات صناديق التقاعد.

3- تطور عدد المستفيدين من الصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية وهو في تزايد مستمر حسب معطيات الدراسة وهذا خلال الفترة 2013-2022 أين انتقل من 51.573 مستفيد خلال سنة 2013 إلى 72.955 مستفيد سنة 2022.

4- نفقات الصندوق الوطني للتقاعد في تزايد مستمر وبدرجات متفاوتة مقارنة مع الزيادات في الإيرادات خلال الفترة 2013-2022 حيث بلغت نفقات التقاعد على مستوى وكالة المدية خلال سنة 2022 ما مقداره 25.578.344.805,00 دج مقارنته بالإيرادات التي بلغت 9.704.423.431,00دج.

5- يعتبر ارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل الانتساب للضمان الاجتماعي عاملان رئيسيان للعجز الذي يعاني منه الصندوق الوطني للتقاعد لذلك وجب الاهتمام بهاذين المؤشرين.

6- شهد نظام التقاعد في الجزائر اختلالات في التوازنات المالية وصاحبه في ذلك إصلاحات تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي.

7- إصلاحات نظام التقاعد في الجزائر تبدو ظرفية لأنها لم تعالج جوهر مشكلة، هذا ما يفسر عدم فعالية الآليات التي يعتمدها نظام التقاعد في الجزائر لتحقيق الاستقرار المالي مع عدم تبني استراتيجيات شاملة من طرف جميع الفاعلين في هذا النظام.

8- الاصلاحات التي أقرتها الحكومة الجزائرية في نظام التقاعد ومن خلال اصدار القانون 16-15 المعدل والمتمم لقانون التقاعد يعتبر توجها فرضته الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد منذ سنة 2014، نتيجة التراجع الكبير للإيرادات الجباية البترولية، والتي تعد المصدر الوحيد لمداخيل الدولة.

9- تتبع الحكومة الجزائرية سياسة دعم المتقاعدين والتي باتت مهددة بالاستمرار في ظل الوضع المالي الصعب للبلاد خاصة بعد جائحة كورونا.

10- يجب تنويع مصادر ايرادات الصندوق الوطني للتقاعد –وكالة المدية– كالقيام بعمليات استثمارية مربحة.

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

انطلقنا في بداية الدراسة من جملة من الفرضيات، وتم تأكيدها من خلال النتائج التالية:

1- **بالنسبة للفرضية الأولى:** فإن نظام التقاعد تعددت مفاهيمه، ولكن عموما فهو نظام تحت إشراف الحكومة باعتباره أحد وسائل تسيير السياسة الاجتماعية في الدولة، أما في الجزائر فنموذج نظام التقاعد بشكله الحالي ما هو إلا نتيجة التطورات التاريخية قبل وبعد الاستقلال.

2- **بالنسبة للفرضية الثانية:** فإن الصندوق الوطني للتقاعد هو هيئة عمومية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وكانت الغاية من إنشائه هي تسيير مختلف أنظمة التقاعد التي كانت متواجدة قبل 1983 وتوحيدها في نظام تقاعد واحد، للمشتركين فيه نفس الامتيازات بغض النظر عن مجال نشاطهم، كما أنه يختص في ضمان خدمة معاشات التقاعد طبقا للقوانين والتنظيمات المعمولة بها وضمان عملية تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التقاعد المتمثلة في معاشات ومنح التقاعد وكذا منح ومعاشات ذوي الحقوق.

3- **أما الفرضية الثالثة:** فإن الصندوق الوطني للتقاعد بشكل عام يعاني من اختلالات عميقة (العجز) في توازنه المالي جراء تذبذبات مستوى نفقات التقاعد على حساب مستوى الإيرادات، نتيجة التشريعات القائمة والمتعلقة بالتطبيق المفرط في سياسة السلم والأمن الاجتماعي على حساب مبدأ تغطية العجز عن العمل، وعلى مستوى وكالة المدية بشكل خاص، وعرفت الوضعية المالية عجزا مستمرا في رصيدها طيلة 10 سنوات الأخيرة (2013-2022) وقد كان أكبر عجز في الصندوق سنة 2022.

4- أما الفرضية الرابعة: فنجد من أهم الإجراءات وآليات لتصحيح العجز في الوضعية المالية للصندوق هي أن تكون نظم المعاشات قابلة للاستدامة سياسيا مع إصلاح المعاشات، وتتوقف هذه العملية على قدرة الحكومة على تحصيل الاشتراكات والحفاظ على استقرار الاقتصاد، إضافة إلى ضرورة وضع نظام مراقبة للقروض الموجهة للاستهلاك والرفع من الإيرادات وتقليل النفقات ومراجعة سن التقاعد برفعه إلى 62 سنة.

❖ **التوصيات:**

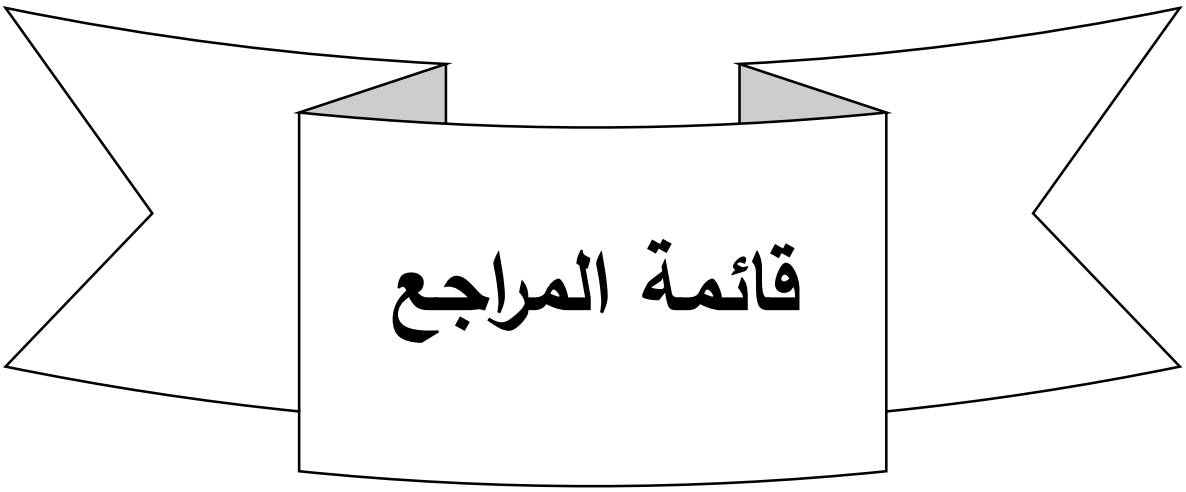
1. التنسيق والتشاور بين جميع الشركاء بإدخال اصلاحات شاملة وعميقة تمس جوهر هذا النظام؛
2. تفعيل مبدأ المصادر الاضافية لتمويل نفقات التقاعد التي من شأنها أن تعزز المصدر الحالي المتمثل في الاشتراكات؛
3. ضرورة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية وهذا من خلال رسم سياسة استثمارية فعالة لأموال التأمينات الاجتماعية بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة؛
4. فرض الرقابة الصارمة والمستمرة على المتعاملين الخواص؛
5. رفع سن التقاعد 65 سنة، مع رفع معدلات الاشتراكات في الضمان الاجتماعي تدريجيا؛
6. احتواء القطاع غير الرسمي لزيادة عدد الموظفين للرفع من اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي، وهذا بدمج فئات جديدة على غرار أصحاب المهن المنزلية، وممارسي التجارة الالكترونية؛
7. اضفاء الشفافية على التسيير المالي للصندوق الخاص بمعاشات تقاعد الاطارات العليا للدولة، وذلك بنشر تقارير سنوية عن الوضع المالي لهذا الصندوق؛
8. القضاء على المركزية في اتخاذ القرار وهو ما من شأنه أن يمنح للصندوق الوطني للتقاعد بوكالة المدية الحرية في ادارة أمواله والتي تمكنه من تحقيق أهدافه.

==========

❖ **آفاق البحث:**

بعد إتمام دراستنا لموضوع "تصحيح الاختلالات المالية والمحاسبية ودورها في تحسين الأداء في الصندوق الوطني للتقاعد" يبقى المجال مطروح للدراسة، وعلى وجه الخصوص بعض المحاور الهامة التي تستحق التوضيح والدراسة في شكل أعمق، نذكر منها:

- التسيير المالي للصندوق الخاص بمعاشات تقاعد الاطارات السامية في الجزائر؛
- المعايير المحاسبية الدولية لصناديق التقاعد في الجزائر؛
- التدقيق المالي لصناديق التقاعد في الجزائر؛
- تقييم الأصول والاستثمارات في صناديق التقاعد في الجزائر.


قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

I-الكتب

1. المنجد الأبجدي، "معجم عربي"، الطبعة 07، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1968.
2. خليفي عبد الرحمان، نظام التقاعد والمعاشات في الجزائر، دار العلوم للتسيير والتوزيع، الجزائر، 2011.
3. لطيفة عبد العزير عبد اللطيف، نظام التقاعد السعودي وتعامله مع المرأة، كلية العلوم المالية والادارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010.

II-الرسائل والمذكرات:

1. ابن شعيبي محمد، دراسة مونوغرافية لمؤسسة خاصة برعاية المسنين، مذكرة ماجيستير، جامعة تلمسان، 2009.
2. بلعري عبد القادر، الشيخوخة والتقاعد لدى عمال التربية، اطروحة دكتوراه، جامعة وهران، سنة 2016-2017.
3. بنية هودى، بن علال وسام، أهمية التوازن المالي لصندوق التقاعد، مذكرة تخرج ماستر، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة المدية، 2020-2022.
4. حسين جعيجع، النظام القانوني للتقاعد في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص ادارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر02، 2003.
5. راشدي خضرة، الانتقالية الديمغرافية والتحولات السياسية وديمغرافية للأسرة الجزائرية، اطروحة دكتوراه في الديمغرافية، جامعة وهران سنة 2013.
6. صوالحي نوال، سمانة مروة، أثر نفقات منح ومعاشات التقاعد عن الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد، مذكرة ماستر، جامعة يحى فارس بالمدية، 2021/2020.
7. عطا الله بوحميدة، الفصل غير التأديبي في قانون الوظيفة العامة والقانون الأساسي العام للعامل دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1990.

8. وعمارة مهني، طرق التحصيل الجبري للضمان الاجتماعي بالجزائر، مذكرة للتكوين المتخصص في الفرع العمالي، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، سنة 2002.

III.المجلات والملتقيات:

1. ح. بن ربيع، م بوعمامة، تحليل تأثير العوامل المسببة والتدابير التصحيحية على العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد، الملتقى الدولي حول اشكالية نظام التقاعد في الجزائر رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية 24-25 جوان 2019، جامعة الجزائر.

2. دريسي اسماء، تطور الانفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار اصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية.

3. روبحي فيسة عمر، بوفليح نبيل، الصندوق الوطني للتقاعد: أسباب الاختلال المالي واليات الاصلاح (دراسة تحليلية)، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد17، العدد 03، 2022.

4. ع.عكة و ع.غويني، تأثير منظومة الحماية الاجتماعية على التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اشكالية نظام التقاعد في الجزائر- رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، جامعة الجزائر 3، يومي 25/24 جوان 2019.

5. عبد الكريم بعداش، عبد العزيز عراب، الإطار القانوني والتنظيمي لنظام التقاعد المدني في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعليات الملتقى الدولي الأول حول اشكالية التقاعد في الجزائر –رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، جامعة الجزائر 3، يومي 25/24 جوان 2019.

6. عيدوني فاطمة الزهراء، قصاب سعدية، أثر تحولات سوق العمل على الصندوق الوطني للتقاعد، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 11، 2020.

IV. القوانين والتنظيمات:

1. تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2016، نشر سنة 2017.

2. مداخلة السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي، السيد تجاني هدام على هامش لقائه بمديري الوكالات الولائية للصندوق الوطني للتقاعد، يوم 10 ماي 2019.

3. الجريدة الرسمية عدد 47 المؤرخة في 19-07-2006، المرسوم التنفيذي رقم 06-418 المؤرخ في 22-09-2006.

4. الجريدة الرسمية عدد 49 المؤرخة في أوت 2010.

5. الجريدة الرسمية عدد 28 المؤرخة في 05 جويلية 1983.

6. القانون رقم 83-12 المؤرخ في 1983/07/02 يتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية عدد 28 الصادرة في 1983/7/5.

7. القانون رقم 16-15 المادتين 1و 3 الجريدة الرسمية، العدد 78.

8. القانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، يتضمن قانون المالية لسنة 2019.

9. المادة 01 من المرسوم رقم 83-617

10. المادة 30، الأمر 06-04 المؤرخ في 15 -06-2006، الجريدة الرسمية عدد 47 المؤرخة في 19-07-2006.

11. المادة 03، المادة 15، المادة 17، المرسوم التنفيذي رقم 07-58 المؤرخ في جوان 2007، الجريدة الرسمية عدد 10 المؤرخة في 07 فيفري 2007.

12. المادة 30، المادة 33، المادة 36، قانون المالية 2010، الجريدة الرسمية عدد 78 المؤرخة في 31 ديسمبر 2009.

13. المادة 08، القانون 83-12 المؤرخ في 02 جويلية 1983،

14. - المواد 3-4-5 و7 القانون 90-03 يتعلق بمفتشية العمل، المؤرخ في 6 فيفري 1990

15. المرسوم التشريعي رقم 94-10 المادة 02، الجريدة الرسمية، العدد 34.

16. المرسوم التنفيذي رقم 98-317، المادة 02، الجريدة الرسمية، العدد 74.

17. المرسوم التنفيذي رقم 96-434 المؤرخ في 09-11-199، الجريدة الرسمية عدد 74 المؤرخة في 01-12-1962.

18. المرسوم التنفيذي 92-07، المتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية، الجزائر. العدد 2، 1992

V. المواقع الإلكترونية :

1. احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الالكتروني: http//www.ons.dz IMG/PDF/aqe-r-2016-ed-2017ar.pdf

- بيان مجلس الوزراء حول قانون المالية لسنة 2019،www.mfdgi.de.com

2. تصريح السيد وزير العمل، مراد زمالي للإذاعة الوطنية يوم 08 ماي 2018.

- تصريح السيد تجاني هدام المدير العام لصندوق التأمينات الاجتماعية، منشور بواسطة جلال البوطي، جريدة الشعب يوم 31 جانفي 2016

3. تصريح المدير العام للميزانية، وزارة المالية، http://www.aps.dz/ar/economie/61835-2019-2-837

- تصريح المدير للصندوق الوطني للتقاعد امام البرلمان ، 2018، موقع وزارة العمل و التشغيل، http://www.mtess.gov.dz

4. تصريح مدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الاجراء، الحوار الاقتصادي في 2017-02-07

5. معاش التقاعد، متاح على: http://cnr.dz/ar/la-pension-de-retrite

6. معاش التقاعد المنقول ومنحه، متاح على: http://cnr.dz/ar/la-pension-lallocation-de-reversion.

7. مهام الصندوق الوطني للتقاعد،http://cnr.dz/ar/missions /.

8. موقع الصندوق الوطني للتقاعد /http://cnr.dz/ar/presentation

9. موقع الصندوق الوطني للتقاعد /http://cnr.dz/ar/organisation.

10. موقع الاذاعة الجزائرية، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161018/91403.htm

VI. المقابلات:

1. مقابلة مع السيد محمد بن رقية، المدير الفرعي للعمليات المالية، للصندوق الوطني للتقاعد.
2. مقابلة مع السيدة مريم قندوز، محققة في المصلحة المالية، للصندوق الوطني للتقاعد وكالة المدية.

ثانيًا: مراجع باللغة الفرنسية

1. Lenbi, lamri , le système de sécurité social en Algérie ; opu Alger. Algérie. 2004.

2. Omar hadjeneK, problématique du système de retraite en Algérie, thèse de doctorat, université alger3, 2012.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

avantages	2013	2014	2015	2016	2017	2018
total pensions de retraite directes	28 473	32 072	34 300	38 178	41 152	41 375
pension de retraite generale	14352	15184	15527	15703	16078	16 231
retraite proportionnelle	9986	12194	13447	16278	17952	17 994
retraite sans condition d'age	4094	4659	5298	6182	7110	7 146
retraite anticipée	41	35	28	15	12	4
pension de retraite de réversion	16 188	17 727	18 447	19 416	19 231	20 057
veuves	9018	9618	10058	10460	10879	10 897
orphelins (-21 ans)	1375	1559	1377	1492	1531	1 500
orphelins (+21 ans)	5562	6326	6751	7192	6526	7 373
ascendants	233	224	261	272	295	287
total pensions de retraite						
total allocation de retraite						
allocation de retraite directe	3830	4278	4519	4889	5085	5 429
allocation de retraite réversion	3 082	2 004	2 180	2 344	2 325	2 460
veuves	2184	1213	1315	1352	1423	1 416
orphelins (-21 ans)	178	130	111	142	148	141
orphelins (+21ans)	718	658	750	846	750	897
ascendants	2	3	4	4	4	6
retraite complémentaire						
directe						
réversion						
allocation diverses						
totale retraites algérie						
pension servie à l'étranger						
totale general	51 573	56 081	59 446	64 827	67 793	69 321

الملحق رقم 02:

AGENCE DE : MEDEA

REPARTITION PAR AVANTAGE DES NOMBRES ET MONTANTS

SERVIS AU TITRE DE L'ECHEANCE M

MOIS DE : déc.-17

En dinars

AVANTAGES	Nbre	Montant sans(ICPR avec CD)
Pension de Retraite directe	41 152	1 422 423 175,00
(*) Régime Général	16 078	512 762 636,00
Ret proportionnelle	17 952	560 503 812,00
Ret Sans conditions d'age	7 110	348 932 432,00
Ret anticipée	12	224 295,00
Pension de Ret de revesion	19 231	288 675 868,00
Veufs/Veuves	10 879	218 280 790,00
Orphelins -21ans	1 531	14 286 980,00
Orphelins +21ans	6 526	54 297 333,00
Ascendants	295	1 810 765,00
Allocation de retraite directe	5 085	43 479 363,00
allocation de ret de revesion	2 325	10 701 830,00
Veufs/Veuves	1 423	8 415 779,00
Orphelins -21ans	148	390 099,00
Orphelins +21ans	750	1 885 381,00
Ascendants	4	10 571,00
Retraite Complémentaire	0	0,00
Direct	0	0,00
Reversion	0	0,00
Divers		
TOTAL	67 793	1 765 280 236,00

Nombre de Bénéficiaires du complément différenciel Moudjahid	4 775
Montant du complément différentiel Moudjahid	63 020 486

Nombre de Bénéficiaires du complément différenciel non Moudjahid	11 919
Montant du complément différentiel non Moudjahid	29 783 164

(*) y compris Regime agricole

N.B :

الملحق رقم 03:

REPARTITION PAR AVANTAGE DES NOMBRES ET MONTANTS SERVIS AU TITRE DE L'ECHEAN

AGENCE DE : MEDEA

MOIS DE : déc.-18

En dinars

AVANTAGES	Nbre	Montant sans(ICPR avec CD)
Pension de Retraite directe	41 375	1 465 988 868,41
(*) Régime Général	16 231	521 988 991,76
Ret proportionnelle	17 994	588 858 967,10
Ret Sans conditions d'age	7 146	355 071 255,09
Ret anticipée	4	69 654,46
Pension de Ret de revesion	20 057	303 210 241,31
Veufs/Veuves	10 897	223 558 476,96
Orphelins -21ans	1 500	14 825 389,62
Orphelins +21ans	7 373	62 897 929,38
Ascendants	287	1 928 445,35
Allocation de retraite directe	5 429	46 758 421,04
allocation de ret de revesion	2 460	11 217 313,02
Veufs/Veuves	1 416	8 551 486,78
Orphelins -21ans	141	373 635,26
Orphelins +21ans	897	2 280 010,97
Ascendants	6	12 180,01
Retraite Complémentaire	0	0,00
Direct	0	0,00
Reversion	0	0,00
Divers	0	0,00
TOTAL	69 321	1 827 174 843,78

Nombre de Bénéficiaires du complément différenciel Moudjahid	4 530
Montant du complément différentiel Moudjahid	57 104 592,06

Nombre de Bénéficiaires du complément différenciel non Moudjahid	11 406
Montant du complément différentiel non Moudjahid	27 732 259,65

(*) y compris Regime agricole

N.B :

الملحق رقم 04:

AGENCE DE : MEDEA

REPARTITION PAR AVANTAGE DES NOMBRES ET MONTANTS
ERVIS AU TITRE DE L'ECHEANCE MENSUELLE DU MOIS DE : déc.-19

En dinars

AVANTAGES	Nbre	Montant sans(ICPR avec CD)
Pension de Retraite directe	**41 427**	**1 490 358 521,00**
(*) Régime Général	16 385	531 931 916,00
Ret proportionnelle	17 931	599 271 844,00
Ret Sans conditions d'age	7 106	359 048 175,00
Ret anticipée	5	106 586,00
Pension de Ret de revesion	**21 134**	**332 851 882,00**
Veufs/Veuves	11 658	247 121 852,00
Orphelins -21ans	1 457	15 221 440,00
Orphelins +21ans	7 649	67 969 257,00
Ascendants	370	2 539 333,00
Allocation de retraite directe	**5 672**	**49 147 818,00**
allocation de ret de revesion	**2 642**	**12 683 511,00**
Veufs/Veuves	1 536	9 689 954,00
Orphelins -21ans	144	398 400,00
Orphelins +21ans	952	2 574 360,00
Ascendants	10	20 797,00
Retraite Complémentaire	**0**	**0,00**
Direct	0	0,00
Reversion	0	0,00
Divers	**0**	**0,00**
TOTAL	70 875	1 885 041 732,00

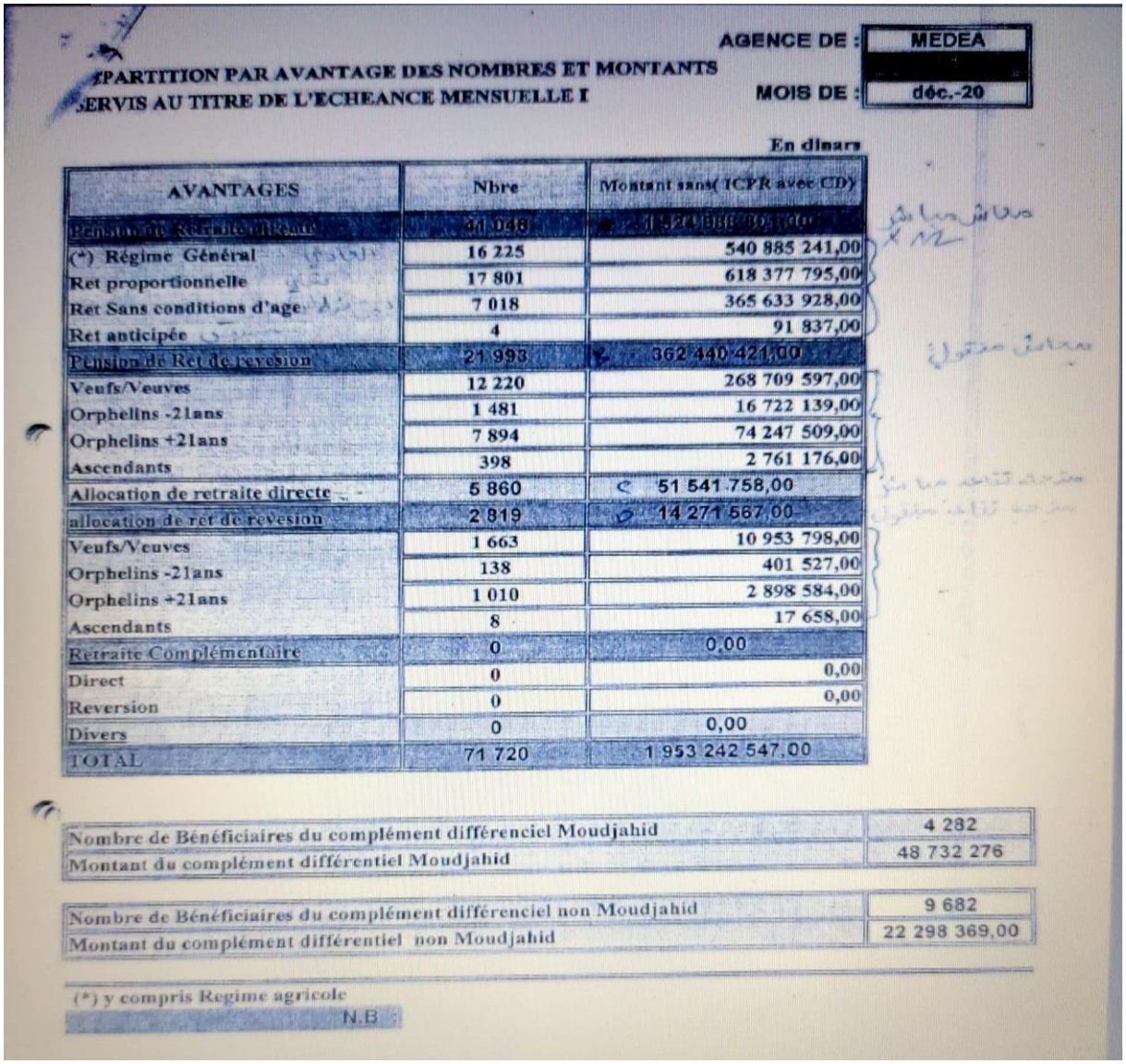
Nombre de Bénéficiaires du complément différenciel Moudjahid	4 538
Montant du complément différentiel Moudjahid	55 055 083

Nombre de Bénéficiaires du complément différenciel non Moudjahid	10 809
Montant du complément différentiel non Moudjahid	25 071 109,00

(*) y compris Regime agricole

N.B :

الملحق رقم 05:



AGENCE DE : MEDEA

MOIS DE : déc.-20

RÉPARTITION PAR AVANTAGE DES NOMBRES ET MONTANTS
SERVIS AU TITRE DE L'ECHEANCE MENSUELLE I

En dinars

AVANTAGES	Nbre	Montant sans(TCPR avec CD)
Pension de Retraite directe	34 046	1 524 886 805,00
(*) Régime Général	16 225	540 885 241,00
Ret proportionnelle	17 801	618 377 795,00
Ret Sans conditions d'age	7 018	365 633 928,00
Ret anticipée	4	91 837,00
Pension de Ret de revesion	21 993	362 440 421,00
Veufs/Veuves	12 220	268 709 597,00
Orphelins -21ans	1 481	16 722 139,00
Orphelins +21ans	7 894	74 247 509,00
Ascendants	398	2 761 176,00
Allocation de retraite directe	5 860	51 541 758,00
allocation de ret de revesion	2 819	14 271 567,00
Veufs/Veuves	1 663	10 953 798,00
Orphelins -21ans	138	401 527,00
Orphelins +21ans	1 010	2 898 584,00
Ascendants	8	17 658,00
Retraite Complémentaire	0	0,00
Direct	0	0,00
Reversion	0	0,00
Divers	0	0,00
TOTAL	71 720	1 953 242 547,00

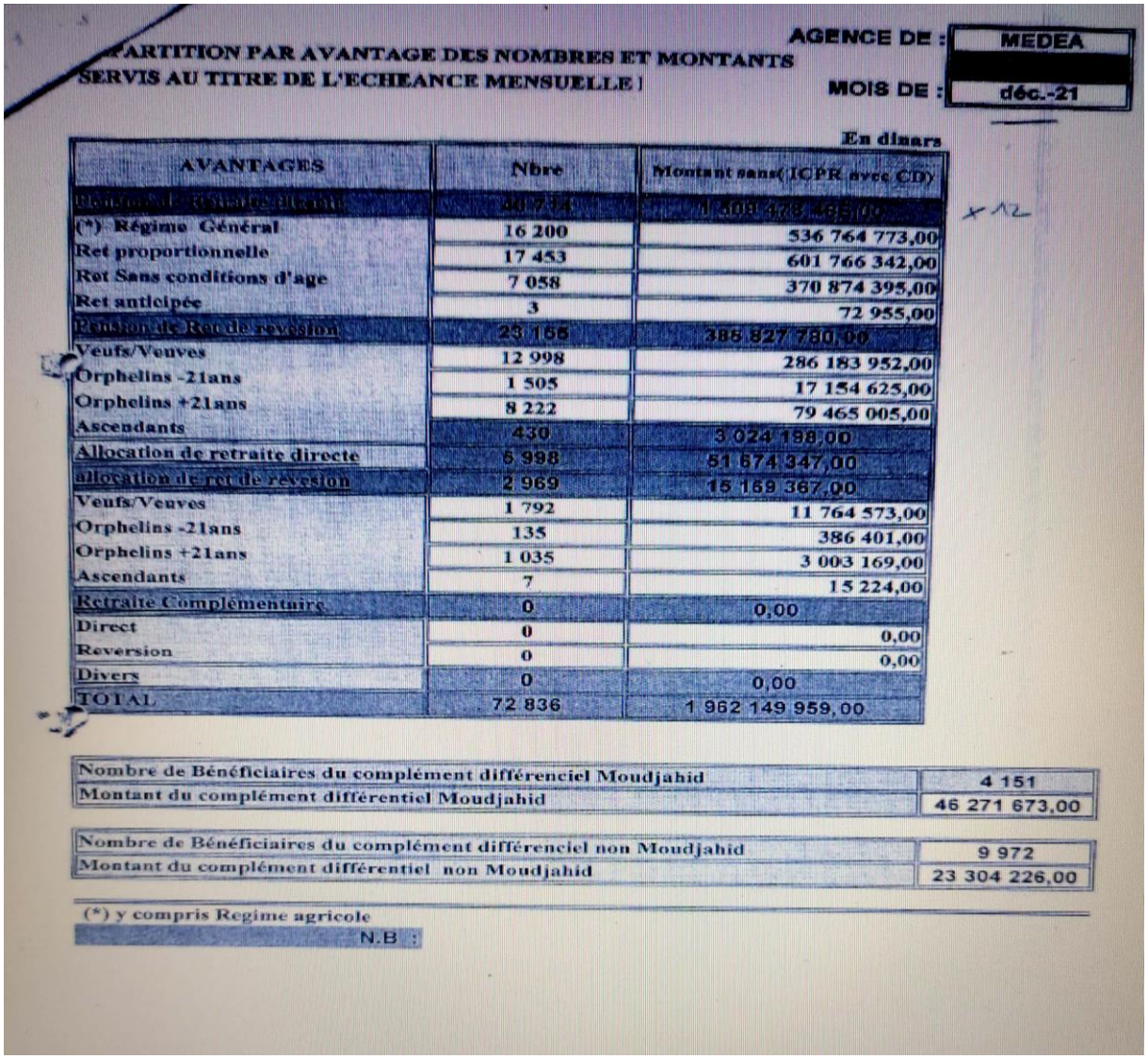
Nombre de Bénéficiaires du complément différenciel Moudjahid	4 282
Montant du complément différentiel Moudjahid	48 732 276

Nombre de Bénéficiaires du complément différenciel non Moudjahid	9 682
Montant du complément différentiel non Moudjahid	22 298 369,00

(*) y compris Regime agricole

N.B :

الملحق رقم 06:



RTITION PAR AVANTAGE DES NOMBRES ET MONTANTS
SERVIS AU TITRE DE L'ECHEANCE MENSUELLE)

AGENCE DE : MEDEA

MOIS DE : déc.-21

En dinars

AVANTAGES	Nbre	Montant sans(ICPR avec CDY
[illegible]	[illegible]	[illegible]
(*) Régime Général	16 200	536 764 773,00
Ret proportionnelle	17 453	601 766 342,00
Ret Sans conditions d'age	7 058	370 874 395,00
Ret anticipée	3	72 955,00
Pension de Ret de revesion	23 166	385 827 780,00
Veufs/Veuves	12 998	286 183 952,00
Orphelins -21ans	1 505	17 154 625,00
Orphelins +21ans	8 222	79 465 005,00
Ascendants	430	3 024 198,00
Allocation de retraite directe	5 998	51 674 347,00
allocation de ret de revesion	2 969	15 159 367,00
Veufs/Veuves	1 792	11 764 573,00
Orphelins -21ans	135	386 401,00
Orphelins +21ans	1 035	3 003 169,00
Ascendants	7	15 224,00
Retraite Complémentaire	0	0,00
Direct	0	0,00
Reversion	0	0,00
Divers	0	0,00
TOTAL	72 836	1 962 149 959,00

Nombre de Bénéficiaires du complément différenciel Moudjahid	4 151
Montant du complément différentiel Moudjahid	46 271 673,00

Nombre de Bénéficiaires du complément différenciel non Moudjahid	9 972
Montant du complément différentiel non Moudjahid	23 304 226,00

(*) y compris Regime agricole

N.B :

الملحق رقم 07:

REPARTITION PAR AVANTAGE DES NOMBRES ET SERVIS AU TITRE DE L'ECHEANCE MENSUELLE

Déc 2022

AVANTAGES	Nbre
Pension de Retraite directe	**39 884**
(*) Régime Général	16 329
Ret proportionnelle	16 763
Ret Sans conditions d'age	6 790
Ret anticipée	2
Pension de Ret de revesion	**23 833**
Veufs/Veuves	13 542
Orphelins -21ans	1 516
Orphelins +21ans	8 316
Ascendants	459
Allocation de retraite directe	**6 175**
allocation de ret de revesion	**3 063**
Veufs/Veuves	1 864
Orphelins -21ans	142
Orphelins +21ans	1 048
Ascendants	9
Retraite Complémentaire	**0**
Direct	0
Reversion	0
Divers	**0**
TOTAL	**72 955**

الملحق رقم 08:

السنوات	التقاعد العادي	التقاعد النسبي(1)	دون شرط السن(2)	97-13 (1+2)	المسبق	معاش التقاعد المنقول(4)	منحة التقاعد المنقول(5)	إجمالي التقاعد المنقول (4+5)
2013	14352	9986	4094	14080	41	3 082	16 188	19 270
2014	15184	12194	4659	16853	35	2 004	17 727	19 731
2015	15527	13447	5298	18745	28	2 180	18 447	20 627
2016	15703	16278	6182	22460	15	2 344	19 416	21 760
2017	16078	17952	7110	25062	12	2 325	19 231	21 556
2018	16 231	17 994	7 146	25140	4	2 460	20 057	22 517

الملحق رقم 09:

الفئات	2021	2022
التقاعد العادي	16 200	16 329
التقاعد النسبي	17 453	16 763
التقاعد دون شرط السن	7 058	6 790
التقاعد المسبق	3	2

الملحق رقم 10:

2018	2017	2016	2015	2014	2013	avantages
17 591 839 848	**17 069 055 540**	**15 149 534 220**	**13 417 918 800**	**11 976 810 084**	**9 975 954 624**	total pensions de retraite directes
6 263 856 000	6 153 144 000	5 838 276 000	5 773 102 800	5 467 824 000	4 887 588 000	pension de retraite generale
7 066 296 000	6 726 036 000	5 807 556 000	4 724 616 000	4 073 220 000	3 116 688 000	retraite proportionnelle
4 260 852 000	4 187 184 000	3 500 316 000	2 913 588 000	2 427 732 000	1 962 744 000	retraite sans condition d'age
835 848	2 691 540	3 386 220	6 612 000	8 034 084	8 934 624	retraite anticipée
3 638 520 000	**3 464 100 000**	**3 346 671 156**	**3 155 712 000**	**2 940 900 000**	**2 546 592 000**	pension de retraite de réversion
						veuves
						orphelins (-21 ans)
						orphelins (+21 ans)
						ascendants
						total pensions de retraite
						total allocation de retraite
561 101 052	521 748 000	503 466 108	470 064 000	442 704 000	384 684 000	allocation de retraite directe
134 607 756	**128 412 000**	**122 542 128**	**115 140 000**	**103 942 728**	**184 452 000**	allocation de retraite réversion
						veuves
						orphelins (-21 ans)
						orphelins (+21ans)
						ascendants
						retraite complémentaire
						directe
						réversion
						allocation diverses
						totale retraites algérie
						pension servie à l'étranger
21 926 068 656	21 183 315 540	19 122 213 612	17 158 834 800	15 464 356 812	13 091 682 624	totale general

الملحق رقم 11:

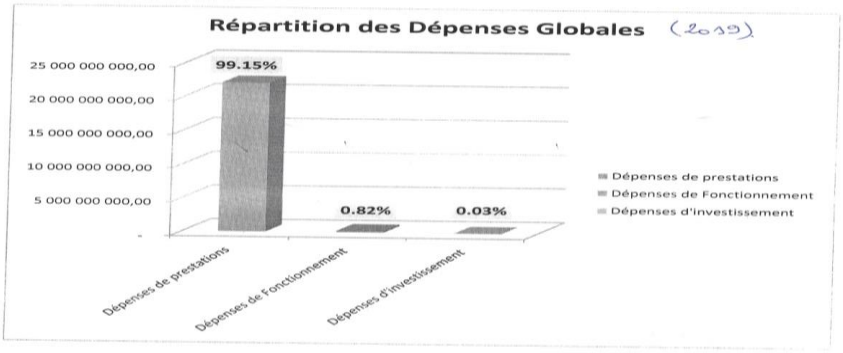
DEPENSES GLOBALES 2017

DEPENSES		
Designation Chapitres et Articles.	*Montant en DA*	%
TITRE I DEPENSES DE PRESTATIONS	**19 678 145 018,00**	**99.08%**
Chapitre : 1 - Pension de Retraite	19 675 416 112,00	
Chapitre : 2 - Retraite Anticipée	2 728 906,00	
TITRE II DEPENSES DE FONCTIONNEMENT	**180 278 321,00**	**0.90%**
Chapitre I Matières et fournitures	3 505 646,00	
Chapitre II Services	30 960 013,00	
Chapitre III Frais du personnel	144 455 778,00	
Chapitre IV Impôts et taxes	6 500,00	
Chapitre V frais financiers	553 596,00	
Chapitre VI frais divers	796 788,00	
TITRE III DEPENSES d'INVESTISSEMENT	**1 548 105,00**	**0.007%**
Chapitre II : Acquisition de terrains	-	
Chapitre IV : Agencement et installations	469 336,00	
Chapitre V : Matériel roulant	-	
Chapitre VI : Matériel équipement informatique	494 310,00	
Chapitre VII : Materiel de télécommunication	29 000,00	
Chapitre VIII : Materiel et mobilier de bureaux	519 983,00	
Chapitre XII : Materiel et équipement de sécurité	-	
Chapitre XIII : Materiel de lutte contre incendies	35 476,00	
TOTAL GENERAL DES DEPENSES	**19 859 971 444,00**	**100%**

الملحق رقم 12:

16. Répartition des Dépenses Globales :

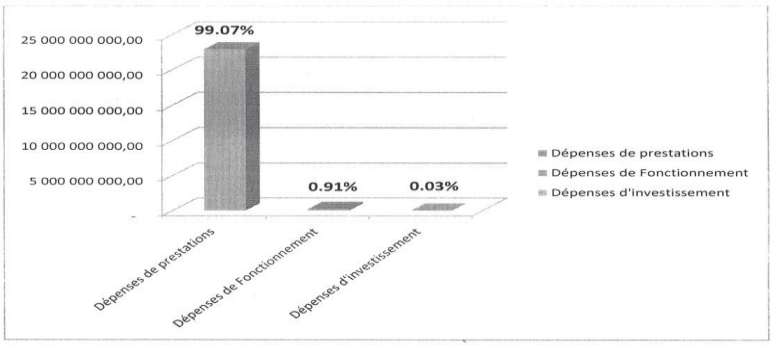
Désignation	montant	%
Dépenses de prestations	22 015 453 359.55	99,05%
Dépenses de Fonctionnement	206 074 603.35	0,92%
Dépenses d'investissement	4 841 295.00	0,03%
Total	22 226 369 258.28	100%



الملحق رقم 13:

16. Répartition des Dépenses Globales : 2020

Désignation	montant	%
Dépenses de prestations	22 916 589 784,00	99.07%
Dépenses de Fonctionnement	209 777 344.00	0.91%
Dépenses d'investissement	6 180 517.00	0.03%
Total	23 132 547 645.00	100%



الملحق رقم 14:

Année	recettes
2016	8 641 859 722,39
2017	7 947 821 576,50
2018	8 275 964 641,94
2019	8 442 747 696,61
2020	8 256 969 148,43

الملحق رقم 15:

TOTAL Recettes	Cotisation Retraite Anticipée	Cotisation Retraite	Années
9 572 600 000,00	179 600 000,00	9 393 000 000,00	2013
8 580 200 000,00	185 000 000,00	8 395 200 000,00	2014
7 721 900 000,00	192 200 000,00	7 529 700 000,00	2015
8 267 400 000,00	202 800 000,00	8 064 600 000,00	2016
7 585 800 000,00	199 800 000,00	7 386 000 000,00	2017
7 936 000 000,00	205 000 000,00	7 731 000 000,00	2018